وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي- الجزائر
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسيـير
قسـم: علوم التسيير

الموضـــوع

إدارة الارباح وأثرها على جودة القوائم المالية

دراسةميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في مجال المحاسبي و المالي

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهـادة المـاستر في المسار(علوم التسيير، العلوم الاقتصادية.....)

فـــرع: علوم التسيير

تخـــصص: فحص محاسبي

إعداد الطـالبة:

- مرج خضرة

الأستاذة المشرفة:

- بوسكار ربيعة

رقـم التسجيل:	.....
تـاريخ الإيداع	.....

السنة الجـامعية: 2014-2015

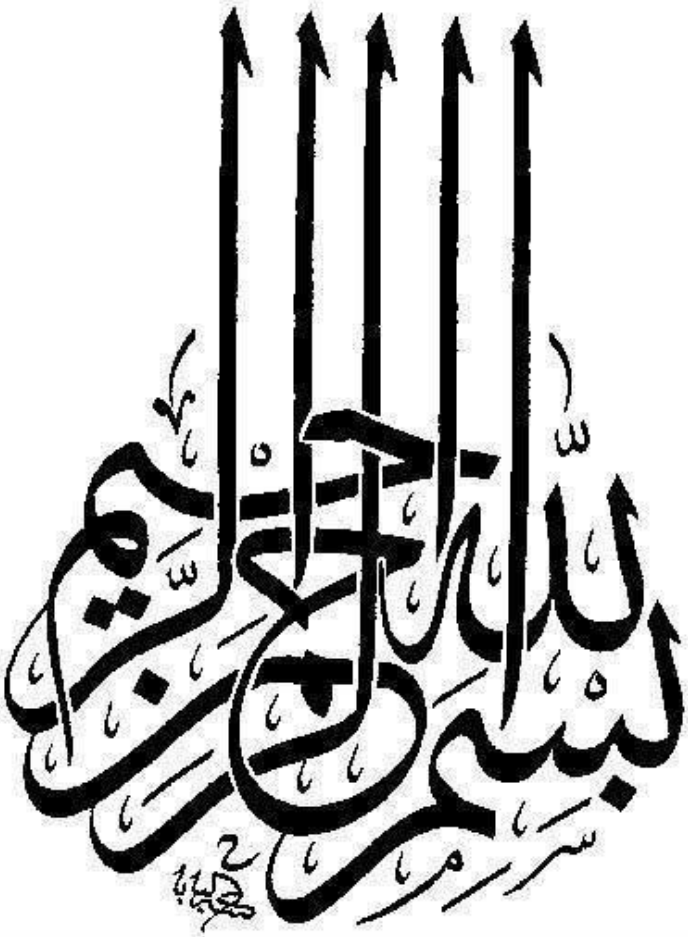
بسم الله الرحمن الرحيم

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا
بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ ﴾

سورة آل عمران (18)

صدق الله العظيم

إهـــــــــداء :

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أهم شخصين في

حياتي إلى من قال فيهما الرحمان

"و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من كان سند حياتي إلى منبع الرحمة والحنان أمي التي

أعجز عن شكرها و الاعتراف بجميلها

إلى رمز العطاء و التضحية أبي حفظه الله وأطال في عمره

"حفظهما الله"

إلى إخوتي، وفقهم الله في دراستهم و عملهم وأنار الطريق أمامهم.

إلى كل الأصدقاء و الزملاء و إلى كل من يعرف خضرة

إلى كل قريب

إلى كل مناضل في سبيل العلم والمعرفة

إلى كل هؤلاء، أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

بسم الله و الحمد لله الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير وحسن التوكل عليه، ورزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، والذي سهل لنا السبيل لإنجاز هذا العمل التواضع.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى:

- الأستاذة المشرفة: ربيعة بوسكار .

على إشرافه وتتبعه إنجاز هذه المذكرة وتشجيعه لي لإنهاء هذا العمل مقدمة لي كل النصائح والتوجيهات اللازمة.

- لا ننسى أيضا كل من ساعدنا ووجهنا من أساتذة وعمال في إدارة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة محمد خيضر بسكرة و كل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد. اللهم وفقهم للخير و الاحسان

قـائمـة المحتويـــات

قـائـمـة الـجـداول

قـائـمـة الأشـكـال

قـائـمـة الـمـلاحـق

قائمة المحتويات

الموضوع	*الصفحة*
الشكر.....	III
الإهداء.....	IV
ملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	X
مقدمة.....	أ- ث
الفصل الأول: إطار نظري لإدارة الأرباح في المؤسسة الإقتصادية.....	1
تمهيد.....	2
المبحث الأول: إطار نظري لإدارة الأرباح.....	3
المطلب الأول: ماهية إدارة الأرباح.....	3
أولا: مفهوم إدارة الأرباح.....	3-5
ثانيا: أنواع إدارة الأرباح.....	5-6
المطلب الثاني: مبررات، أهداف وإسترتيجيات إدارة الأرباح.....	6
أولا: مبررات إدارة الأرباح.....	6
ثانيا: أهداف ممارسة إدارة الأرباح.....	7
ثالثا: إسترتيجيات إدارة الأرباح.....	7-8
المطلب الثالث: أخلاقيات ودوافع إدارة الأرباح.....	9
أولا: أخلاقيات إدارة الأرباح.....	9-10
ثانيا: دوافع إدارة الأرباح.....	10-16
المبحث الثاني: أساليب ومخاطر إدارة الأرباح.....	16
المطلب الأول: الأساليب والعوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح.....	16
أولا: أساليب إدارة الأرباح.....	16-22

ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح.....	**23-22**
المطلب الثاني: مخاطر ونتائج إدارة الأرباح	**24**
أولا: مخاطر إدارة الأرباح.....	**24**
ثانيا: نتائج إدارة الأرباح.....	**26-25**
خلاصة الفصل الأول.....	**27**
الفصل الثاني: إدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية.....	**28**
تمهيد.....	**29**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القوائم المالية.....	**30**
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية.....	**30**
أولا: تعريف القوائم المالية.....	**32-30**
ثانيا: أهداف القوائم المالية.....	**33-32**
ثالثا: أهمية القوائم المالية.....	**33**
المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية والفرضيات والقواعد الأساسية لإعداد القوائم المالية.....	**33**
أولا: خصائص المعلومات المحاسبية.....	**35-34**
ثانيا: الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية.....	**36**
ثالثا: قواعد إعداد القوائم المالية.....	**37-36**
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية ومكوناتها.....	**37**
أولا: مستخدمو القوائم المالية.....	**39-37**
ثانيا: مكونات القوائم المالية.....	**44-39**
ثالثا: ماهية جودة القوائم المالية.....	**46-44**
رابعا: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية.....	**47-46**
خامسا: معايير جودة القوائم المالية.....	**48-47**
المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات كضرورة لضمان جودة القوائم المالية في إطار إدارة الأرباح	**48**
المطلب الأول: ماهية حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**49**

أولا: مفهوم حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**51-50**
ثانيا: أسباب ودوافع حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**52**
ثالثا: مزايا حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**53-52**
المطلب الثاني: ركائز، آليات ومبادئ حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**53**
أولا: ركائز حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**53**
ثانيا: آليات حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**54-53**
ثالثا: مبادئ حوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**56-54**
المطلب الثالث: العلاقة بين جودة القوائم المالية وإدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات الإقتصادية.....	**56**
أولا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وجودة القوائم المالية.....	**58-56**
ثانيا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وإدارة الأرباح.....	**60-58**
ثالثا: العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة القوائم المالية.....	**61-60**
رابعا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وإدارة الأرباح وجودة القوائم المالية.....	**62-61**
خلاصة الفصل الثاني.....	**63**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي.....	**64**
تمهيد.....	**65**
المبحث الأول: عرض الاستبيان ومنهجية الدارسة.....	**66**
المطلب الأول: عرض الاستبيان	**66**
أولا: مراحل إعداد الإستبيان.....	**67-66**
ثانيا: الأساليب الاحصائية المستخدمة.....	**68-67**
المطلب الثاني: منهجية الدراسة.....	**68**
أولا: هيكل الاستبيان.....	**68**
المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان لواقع ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح بهدف تضليل جودة القوائم المالية.....	**69**
المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية لمجتمع وعينة الدراسة.....	**73-69**

المطلب الثاني: دراسة درجة صدق وثبات الإستبيان.....	**76-73**
المطلب الثالث: حساب المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لكل محور.....	**86-77**
خلاصة الفصل الثالث.....	**87**
خاتمة.....	**90-89**
المراجع.....	**98-92**
الملاحق.....	**122-100**

قائمة الجداول

رقم الجدول	*عنوان الجدول*	*الصفحة*
الجدول (01):	قيم مقياس ليكارت الثلاثي	**67**
الجدول (02):	معايير تحديد الإتجاه	**68**
الجدول (03):	عدد استمارات الإستبيان الموزعة على عينة الدراسة	**69**
الجدول (04):	توزيع العينة حسب الوظيفة	**70**
الجدول (05):	توزيع العينة حسب المؤهل لعلمي	**71**
الجدول (06):	توزيع العينة حسب الخبرة	**72**
الجدول (07):	توزيع العينة حسب الجنس	**73**
الجدول (08):	مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة	**74**
الجدول (09):	معاملات الإرتباط بين كل عبارات الإستبيان والدرجة الكلية لعبارات الإستبيان	**76-75**
الجدول (10):	إتجاهات آراء أفراد العينة حول ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح	**79-77**
الجدول (11):	إتجاهات آراء أفراد العينة حول جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية	**82-81**
الجدول (12):	إتجاهات آراء أفراد العينة حول حوكمة المؤسسات في المؤسسة الإقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح	**85-83**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (01):	تقسيم عينة الدراسة حسب عدد الاستمارات الموزعة	**70**
الشكل (02):	تقسيم عينة الدراسة حسب الوظيفة	**71**
الشكل (03):	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	**72**
الشكل (04):	توزيع العينة حسب الخبرة	**72**
الشكل (05):	توزيع العينة حسب الجنس	**73**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (01):	قائمة الاستبيان	**105-100**
الملحق (02):	مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول مدى ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح	**107-106**
الملحق (03):	مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	**109-108**
الملحق (04):	مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول حوكمة المؤسسات الاقتصادية كضرورة لضمان جودة القوائم المالية في إطار إدارة الأرباح	**111-110**
الملحق (05):	درجة ثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة	**112**
الملحق (06):	المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل محور	**113-112**
الملحق (07):	عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الأول	**116-113**
الملحق (08):	عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الثاني	**118-117**
الملحق (09):	عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الثالث	**120-118**
الملحق (10):	معاملات الارتباط لكل عبارات الاستبيان	**122-121**

المقدمة العامة

المقدمة:

تعتبر المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. كما ترسم المبادئ المحاسبية الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة لإثبات العمليات المالية، وفي إعداد القوائم المالية.

ويتم الوصول إلى المبادئ المحاسبية استنادا إلى الفروض، حيث تعتبر هذه المبادئ أداة تساعد في حل المشاكل المحاسبية حيث تتصف بالشمول والملائمة والقابلية للاستخدام في كل المؤسسات الاقتصادية.

ومن ضمن الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية حسب المعايير الحاسبة الدولية IAS/IFRS هو إعداد القوائم المالية المختلفة، وهذا بغرض إيصال المعلومات إلى كل المهتمين من مسيرين، مستثمرين، مقرضين وغيرهم لإعداد تشخيص مالي للمؤسسة يتم على ضوءها اتخاذ القرارات الملائمة. ويتم بلوغ هذا الهدف من خلال صدق المعلومات وتسمح هذه المعلومات بإعداد مقارنات ليس فقط عبر الزمن ولكن كذلك بين مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع وهو ما يفترض أن تقدم القوائم المالية بشكل موحد وبنفس طرق التقييم وأن تكون مكملة بمعلومات أخرى تسهل وتضمن المقارنة، وكافية لتشخيص المالي.

ووفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB.N°.2 لسنة 1980 فإن المعلومات المحاسبية يجب أن تستوفي مجموعة من الخصائص الفرعية تتمثل في أمانة العرض وعدم التحيز. وتتبع أهمية توافر تلك الخصائص من أن التلاعب بالمعلومات المحاسبية مهما كانت دوافعه ونتائجه سوف يؤدي إلى آثار سلبية، ليس فقط في مجال التعامل مع سوق الأوراق المالية أو سوق رأس المال، وإنما أيضا في مجال عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بما تتصف به من ندرة، وهو الأمر الذي قد ينتهي إلى فقدان المستثمرين لثقتهم فيما يقدم لهم من معلومات محاسبية ومن هنا تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بدراسة ظاهرة إدارة الأرباح التي تعد من أهم صور المحاسبة الإبداعية. فإدارة الأرباح هي رغبة الإدارة في الوصول إلى أهداف معينة منها زيادة الحوافز الإدارية أو تقليل المدفوعات الضريبية أو زيادة تكاليف الاقتراض وغيرها. أيضا التدخل المقصود من قبل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي الخارجي بقصد الحصول على مكاسب خاصة للمؤسسة أو لإدارتها.

وبما أن النظام المحاسبي المالي يقوم على مبادئ تسعى كلها إلى تحقيق جودة المعلومة المالية وتعتبر الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية والمحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة المؤسسات. لذا لا بد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية، ولكن في ظل إدارة الأرباح تنخفض فعالية الاعتماد على المعلومة المرتكزة على هذه المبادئ ومنه تصاغ الإشكالية التالية كما يلي:

ما هو اثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب التي تخص موضوع البحث فقد إرتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الأسس النظرية لإدارة الأرباح وما هي الممارسات التي تقوم بها من اجل التأثير على جودة القوائم المالية؟
2. ما هي الأسس النظرية لجودة القوائم المالية؟
3. كيف يتم العمل على معالجة هذه الظاهرة؟

1. فرضيات الدراسة:

1. إدارة الأرباح تمارس بصورة كبيرة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
2. القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات جودة.
3. إدارة الأرباح في ظل نقص حوكمة المؤسسات تأثر على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

2. أسباب اختيار الموضوع:

1. أسباب شخصية:

- بحكم التخصص في مجال الفحص المحاسبي.
- الرغبة في دراسة الموضوع بحكم أنه موضوع مهم ومفيد.

2. أسباب موضوعية:

- إثراء المكتبة لأنه موضوع حديث.

3. أهداف الدراسة:

- التأكد من أن المؤسسة الاقتصادية تعمل على تحقيق القوائم المالية ذات جودة وخالية من أي تلاعبات محاسبية.
- التعرف على أن الممارسات التي تقوم بها إدارة الأرباح تعتبر من الممارسات السلبية أو الإيجابية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

4. أهمية الدراسة:

- تظهر أهمية الدراسة من خلال أهمية أثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية، أي معرفة الممارسات التي تقوم بها إدارة الأرباح والتي تعد من الممارسات السلبية أو أنها من الممارسات الإيجابية على حسب شروط هذه الممارسة.
- بأن ظاهرة إدارة الأرباح تأثر على جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

5. حدود الدراسة:

1. الإطار المكاني: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي.
2. الإطار الزماني: سنة 2014-2015.

6. مناهج الدراسة:

1. المنهج الوصفي: عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها حيث تم جمع المعلومات من مصادرها سوآءا كانت من ملتقيات، الكتب، مجلات، بالإضافة إلى استخدام شبكة الأنترنت.
2. المنهج التحليلي: وجود ظاهرة معينة من عينة مجتمع البحث.

7. الدراسات السابقة:

1. خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، البحث عبارة عن: مذكرة ماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط، سنة 2013، إشكاليته حول: هل يوجد اثر لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم؟ وهل يوجد أثر لبعض المتغيرات الضابطة (مثل: حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، حجم المديونية) على أسعار الأسهم؟. تمت دراسة هذا البحث من خلال خمسة فصول، الفصل الأول مقدمة الدراسة والفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، والفصل الثالث منهجية الدراسة، والفصل الرابع نتائج الدراسة، والفصل الخامس مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات، خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع تشريعات للحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك من قبل هيئة الأوراق المالية، وأهمية الاستعانة بخبرات مكاتب التدقيق الكبيرة للحد من ممارسة إدارة الأرباح.
2. عبد المطلب السرطاوي، علاّم حمدان، صبري مشتهى، عماد أبو عجيلة، أثر لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، سنة 2013، إشكالية البحث هي: هل تبنت القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق؟ وهل يوجد تفاوت في مستوى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق خصائص فعالية لجان التدقيق كما وردت في القوانين والتشريعات الأردنية؟ وهل أثرت خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية؟. تمت دراسة هذا البحث من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة الذي خصص للمفهوم ودور لجنة التدقيق، والقوانين والتشريعات الأردنية المتعلقة بلجان التدقيق ومفهوم، وأساليب إدارة الأرباح، وأيضا منهجية الدراسة، ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة، والتوصيات والدراسات المستقبلية. قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها ودراسة أثرها على

إدارة الأرباح في 50 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الستة سنوات السابقة للأزمة المالية العالمية (2001–2006) ولتحقيق ذلك استخدم الباحثون جملة من الأساليب الإحصائية الملائمة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما وردت بالتشريعات الأردنية.

3. هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، البحث عبارة عن: مذكرة ماجستير في علوم محاسبة وتمويل بالجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، سنة 2010 إشكاليته حول: ما هي الأساليب المتبعة لإدارة الأرباح وعلاقاتها بعوائد الأسهم؟. تمت دراسة هذا البحث من خلال أربعة فصول، الفصل الأول الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني الإطار النظري حيث خصص هذا الفصل لإدارة الأرباح والأسواق المالية، والفصل الثالث الدراسة التطبيقية، والفصل الرابع النتائج والتوصيات، خلصت الدراسة إلى أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح.
4. أكرم يحيى علي الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، البحث عبارة عن: مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، سنة 2009، إشكاليته هي: دراسة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟. تمت دراسة هذا البحث من خلال خمسة فصول، الفصل الأول الإطار التمهيدي، والفصل الثاني الجانب النظري والدراسات السابقة، والفصل الثالث الطريقة والإجراءات، والفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات، والفصل الخامس النتائج والتوصيات.

من خلال الدراسات السابقة وجدنا أن هناك قصور في الشرح الكافي الذي يربط بين إدارة الأرباح وجودة القوائم المالية، ولهذا جاء موضوع هذا البحث ليوضح اثار إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية.

8. خطة وهيكل الدراسة: قسمت هذا الدراسة إلى ثلاثة فصول الفصل الأول إطار نظري لإدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية، والفصل الثاني الاساليب و الممارسات المستخدمة في إدارة الارباح ووسائل الحد منها، والفصل الثالث دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي.

الفصل الأول: إطار نظري لإدارة الأرباح في المؤسسة الإقتصادية

تمهيد:

في السنوات الاخيرة زاد الاهتمام من طرف الباحثين والدارسين في مجال المحاسبة بموضوع إدارة الأرباح ولاسيما في المدة التي تلت الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من المؤسسات العملاقة في العالم، وللعديد من الأسباب والتي يعزى غالبيتها إلى الفساد الإداري والمالي وافتقار الإدارة للممارسة الصحيحة في الرقابة والإشراف وكذلك نقص الشفافية وضعف الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية بشكل صحيح فضلا عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات الأمر الذي يؤثر في قرارات حملة الأسهم.

ولهذا تعرضت مهنة المحاسبة إلى العديد من الانتقادات بسبب بعض ممارسات الإدارة التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح أو إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين.

وفي هذا الفصل سنقدم الاطار نظري الإدارة الارباح ومن خلاله يمكن التعرف على كل ما يتعلق بإدارة الارباح وذلك من خلال التطرق الى المباحث التالية:

المبحث الأول: إطار نظري لإدارة الأرباح

المبحث الثاني: أساليب ومخاطر إدارة الأرباح

المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة الأرباح

تعتبر ممارسات إدارة الأرباح من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية ودون خرق القواعد والمبادئ المحاسبية، بحيث أن الحرية الممنوحة للإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية التي يتم استغلالها بطريقة تؤدي إلى التأثير إيجابيا أو سلبيا على صافي الربح بما يحقق أهداف الإدارة ويقابل توقعات الأطراف ذات العلاقة بشأن الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية إدارة الأرباح

لإدارة الأرباح عدة تعاريف، كما أن هناك عدة خصائص لأوجه التلاعب لذلك سوف يتم التطرق إلى مفهوم إدارة الأرباح، خصائص ومميزات أوجه التلاعب وأنواع إدارة الأرباح.

أولا: مفهوم إدارة الأرباح

في ظل عدم وجود تعريف موحد وتعريفها بطرق مختلفة، يصبح من الضروري تناول البعض منها والتي تحمل وجهات نظر مكملة لبعضها البعض مما يساعدنا في النهاية إلى وصف الظاهرة وصفا جيدا.

اذ تختلف وجهات النظر بين الاكاديميين و الممارسين عند الحديث عن ادارة الارباح من حيث التعريف وهذا الاختلاف ناتج عن الاسباب التالية :

- عادة ما يستخدم الاكاديميون العينات الاحصائية لدراسة هذا السلوك الامر الذي يتطلب اعطاء تعريف احصائي والذي يكون ضعيفا في تحديد ماهية ادارة الارباح، ومن هذه الطريقة الاحصائية في الدراسة يتوصلون الى احكام عامة حول ادارة الارباح ، بينما يتعامل الممارسون وخاصة المشرعون مع حالات فعلية وبشكل يومي الامر الذي يوضح جانب من الاختلاف في وجهات النظر بين الفريقين والناشئ عن اختلاف الاهداف بينهما.[1]
- عادة ما يركز الاكاديميون على دوافع الادارة من اجل تفسير السلوك ادارة الارباح والتي تبين انها غير مهمة بالنسبة للممارسين وعدم جدواها في تحديد سلوك ادارة الارباح .

ولهذا يتم التركيز على تعريف إدارة الأرباح من وجهات نظر مختلفة فقد:

- عرفها "Schipper" سنة 1989 على أنها تدخل مقصود في عملية إعداد القوائم المالية الخارجية بنية تحقيق منفعة الخاصة.[2]

[1] معن نعمان الصرصور ، ***ادارة الارباح في شركات القطاع المالي***، دار الجليس الزمان ، عمان2009 ،ص:30.

[2] معن نعمان الصرصور، ***نفس المرجع*** ، ص :30.

- عرفها "Levit" سنة 1998 على أنها منطقة رمادية يمكن للمدراء التلاعب فيها، حيث تقارير الأرباح تعكس رغبات الإدارة بدلا من الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة. [1]
- وأشارا " Healy و Wahlen " سنة 1999 إلى أن إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد القوائم المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل الكشوفات المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية. [2]
- وجهة النظر الثانية لـ "Dechow et Skinner" سنة 2000 تتوقع بأن الهدف من إدارة الأرباح هو أن تكون في نفس الخط مع توقعات الأسواق المالية. بينما تؤكد على أن الأكاديميين ركزوا بشكل رئيسي على الحوافز التعاقدية، أكثر من تأثير أسواق رأس المال في إدارة الأرباح، وهذا التركيز سوف يستمر على افتراض أن أسواق المال تتسم بالكفاءة.
- وعرفها "Rosenfield" سنة 2000 بأنها أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدى في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل.
- و عرفها" partha"سنة 2003 بانها التحريف المعتمد للأرباح الامر الذي يفضي بدوره الى ارقام محاسبية تختلف بشكل اساسي عما يمكن ان تكون عليه في غياب التلاعب وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع للأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الارباح
- ويرى "Rosner" أن إدارة الأرباح تشير إلى الأساليب التي يستخدمها المديرون بطريقة مدروسة لتحقيق المستوى المرغوب من الأرباح، وتختلف إدارة الأرباح عن الغش أو الاحتيال في أن إدارة الأرباح لا تقوم بانتهاك المعايير المحاسبية بينما الغش أو الاحتيال يقوم بانتهاك هذه المعايير.
- وتعريف "Belkaoui" سنة 2004 أن إدارة الأرباح تكمن في اختيار مدروس لأساليب محاسبية معينة أو بدائل محاسبية بهدف ضمان تحقيق مستوى الأرباح المطلوب وتحقيق بعض المكاسب الخاصة. [3]

---

[1] علي سليمان النعامي وآخرون، ***دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين)***، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد 15، العدد 02، 2013، ص: 12.

[2] سمير كامل محمد عيسي، ***أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 45، يوليو 2008، ص 13.

[3] سعيدي يحي، سعيدي عبد الحليم، ***ضوابط تشكيل وعمل لجان التدقيق للحد من ممارسات إدارة الأرباح في إطار مهنة المحاسبة والتدقيق***، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، أيام 20-21 نوفمبر 2013، ص 3.

- أيضا يمكننا القول بأن: ظاهرة إدارة الأرباح تعني إحداث تحريفات متعمدة في قيم الأرباح بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع، أو لتغيير مدلولات القوائم المالية، أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق. [1]
- وهي التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل و التوجه نحو مكاسب ثابتة. [2]

وعلى الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، إلا أن هناك اتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدى الى تحريف الأداء الحقيقي للشركة .

ثانيا: أنواع إدارة الأرباح

تصنف إدارة الأرباح إلى عدة أنواع تبعاً لشرعيتها، واتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية، ونية الإدارة من وراء ممارستها، وذلك كما يلي:

1. من حيث شرعيتها:

- **إدارة الأرباح الشرعية:**

وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنظمة والقوانين.

- **إدارة الأرباح غير الشرعية:**

وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة. وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غشاً.

2. من حيث اتجاهها:

- **إدارة الأرباح المنخفضة:**

وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل.

- **إدارة الأرباح المرتفعة:**

وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.

---

[1] عبد المطلب السرطاوي وآخرون، ***أثر لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية)***، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 27(4)، 2013، ص 826.

[2] ليندا حسن نمر الحلبي، ***دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية***، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، آيار 2009، ص: 8.

3. من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

- **إدارة الأرباح الاقتصادية:**

وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للمؤسسة للتأثير على الدخل، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.

- **إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق:**

وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.[1]

4. من حيث هدف الإدارة:

- **إدارة الأرباح المعلوماتية**:

ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للمؤسسة، وتوقعاتها المستقبلية.

- **إدارة الأرباح الانتهازية:**

ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازيا. [2]

المطلب الثاني: مبررات، أهداف واستراتيجيات إدارة الأرباح

تلجأ المؤسسة إلى إدارة الأرباح لوجود مبررات وتحقيق مجموعة من الأهداف وأيضا مجموعة من الاستراتيجيات كما يلي:

أولا: مبررات إدارة الأرباح

وعندما تلجأ الإدارة الى إدارة الأرباح فإنها تستند الى المبررات الآتية:

1- أنها **مبررات** لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.

2- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3- أنها **لا تتجاوز نطاق سلطاتها**. [3]

---

[1] هوام جمعة وآخرون، ***قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك***، العدد رقم 14 2013، ص ص : 308-309.

[2] هوام جمعة وآخرون، ***نفس المرجع***، ص: 309.

[3] سمير كامل محمد عيسي، ***المرجع السابق*** ، ص: 13.

ثانيا: أهداف إدارة الأرباح

تهدف ادارة من خلال ادارة ارباحها كإجراء معتمد الى تحقيق العديد من الأهداف وهذا الاجراء المعتمدة هو ما تسمح به المعايير المحاسبية وبما يتلاءم مع الظروف المحيطة بالشركة والذي من خلاله تسعي الإدارة الى تحقيق أهداف إدارة الأرباح ومضامينها والتي تتمثل فيما يلي :

- **تخفيض التكاليف السياسية:**
  - من اجل تلبية متطلبات الحكومة والمتمثلة في الضغوطات.
  - تلبية متطلبات تحقيقات وإشراف الجهات التنظيمية مثل كفاية رأس المال.
  - تخفيض ضريبة الدخل.
- **تكاليف الحصول على الأموال: (إستيفاء شروط الدين)**
  - تحديد عقود وتجنب الانتهاكات المالية.
  - تلبية متطلبات و شروط اتفاقية الديون و القيود على سداد توزيعات الارباح.
- **تعظيم ثروة المديرين:**
  - من خلال تعظيم إجمالي الأجور و الحوافز و المكافآت في الاجل القصير.
  - زيادة الامن الوظيفي للإدارة.[1]

ثالثا: استراتيجيات إدارة الأرباح

يمكن للإدارة ان تقوم باتخاذ القرارات من شأنها التأثير ايجابا او سلبا على صافي الربح وهذا السلوك يتم تنبأه من قبل الادارة للأسباب التالية:

1- قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية.

2- قيام الإدارة بزيادة الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة وتتوقع الإدارة زيادتها في الفترة المستقبلية.

3- قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة بقاءها على حالها في الفترة المستقبلية، لكن هناك دوافع قوية تدفع الإدارة إلى نقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترة المستقبلية.

[1] خالد محمد اللوزي، ***أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)***، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2013، ص: 21-22.

4- قيام الإدارة بزيادة الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة وتتوقع الإدارة بقاءها على حالها في الفترة المستقبلية، لكن هناك دوافع قوية تدفع الإدارة إلى نقل الأرباح من الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية.

5- قيام الإدارة بزيادة الأرباح في الفترة الحالية في الوقت الذي تكون فيه الأرباح المحققة فعلا من طرف المؤسسة مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية.

6- قيام الإدارة بتخفيض الأرباح في الفترة الحالية في الوقت الذي تكون فيه الأرباح المحققة فعلا من طرف المؤسسة منخفضة وتتوقع الإدارة ارتفاعها في الفترة. [1]

المطلب الثالث: أخلاقيات ودوافع إدارة الأرباح

إن دوافع استخدام إدارة الأرباح متعددة ومتغيرة من مؤسسة إلى أخرى تبعا لأهداف الإدارة وللظروف المحيطة وكذا أخلاقياتها و يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: أخلاقيات إدارة الأرباح

نظرا اما يتمتع به المديرون من صلاحيات كبيرة ومطلقة داخل الشركات ، فانهم الاقدر على فهم المعلومات المتعلقة بأعمال تلك الشركات ،الامر الذي يدعو الى ضرورة ان يكون لدي هؤلاء المديرين استراتيجية افصاح عن تلك المعلومات للأطراف الخارجية التي ينقصها الكثير من الخبرة و الالمام بمجريات الاحداث داخل الشركات، التي اما ان يكون فيها مساهمين أو مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك. كما ينبغي لهذه الاستراتيجية ان توازن بين الشفافية و الافصاح الكامل عن جميع المعلومات المادية لشركة في الوقت الملائم من ناحية ،و من السرية التي تتطلب حماية المعلومات التي يجب الا تتاح للجميع من ناحية اخري. حيث ان الحفاض على هذا التوازن هو الرافد الرئيسي للحاكمية المؤسسية الجيدة داخل الشركة. [2]

إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضوع خلاف كبير، يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقيا أم لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك التحسين الجوهري لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية، أو للتضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة. وفي كل الأحوال فان الخداع ليس دائما لا أخلاقيا، لكنه بحاجة إلى تبرير، فعندما يتوفر بديل عن الخداع، لا يمكن أن نجد مبررا لممارسة الخداع. وكما يقول الفيلسوف

---

[1] بوسنة حمزة، ***دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح (دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية)***، مذكرة ماجستير تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2011-2012، ص: 99.

[2] عماد محمد على أبو عجيلة، علام حمدان، ***أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)***، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص: 6.

(BOK) أن المشكلة مع الخداع أنه قد يحجب هدفا ما، أو يحذف أو يخفى بدائل مناسبة، ينجم عنها تقديرات خاطئة تلحق الضرر بالطرف الذي تم خداعه.

وما يميز إدارة الأرباح عن غيرها من الممارسات مثل (تمهيد الدخل، وتنظيف الكشوفات المالية وغيرها) أنها تتم في السر عادة، أي أنه ليس هناك إعلان عن الأرباح التي قد حدثت، وكذلك ليس هناك إفصاح عن الأساليب التي استخدمت، ولا عن القيمة التي تم تعديلها. وبالتالي نستنتج أن إدارة الأرباح ليست مبررة أخلاقيا وذلك بسبب أنها تتم في السر، ولا يفصح عنها بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي يؤدى إلى التضليل والخديعة، وقد يقول قائل بأن هناك تناقضًا بين الجزم التام بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح، وبين التسامح في إضفاء نوع من القانونية على بعض الممارسات التي قد يظن البعض بأنها ما هي إلا أسلوب من أساليب إدارة الأرباح. ولكن هناك رأي مختلف حول التناقض، فإنه يرجع الرأي القائل بعدم وجود مبررات اخلاقية لإدارة الارباح و خاصة اذا ما اقترنت بوجود تضليل وتعتيم على بعض الاحداث الاقتصادية الهامة والتي قد تضر كثيرا بمصالح مختلفة الاطراف أما بخصوص الممارسات التي لا تقترن ببعض التضليل أو الخداع ،فهي تخرج عن الاساليب ذات علاقة بإدارة الأرباح إلى اجتهادات شخصية من أجل تحسين فقط واليس إلحاق الضرر.

كما تعتبر عمليات إدارة الأرباح ليست كلها عمليات لا أخلاقية وإنما هناك ظروف معينة تفرض على الإدارة استخدام الممارسات الإيجابية من إدارة الربح. وفي سبيل ذلك عندما تعد الإدارة الكشوفات المالية فإن إدارة المخاطر تضع استراتيجية واضحة للحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح التي تهدف في الأغلب إلى تحقيق الدوافع الانتهازية للإدارة وذلك من خلال ما يلي [1]:

1- أن لا يكون هناك مخاطر على سير عمل المؤسسة وقيمتها ولا يوجد لدى المؤسسة حلا إلا العمل على التخلص من التذبذب في مؤشر الدخل.

2- أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلا في رقم الدخل دون أن يزج بالمؤسسة في أعمال غير مرغوبة.

3- التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع مخاطر السمعة الناتج عن وجود انطباع سلبي عن البنوك نتيجة انخفاض جودة الكشوفات المالية والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أوقد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة.

4- التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع المخاطر القانونية الناتجة عن عدم إتباع الإدارة للقوانين والتشريعات والمعايير المعتمدة من قبل الجهات الرقابية الصادرة بشأن أسس إعداد والإفصاح في الكشوفات المالية.

[1] عماد محمد على أبو عجيلة، علام حمدان، ***نفس المرجع*** ، ص: 6.

5- أن يبتعد عن التحريف والتزوير بالشكل الذي يخدم في النهاية مصلحة الإدارة.
6- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات وهمية مع أطراف خارجية أخرى.
7- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع النظام المحاسبي المالي.
8- أن تستمر المؤسسة في استخدام السياسات المحاسبية خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.
9- التأكد من الإفصاح عن أسباب السياسات المحاسبية المتبعة وأثر هذا التغيير وذلك للتأكد من عدالة الإفصاح والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المتعارضة. [1]

ثانيا: دوافع إدارة الأرباح

لا شك أن ممارسة الحياة العملية تحركها دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق أهداف معينة ، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينطبق على الممارسات التي تقوم بها الإدارة نحو حجم الأرباح المطلوب استهدافها ، ولكن السؤال الذي يثور هو ما إذا كانت ظاهرة إدارة الأرباح هدفاً في حد ذاته تحركه طبيعة أداء المؤسسة وممارستها لأنشطتها الاعتيادية وهو أمر متفق عليه أم أن هناك دوافع أخرى تنطوي عليها هذه الظاهرة ، وحول هذا الأمر يجمع الباحثون بأن هناك دافعان لإدارة الأرباح يتعلق الأول منها بتحقيق منافع ذاتية للإدارة ، أما الثاني فيتعلق بالتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال إظهار كفاءة المنشأة بهدف ضمان بقائها واستمراريتها في سوق المنافسة

اختبر الباحثون العديد من الدوافع لإدارة الأرباح، فقد أورد عشرين سببا يدفع الإدارة إلى إدارة الأرباح، وقال بأنه من الصعب رد إدارة الأرباح إلى سبب واحد وإنما لعدة أسباب وضغوط مختلفة. ويمكن ان تأتي هذه الضغوط من قوى خارج الشركة مثل توقعات المحللين واحتدام المنافسة و الدخول إلى أسواق الدين ، ويمكن أن تأتي من ظروف داخلية أو تنتج عن ثقافة الشركة مثل تعويضات الإدارة أو وضع موازنات وخطط غير واقعية ، ويمكن أن تأتي لأسباب فردية مثل العمل على اكتساب العلاوات الفردية أو الترقيات أو تفادي الفصل من الوظيفة عن طريق تقديم أداء جيد.

وبناء على ما سبق يمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة مجموعات هي:

- ✓ دوافع سوق رأس المال.
- ✓ دوافع التعاقدية.
- ✓ دوافع التشريعات والقوانين.[2]

[1] عماد محمد على أبو عجيلة، علام حمدان، ***نفس المرجع*** ، ص: 7.
[2] معن نعمان الصرصور، ***المرجع السابق*** ،ص:31.

1- دوافع سوق رأس المال:

يشكل سوق رأس المال أو "البورصة" اهتما ما كبيرا للشركات التي تسعي إلي ريادة رأس مالها، ولا يتم ذلك إلا من خلال إقناع المستثمرين بكفاءة أدائها و الذي ينعكس على أسعار أسهمها. ولما كانت المعلومة المحاسبية التي تصدرها الشركات تشكل الاساس الذي يعتمد عليه المستثمرون والمحللون الماليون لتقييم أداء الشركة واتخاذ القرار بالاستثمار أو عدم الاستثمار فيها ؛ فقد تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح للتأثير على أسعار أسهمها في المدى القصير لجلب رأس المال إضافي للشركة ، وتزداد احتمالية إدارة الأرباح من قبل الإدارة عندما تكون الدوافع الناتجة عن سوق رأس المال قوية.

ويمكن القول بان هنالك سنتين لإدارة الأرباح فيما يتعلق بسوق رأس المال وهما:

1- لتشجيع المستثمرين على شراء أسهم ليصبحوا ملاك أو شراء سندات ليصبحوا مقرضين.
2- لزيادة قيمة الأسهم من أجل إرضاء المساهمين الحاليين.

تناولت مجموعة من الدراسات العديد من هذه الدوافع والتي يمكن أن يحفزها سوق رأس المال و من الأمثلة على ذلك وجود فجوة بين توقعات المحللين الماليين و الأداء الفعلي للشركة، حيث أعرب (levitt,1998) عن قلقه بقوله "اصبحت قلقا من أن يصبح تحقيق توقعات

للأرباح واقعا يطغى على المنطق المعهود في ممارسة الأعمال".

اختبر(Easterwood, 1998) وجود إدارة أرباح في الفترة التي تسبق مباشرة محاولات غير الودية على الشركة، وقد بينة النتائج قيام المديرون بسلوك إدارة الأرباح من خلال المستحقات الحكمية لزيادة الأرباح من اجل تجنب خسارة الشركة . [1]

اختبر(Coles,2006) فيها رد فعل السوق حيال قيام الإدارة بسلوك إدارة الأرباح لتأثير على أسعار الأسهم في الفترة التي تسبق قيام الشركة بإصدار خيارات أسهم "Options stock" لموظفيها، حيث توصل إلى انخفاض المستحقات الحكمية في الفترة ما بين إعلان إلغاء خيارات الأسهم و الفترة التي يتم فيها اعادة إصدار هذه الخيارات .

[1] معن نعمان الصرصور، ***نفس المرجع*** ، ص:32.

أما(Daniel.et al, 2008) فقد توصلوا إلى أن الشركات التي تكون معتادة على توزيع الأرباح تقوم بإدارة الأرباح من أجل زيادة التوزيعات ، خاصة عند وجود احتمال أن تنخفض الأرباح المحققة وتقصر عن تحقيق المستويات المتوقعة من توزيعات الأرباح.

و اختبر (Shivakumar,2000) مدى وجود إدارة الأرباح في الفترة الموسمية لتقديم عرض الملكية وتبين وجود هذا السلوك في هذه الفترة ، وإن ما تقوم به الإدارة في هذه الفترة ليس بالضرورة لتضليل المستثمرين وإنما تعكس رد الفعل الطبيعي للشركة تجاه تجاوب السوق مع إعلانات عروض الملكية.

واختبرت دراسات أخرى قيام الإدارة بتضخيم الأرباح في الفترات السابقة لعروض الملكية ، على سبيل المثال بين (Teoh et al,1998) بأن الشركات تحقق ارتفاع في المستحقات الحكمية والتي تستخدم لزيادة الأرباح في الفترات السابقة لعروض الملكية.

وفي دراسة أخرى تناولت قيام الإدارة بإدارة الأرباح لتحقيق توقعات المحللين الماليين ، وجد (Burgshahler et Emaes,1998) بان الإدارة تقوم بإدارة الأرباح لتحقيق توقعات المحللين الماليين حيث يقوم المديرون باتخاذ افعال و قرارات لرفع الأرباح و تجنب انخفاضها دون المتوقع، بينما اعتمد (Abarbanell et Lehavy,1998) على توصيات المحللين وهي البيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأسهم، للتنبؤ بسلوك إدارة الأرباح، وتوصل الباحثان إلى أن الشركات التي يوصى بشراء أسهمها يكون من المحتمل أن تقوم بإدارة الأرباح لتحقيق توقعات المحللين.[1]

2- الدوافع التعاقدية:

تستخدم المعلومات المحاسبية لمراقبة العقود والاتفاقات بين الشركات والاطراف الخارجية، كالعقود المبرمة بين الشركات والمقرضين والعقود المبرمة مع الإدارة بخصوص التعويضات التي يكون هدفها التقريب بين مصالح الإدارة ومصالح حملة الأسهم .

إن الإيفاء بهذه العقود يمكن أن يشكل بحد ذاته دافع لإدارة الأرباح. هذا الدافع الذي تسببه العقود يمكن أن يكون مهما وبشكل خاص لواضعي المعايير المحاسبية وذلك لسببين:

- ❖ تؤدي إدارة الأرباح إلى تضليل في القوائم المالية وتؤثر في توزيع الموارد، بغض النظر عن الدافع وراء إدارة الأرباح.

[1] معن نعمان الصرصور، ***نفس المرجع*** ، ص34.

❖ توصل التقارير المالية معلومات الإدارة ليس فقط للمستثمرين في الأسهم ولكن كذلك للمستثمرين في السندات.

وهناك نوعان من العقود و هي عقود الإقراض أو الديون، وعقود المكافآت أو الحوافز للإدارة. والتي سيتم تناولهما بإيجاز على النحو التالي:

- **عقود الاقتراض:**

تكتب عقود الاقتراض بطريقة محددة للحد من تصرفات الإدارة التي تفيد أصحاب المصالح في المؤسسة على حساب الدائنين. حيث يرى البعض بأن هذه العقود تولد حوافز لإدارة الأرباح بسبب تكلفتها المحتملة و الدائنين في حالة عدم القيام بإدارة الأرباح. كما يرى البعض الأخر بأن هناك دليلاً على الأثر الواضح الذي تتركه إدارة الأرباح على توزيع الموارد وذلك لأغراض عقود الاقتراض. [1]

- **عقود مكافآت الإدارة:**

لقد تناولت العديد من الدراسات، عقود التعويضات أو المكافآت لمعرفة دوافع إدارة الأرباح عند المديرين. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن مديري الأقسام في مؤسسات كبيرة عالمية يؤجلون الدخل عندما لا يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافأتهم، وعندما يكونون مرشحين لأقصى المكافآت المتفق عليها وفق الخطة المحددة. ويرى البعض الأخر بأن عقود المكافآت وعقود الإقراض تدفع بعض المؤسسات لإدارة أرباحها لكي تزيد من المكافآت، وتعمل على تحسين الوضع الوظيفي، بالإضافة إلى التخفيف من حدة المخالفات المحتملة لمواثيق الدين.[2]

وعندما تستند حوافز المديرون على الأداء المالي لمؤسساتهم، فإنه قد يكون في المصلحة الذاتية لإعطاء مظهر على أداء أفضل من خلال إدارة الأرباح في العديد من المؤسسات، يتم تعويض المديرين سواء بصورة مباشرة من حيث الراتب والمكافأة وبطريقة غير مباشرة من حيث المكانة، والترقيات في المستقبل والأمن الوظيفي اعتمادا على عائد المؤسسة.

قام (Guidry et al ,1999) باختبار ما إذا كان مديري الأقسام يقومون باتخاذ قرارات لإدارة الأرباح للتأثير على الأرباح بالارتفاع من أجل زيادة العلاوات التي يمكن أن يحصلون عليها والتي تكون مرتبطة بمدي تحقيقهم للأرباح داخل اقسامهم . وقد وجد الباحث ان هؤلاء المديرون يأثرون على الأرباح من خلال

---

[1] عماد محمد علي أبو عجيلة، ***أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)***، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 9.

[2] عماد محمد علي أبو عجيلة، ***نفس المرجع*** ، ص: 9.

المستحقات إذا ما واجهوا مشكلة عدم تحقيق النتائج المتوقعة منهم أو عند عدم تحقيقهم للنتائج التي تؤهلهم للحصول على علاوة.

وبينت لدراسة (de-Angelo et Elizabeth,1988) بأن سلوك إدارة الأرباح يزداد بالنسبة للمديرين المهددين بفقدان وظائفهم أو عند اقتراب انهاء عقودهم حيث يتخذون قرارات من شانها أن تزيد من الأرباح . وبين (Dechow et sloan,1991) بأن سلوك إدارة الأرباح يزداد بالنسبة للمديرين التنفيذيين الذين تقترب فترة انتهاء عقودهم ، حيث يلجئون إلى تقليص مصاريف البحث والتطوير وذلك لزيادة الأرباح .يبدو هذا السلوك مبررا ومتناسقا مع عقود تعويضات المديرين وعقود توظيفهم ذات الطبيعة قصيرة الأجل.

كما قامت العديد من الدراسات الأخرى باختبار ما إذا كانت الشركات التي تقترب من انهاك شروط التعاقد تقوم بإدارة الأرباح لتلاشي هذا الانتهاك . فكما هو معلوم يقوم المقرضون بوضع شروط يجب على الشركات المقترضة الايفاء بها طوال فترة تسديد القرض ، ومن هذه الشروط ما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح، أو أن لا تزيد بعض النسب المحاسبية عن حد معين كنسبة الدين إلى الملكية أو أن لا تقل بعض النسب عن حد معين كنسبة العائد على الاستثمار حيث وضح (Defond et Jiambalvo ,1994) بان الشركات التي تقترب من انتهاك شروط القروض تلجأ إلى تسريع الاعتراف بالأرباح وذلك خلال فترة عام قبل حدوث الانتهاك.

وبين (SWEENY ET PATRICIA ,1994) بأن الإدارة تتبني خيارات محاسبية تؤدي إلى زيادة الدخل ولكن هذه الاختيارات تحدث بعد أن يتم انتهاك شرط القرض في محاولة للتخفيف من حجم المخالفة. [1]

وعند استخدام عينة كبيرة الحجم توصل كل من (DICHEV ET SKINNER,2002) إلى أن المديرون يتخذون إجراءات للحيلولة دون انتهاك هذه الاتفاقيات حيث وجد عدد قليل وبشكل غير اعتيادي من الشركات التي بالكاد انتهكت الشروط ، وعدد كبير من الشركات التي بالكاد حققت النتائج المطلوبة بالضبط أو تعدتها.

وكذلك يمكن للشركة أن تقوم بإدارة الأرباح في حال تعرضها لتعثر مالي ، حيث تقوم بزيادة الأرباح عندما تكون الشركة قادرة على الحصول على إعفاء من مخالفة شروط العقد، كما تقوم بتقليلها عندما يرفض طلب الإعفاء من مخالفة الشروط و تبدأ عملية إعادة هيكلة القرض أو إعادة التفاوض عليها.

[1] معن نعمان الصرصور، ***المرجع السابق*** ،ص35.

3- الدوافع التشريعية أو التنظيمية

عادة ما تكون قطاعات الأعمال خاضعة لتشريعيات و قوانين لتنظيم عملها ، كتعليمات السوق المالي وتعليمات البنك المركزي ، فان انتهاكها يؤدي إلى عقوبات يمكن أن تصل مثلا إلى ايقاف أسهم الشركات المخالفة عن التداول في السوق المالي .وثقت عدد من الدراسات احتمال أن تشكل هذه القوانين في حد ذاتها دافعا للإدارة من أجل التلاعب بالأرباح لتجنب مخالفة هذه التشريعات وما يترتب عليها من عقوبات أو تضييع الفرص.

كدراسة (HAW ET AL,2005) الذي اختبر قانون جديد أصدرته هيئة الاوراق المالية الصينية ، حيث اشترط القانون على الشركات التي تريد ان تطرح حقوق أسهم في السوق المالي أن لا تقل نسبة العائد على الملكية عن 10% لسنوات الثلاث التي تسبق هذا الطرح، وقد وجد الباحثون بأنه على الرغم من الظروف الاقتصادية المتدنية في تلك الفترة إلا ان نسبة الشركات التي حققت هذه النسبة تضاعفت بثلاث مرات عن الفترة التي سبقت صدور هذا القانون ، مؤكدين أن الشركات الصينية تقوم بإدارة الأرباح من أجل الوفاء بمتطلبات القانون. [1]

كذلك يمكن أن تؤثر التحقيقات أو التفتيش الذي تجرية بعض الهيئات التنظيمية على سلوك المستحقات داخل الشركات .فقد اختبر (cahan,1992) اثر التحقيقات التي تجريها الجهات التنظيمية على سلوك المستحقات الكلية ، اعتمد في دراسته على القوانين التي تمنع الاحتكار ، ويعتمد المحققون على كون بعض النسب المالية مرتفعة بشكل كبير خاصة العائد على الاستثمار كمؤشر على قيام الشركة بالاحتكار ، توصلت الدراسة إلى أن احتمال الخضوع للتحقيق شكل دافعا للشركات المحتمل خضوعها للتفتيش لتقليل أرباحها من خلال المستحقات لتفادي التبعات القانونية التي يمكن أن تترتب من جراء ذلك.

كذلك وجد (key,1997) بأنه في الفترة قيام الكونغرس الامريكي بإجراء فحص يتعلق بقطاع التلفزة من خلال الكوابل وجد بان الشركات قامت بإدارة الأرباح للتقليل من أثر هذا الفحص ، وتبين أن الشركات الأكثر تضررا من هذا الفحص وإعادة التنظيم المحتملة كانت الأكثر إدارة للأرباح من خلال المستحقات لتقليل الدخل .

كما درس (boynton et al,1992) أثر التعديلات الضريبية الجديدة وتأثيرها على قيام الشركات بإدارة الأرباح للتقليل من العبء الضريبي الذي من الممكن أن تتعرض له. تبين أن الشركات الأكثر تعرضا للقانون قد قامت بإدارة الأرباح من أجل تقليل أكثر من الشركات الاقل تعرضا للقانون ، أنه تم التخلص من 90% من

[1] معن نعمان الصرصور، ***نفس المرجع*** ، ص: 36.

العبء الضريبي الذي كان من الممكن أن ينتج عن القانون الجديد من خلال إظهار خسارة ضمن القوائم المالية. [1]

المبحث الثاني: أساليب ومخاطر إدارة الأرباح

المطلب الأول: الأساليب والعوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح

تتعدد وتتغير الطرق المستخدمة لإدارة الأرباح من مؤسسة إلى أخرى تبعا لأهداف الإدارة وللظروف المحيطة، وكذا وجود عدة عوامل تؤثر على إدارة الأرباح، إلا انه يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: أساليب إدارة الأرباح

هنا لابد من الإشارة إلى أن هنالك العديد من الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح إلا أننا آثرنا استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي :

1- إدارة المستحقات المحاسبية:

يرى" كامل محمد عيسى ،2008" أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلى:

- ✓ تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم فى انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم فى انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- ✓ يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.[2]
- ✓ يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.

---

[1] معن نعمان الصرصور ***نفس المرجع*** ، ص ص: 37-38.

[2] الداعور ، جبر ابراهيم ، ***أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية*** ، دراسة تطبيقية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد رقم:17 العدد الأول، غزة ، فلسطين، جانفي2009،ص:823 .

- ✓ يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فتريه، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فتريه، مما يؤدى الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- ✓ يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.
- ✓ يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدمًا مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصاريف الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
- ✓ يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
- ✓ يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.
- ✓ يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدى الى تدعيم الأرباح.

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المال (SCF) وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المال إدارة الأرباح شائعًا داخل الشركة، يستنفد المديرون في المراكز العليا جزءًا كبيرًا من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدى الى استمرار الممارسات المخالفة . وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، لذا ينبغي على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية تشير الى وجود إدارة الأرباح .ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية:[1]

- ✓ تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- ✓ حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- ✓ مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- ✓ احتياطيات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية.
- ✓ احتياطيات التملك المشكوك فيها.
- ✓ الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين .

[1] عبد الحليم سعيدي، سعيدي يحي، ***المرجع السابق*** ، ص: 5.

2- التغيير في الطرق والتقديرات المحاسبية:

يعد التغيير في السياسات، التقديرات والوحدة المحاسبية، من الأدوات التي تلجأ الإدارة لاستغلالها للتأثير في أرباح المدة التي يتم فيها التغيير وقد يتعدى اثر ذلك إلى الفترات السابقة لمدة التغيير، حيث أن تعدد البدائل المحاسبية مكن الإدارة من حرية الاختيار فيما بينها تحقيقاً لأهداف معينة ومرغوبة، وذلك من خلال الآتي:

- **التغيرات في الطرق المحاسبية:**
  - الاختيار بين الطرق المختلفة لاحتساب اهتلاك الأصول الثابتة.
  - الاختيار بين طرق معالجة نفقات البحث والتطوير.
  - الاختيار بين الطرق المختلفة لتسعير المخزون السلعي.
  - الاختيار بين طرق معالجة مكاسب أو خسائر التغيير في أسعار العملات الأجنبية... الخ. [1]
- **التقديرات المحاسبية:**

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة. ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر كما يلي:

- يتطلب احتساب الإهتلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهتلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهتلاك بنية تضخيم الأرباح.
- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز. وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فتريه، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فتريه، مما يؤدى إلى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.

[1] عبد الحليم سعيدي، سعيدي يحي، ***نفس المرجع*** ، ص: 6.

- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدى إلى تدعيم الأرباح.
- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.
- يجب إهتلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.[1]

3- التغيير في طريقة الإفصاح:

وهذا يتم عن طريق إعادة تبويب عناصر جدول حسابات النتائج بهدف إظهار عناصر معينة أو إخفاء عناصر أخرى، أو إعادة تبويب عناصر قائمة المركز المالي.

4- التغيير في سياسات الإنتاج أو الاستثمار أو التمويل:

وذلك بغرض السيطرة على التطبيق الإجباري لبعض المبادئ، أو المعايير المحاسبية والتي لا تنسجم نتائجها مع رغبات أو أهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها.

5- التغيير في الوحدة الاقتصادية:

وذلك بتغيير شكلها القانوني، أو توحيد مع مؤسسة أخرى بحيث يساعد ذلك الإدارة على تحقيق أهدافها بخصوص إدارة الأرباح.[2]

وهناك أيضا نماذج تعتبر من التقنيات والأساليب الشائعة الاستخدام لإدارة الأرباح أهمها ما يلي:

- **نموذج محاسبة الاستحواذ:**

ويقصد بها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة ، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلوات أو التأثير فيه من خلال الاغفال أو التحريف.

[1] سمير كامل محمد عيسي، ***المرجع السابق*** ، ص: 16.

[2] سمير كامل محمد عيسي، ***نفس المرجع*** ، ص: 18.

تم تعديل المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما في يونيو 2001 بحيث ألزمت المؤسسات باستخدام طريقة الشراء (GAAP) كطريقة وحيدة في محاسبة الاستحواذ، وتم إلغاء طريقة المصالح المشتركة.

- **نموذج سوء استخدام الأهمية النسبية:**

لقد عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية على أنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية (FASB)، في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف.

- **نموذج ممارسات الاعتراف بالإيراد:**

تخضع هذه الممارسات أيضا وبشكل كبير لحكم الإدارة، حيث أنه من الصعوبة بمكان على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد، خاصة إذ كان على البائع أداء التزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة. الأمر الذي دفع بالعديد من المراقبين لمجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي الثابت في عقد التسعينات، دفع بالمؤسسات وبشكل تدريجي إلى تبني سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالإيراد.

- **نموذج التلاعب بالدفاتر:**

تقوم المؤسسات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت.[1]

- **تعجيل الإيرادات:**

هناك طريقتان لتعجيل الإيراد هما:

حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية.

أما الطريقة الأخرى فتعرف باسم (Channel Stuffing) حيث يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.

- **تأجيل المصروفات:** حيث تقوم بعض المؤسسات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من استنزالها من دخل السنة التي حدثت فيها.

---

[1] هاني محمد الأشقر، ***إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)***، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة–عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص: 28.

- **المصاريف غير المتكررة:** حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة والذي يؤدي بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.[1]
- **إيرادات أو مصاريف وهمية:** تقوم بعض المؤسسات بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح أو لتقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة.
- **بنود خارج جدول الميزانية:** تقوم بعض المؤسسات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة، في حسابات بعض فروعها، وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوى العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.
- **الإيجارات المصطنعة:** يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبني جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل، تدفع بموجبه المؤسسة مصاريف إيجار ثابتة سنويا وبالتالي تتخلص المؤسسة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه.
- **خطط التقاعد:** يمكن للمؤسسات التي تعمل داخل الأسواق الذي ترتفع فيها الأسعار أن تحسن من إيراداتها عن طريق خفض مصاريف التقاعد، وخاصة إذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات المؤسسة.

- **نموذج (Cookie Jar):**

تتميز المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناء على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلا وتتطلب تقديرا من الإدارة، إلا أنه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير، وبعبارة أخرى ليس هناك تقدير صحيح وإنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا على الإدارة أن تختار تقديرا واحدا، وأن عملية الاختيار هذه تهيئ الفرصة لإدارة الأرباح. بحيث أنه عندما تختار الإدارة تقديرا في حده الأعلى لتقدير المصروفات المقبولة والممكنة، تكون النتيجة تسجل مصروف أكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الأدنى للتقدير، وبالتالي يكون من الممكن تسجل مصروفات أقل في الفترة التالية وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف بـ (Cookie Jar) يمكن استخدامها لاحقا لتعزيز الإيرادات.

[1] هاني محمد الأشقر، ***نفس المرجع*** ، ص ص: 28- 29.

ومن الأساليب المستخدمة في هذا المجال تكوين الاحتياطات والمخصصات مثل تقدير مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير تكاليف الكفالة ومخصصات المعاش التقاعدي وتقدير نسبة الإنجاز في العقود طويلة الأجل. [1]

- **نموذج تنظيف القوائم المالية:**

تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع المؤسسة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات. بدلا من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية. أما بخصوص الدافع من وراء ممارستها فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع المؤسسة التي أعلنت أرباحا سيئة في سنة ممارستها في حال ما إذا تبعها تحسن فعلى في السنوات اللاحقة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح

توجد عدة عوامل تؤثر على عملية إدارة الأرباح كربحية المؤسسة وحجمها، وشروط عقود المديونية والكثافة الرأسمالية، والربح الخاضع للضريبة، وأدوات التحفيز، وهذا ما سوف يتم استعراضه كما يلي:

1- ربحية المؤسسة:

من المعلوم انه كلما زادت ارباح المؤسسة كلما زاد احتمال تعظيم التوزيعات الارباح ، وبالنسبة للدائنين فإنها كلما زادت ارباح المؤسسة كلما كلما زادت قدرتها على سداد ديونها، ويمثل صافي الدخل قاعدة لأصول المؤسسة وحقوق الملكية، كما أنه يساعد على جذب رأس المال من المستثمرين الجدد.

وقد أشارت العديد من الدراسات أن أسعار أسهم المؤسسة تتأثر بشكل مباشر بأرباح المؤسسة، لذلك فإن المؤسسات تسعى دوما للحفاظ على مستثمريها، فالمستثمر يفضل أن تكون أرباح المؤسسة مستقرة، ويسعى المستثمرون كذلك ويدفعون في النهاية أسعارا عالية للأسهم في المؤسسات التي تكون أرباحها أقل تقلبا وانخفاض التقلب في أرباح المؤسسة يعني عدم تأكد أقل حول اتجاه الأرباح وبما يعزز الانطباع بانخفاض المخاطر، ويمكن استخدام إدارة الأرباح لتخفيض تقلب الأرباح وهو الأمر الذي يؤدي عمليا إلى سعر أعلى للسهم. وعليه فإن ربحية المؤسسة تعد عاملا ضروريا ومهما لإدارة الأرباح، إذ أنه لا يمكن الاعتماد على ربحية ضعيفة للقيام بإدارة الأرباح، لذلك يمكن القول بأنه كلما ازدادت ربحية المؤسسة كلما زادت احتمالية إدارة أرباحها وذلك لعقود الوسائل والخيارات أمام تلك المؤسسات لإتباع الطرق الملائمة في إدارة أرباحها.

2- حجم المؤسسة:

أشارت نتائج دراسات عديدة إلى أنه كلما ازداد حجم المؤسسة كلما كانت احتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر وذلك بسبب وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية والمرونة الأكبر في

[1] هاني محمد الأشقر، ***نفس المرجع*** ، 2010، ص:30.

استخدام التغيرات المحاسبية وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في المؤسسات الكبيرة بعكس الحال في المؤسسات الصغيرة.[1]

3- شروط عقود المديونية:

أشارت دراسة Begley سنة 1990 إلى مناقشة فرضية أن المؤسسات قد تمارس عملية إدارة الأرباح لتفادي مخالفة شروط عقود المديونية، لذلك نرى أن ميول المؤسسة التي تزيد فيها نسبة المديونية إلى تبني خيارات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح المعلنة في محاولة لتجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية، أو تداخل الدائنين لفرض بعض القيود على المؤسسة نتيجة زيادة نسبة المديونية.

4- الكثافة الرأسمالية:

تتمثل الكثافة الرأسمالية بحاصل قسمة الأصول الثابتة على مجموع الأصول، فهي تعكس مدى اعتماد رأس المال المؤسسة على رأس المال الثابت مما يقلل الحاجة إلى اليد العاملة، لأن ارتفاع الكثافة الرأسمالية يعني كثافة توفر المعدات و الآلات التي يمكن الاستغناء من خلالها عن الأيدي العاملة، مما يحمل المؤسسة المسؤولية أمام الدولة في تحملها عبء التكلفة السياسية ومسؤولياتها في تخفيض حجم البطالة وتوظيف نسبة من العاطلين عن العمل. لذلك فالمؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تمتلك دافعا أكبر للعمل على إدارة الأرباح.

5- الربح الخاضع للضريبة:

يعتقد أنه لدى إدارة المؤسسة الحافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابعة.

6- أدوات التحفيز:

إن المؤسسات التي تربط بين برامج الحوافز المالية للمدير وأداء سعر السهم للمؤسسة يكون فيها لجوء المديرين إلى إدارة الربح كبيران ولذلك فإن احتمالية الإدارة تزداد في المؤسسات التي تتبنى خطط التعويض والمكافآت بشكل كبير، فإذا ما حققت المؤسسة أرباحا كبيرة ما فإن هذا ينعكس على الإدارة ويترجم إلى مكافآت وعلاوات، بينما الدخل المنخفض يؤدي إلى عكس ذلك، أي توجد علاقة إيجابية بين خطط التعويض في المؤسسة وبين إدارة الأرباح فيها. [2]

[1] خالد محمد اللوزي، ***المرجع السابق*** ، ص:23.

[2] خالد محمد اللوزي، ***نفس المرجع*** ، ص ص: 23-25.

المطلب الثاني: مخاطر ونتائج إدارة الأرباح

لإدارة الأرباح مجموعة من المخاطر والنتائج التي تؤثر على المؤسسة، وتتمثل فيما يلي:

أولا: مخاطر إدارة الأرباح

إن الممارسات السلبية لإدارة الأرباح تحيطها مجموعة من المخاطر التي تؤثر على المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

1. مخاطر البيئة المحيطة:

وهي تتمثل في المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على بيئة الأعمال وتتمثل فيما يلي:

- ❖ إن لزيادة مؤشر الأرباح بصورة غير حقيقية وعادلة ينتج عنه ارتفاع التكاليف السياسية وزيادة في معدلات الضرائب وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية ومن ثم على توزيعات الأرباح.
- ❖ إن فقدان الثقة في إحدى المؤسسات العاملة لإحدى الدول سوف يمتد تأثيره على جميع المؤسسات في البيئة المحيطة.

2. المخاطر الداخلية للمؤسسة:

وهي تلك المخاطر التي تؤثر على المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

- ❖ ارتفاع مخاطر التشغيل المتمثلة بانخفاض أعداد المساهمين نتيجة فقدان الثقة في المؤسسة مما يؤثر على ارتفاع تكاليف رأس المال وفقدان القدرة التنافسية والتأثير السلبي على هامش الأرباح والضغط على التدفقات النقدية مما يؤثر على توزيعات الأرباح.
- ❖ ارتفاع مخاطر الأداء المتمثلة بتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المؤسسة سواء الاستثمارية منها أو التمويلية.
- ❖ ارتفاع مخاطر السيولة والمتمثلة في طلب المساهمين لأموالهم وبالتالي تحويل مجموعة كبيرة من الإيداعات الطويلة والمتوسطة الأجل التي تعتمد عليها المؤسسات في نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية إلى أموال واجبة السداد مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة. [1]
- ❖ ارتفاع مخاطر الإدارة: بما أن ممارسات إدارة الأرباح تمت من قبل الإدارة فسوف يتولد لدى المساهمين وأصحاب المصالح بأن هناك سيطرة فردية من قبل الإدارة على أموالهم ومصالحهم وبالتالي هذه الإدارة عديمة الكفاءة في إدارة المؤسسة مما يدفعهم إلى تغييرهم أو مقاضاتهم إذا لزم الأمر.

[1] هاني محمد الأشقر، ***المرجع السابق*** ، ص: 34-35.

ثانيا: نتائج إدارة الأرباح

من الواضح أن اهتمام مستخدمي ومحللي القوائم المالية ينصب على صافي الدخل باعتباره المؤشر الدال على المقدرة الكسبية للمؤسسة والذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة مقدرتها الكسبية وزيادة أسعار أسهمها، لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافي الدخل الذي ينعكس على شكل توزيعات الأرباح على المساهمين مما يجذب مساهمين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم المؤسسة، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل الموجود في جدول حسابات النتائج إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية داخله أو خارجه. وعلى الرغم من توجهات الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح وتحقيق منافع للمؤسسة في الأجل القصير إلا أن الأساليب المستخدمة فيها مثل الاستحقاقات الاختيارية، التقديرات المحاسبية والتغيرات المحاسبية الاختيارية البديلة، وذلك لأغراض التأثير على أرقام الكشوفات المالية زيادة أو نقصاً إلى جانب توفر عنصر التعمد يجعل من تلك الممارسات أمراً غير مقبول أخلاقياً ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم المالية، ويؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل خطيرة أهمها ما يلي:

1- تخفيض قيمة المؤسسة:

توجد العديد من القرارات التشغيل التي تتخذها هذه المنشأة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أنها يمكن أن تؤدى في الأجل الطويل الى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة . فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدى الى قيام المنشأة ببيع المنتج في ديسمبر بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في يناير . كذلك فان تأخير المصروفات الاختيارية يمكن أن يؤدى في الأجل الطويل الى الإضرار بأداء المنشأة، فتأخير الصيانة، البحوث والتطوير، وتدريب العاملين قد يؤدى الى فشل المعدات، خسارة حصة المنشأة في السوق، وتخفيض الإنتاجية[1].

2- تلاشى المعايير الأخلاقية:

حتى وان كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية.فالمنشأة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة .ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها .فالمدير الذى يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر . وأيضاً يمكن أن تصبح إدارة الأرباح منحدراً زلقاً جداً ، فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر الى أن تؤدى الى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

[1] علي عبد الله أحمد شاهين، ***إدارة الأرباح و مخاطرها على البيئة المصرفية (دراسة تحليلية تطبيقية على مصارف الوطنية الفلسطينية)***، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، يوليو 2011، ص: 10.

3- إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:

لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية .فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيء. ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

4- العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية :

في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها. فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة W.R. Granc وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها. والسبب في ذلك أن الشركة بين عام 1990و 1992 قامت بتخفيض أرباحها المعلنة، وذلك بتسجيل احتياطيات غير صحيحة قيمتها55 مليون دولار ثم قامت بعد عامي 1993 و1995 بإعادة تلك الاحتياطات إلى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة. [1]

[1] علي عبد الله أحمد شاهين، ***نفس المرجع***، ص: 11.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستخلص:

ان استغلال المرونة التي تتيحها المبادئ والقواعد المحاسبية من قبل المدراء أدت إلى انهيار العديد من كبرى الشركات والذي جعل من الضروري البحث عن طرق وأساليب لتقييد المدراء من استغلال هذه المرونة والحد من الممارسات السيئة لإدارة الأرباح التي تقود الشركة إلى الانهيار على المدى الطويل، فترى الدراسة مما سبق انه بالرغم من استخدام هذه الاتجاهات والأساليب الحديثة للحد من ممارسات إدارة الأرباح والتي تعتمد في غالبيتها على تسليط الضوء على دور القواعد والمبادئ المحاسبية ودور المراجع ولجان المراجعة في الحد من ممارسات المدراء في التغيير في الإجراءات المحاسبية والحد من ممارسات التلاعب التي يتبعها المدراء ، إلا أنها لم تكن كافية لمنع هذه الممارسات ويبقى المجال مفتوح أمام الباحثين للبحث عن المزيد من الأساليب التي تساعد في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها .

الفصل الثاني: الأساليب و الممارسات المستخدمة في ادارة الأرباح و وسائل الحد منها

الفصل الثاني: الأساليب والممارسات المستخدمة في ادارة الأرباح ووسائل الحد منها

تمهيد:

تعتبر المحاسبة نظاما دقيقا لجمع البيانات وتحليل المعلومات وتقديمها على شكل تقارير محاسبية ومالية عن أعمال المؤسسة وذلك باستخدام الوحدات النقدية وتنتهي تلك العمليات بقوائم رئيسية، وتعتبر هذه القوائم المالية مصدرا رئيسيا للمعلومات والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة للمؤسسة كما أن تحليل وتفسير القوائم يعتمد على نوعية وطبيعة المعلومات المتاحة.

حيث تتصاعد في الوقت الحاضر أهمية القوائم المالية التي تعتبر كمصدر للمعلومات بالنسبة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الفئات المستخدمة لهذه القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية، وتتصاعد في الوقت ذاته وتيرة التلاعب في البيانات المالية لتلك القوائم المالية، وذلك سعيا من مجالس الإدارة لتحقيق مكاسب ذاتية.

وسوف نتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القوائم المالية

المبحث الثاني: الحوكمة المؤسسات كضرورة لضمان جودة القوائم المالية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفق مبادئ متعارف عليها، بحيث تعطي هذه القوائم الثقة لدى المتعاملين في هذه القوائم المالية من حيث صحة وعدالة وموضوعية هذه القوائم المالية والبيانات وتغطي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجالات واسعة في العملية المحاسبية.

كما تعتبر الغاية الأساسية من إعداد ونشر القوائم المالية هو تزويد مستخدمي تلك القوائم المالية بمعلومات تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، إذ هي مصدرا رئيسيا للمعلومات والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة للمؤسسة كما أن تحليل وتفسير القوائم المالية يعتمد على نوعية وطبيعة المعلومات المتاحة.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

للقوائم المالية تعريف واضح وأهداف محددة وأهميتها تعتبر كمادة خام.

أولا: تعريف القوائم المالية

- إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح و حقيقي، والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، و يتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود. لذلك فإن المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية وضعية أو موقف المشروع واللذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، و الفترة هنا ينبغي أن تحدد بدقة المدة التي تغطيها القوائم المالية.[1]
- ويمكن تعريفها على أنها عرض مالي منظم للوضعية المالية للمنشأة .و تعرف كذلك بأنها مجموعة البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم، والمبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة.[2]
- القوائم المالية تتكون من مجموعة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن وضعية المالية. وحسب مجلس المعاير المحاسبية الدولية فان الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن وضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية ، و توضيح الكفاءة من خلال جدول حسابات النتائج ، و تحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تدفقات الخزينة ، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

---

[1] طلال الحجاري ،ريان نعوم، ***المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية***، دار جهينة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى،2007، ص :243.

[2] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،**المعايير المحاسبة الدولية** ، شركة مطابع الخط ، الاردن، 1999،ص:51.

- حسب نص المادة 210-1 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإن (كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد القوائم المالية). والقوائم المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشتمل على:
- ميزانية.
- حساب النتائج .
- جدول سيولة الخزينة .
- جدول تغير الأموال الخاصة .
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.[1]
- وهي مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم و المبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة وتعتبر هذه القوائم بمثابة النافذة التي يطل عليها الغير على نشاط المصرف من جوانبه المختلفة فيتعرفون على مركزه المالي من خلال الميزانية العمومية وعلى نتيجة أعمالها من خلال قائمة الأرباح والخسائر[2].
- و تعرف على أنها عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمشروع ومجموع الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة « ربع سنة ، نصف سنة ، سنة » أو هي مجموعة من القوائم التي تحوى البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع الاقتصادي وحقيقة المركز المالي التي أدلت إليها نتيجة نشاط المشروع خلال فتره زمنية معينة . [3]
- تعد المؤسسات بشكل دوري مجموعة من القوائم المالية التي توضح نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي و تعرض هذه الكشوفات على المساهمين، ويعد تقرير سنوي يتضمن كافة الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية والتمويلية الخاصة بالمؤسسة خلال العام ، و تشكل القوائم المالية للمؤسسة جوهر وأساس عملية التحليل المالي و أهم هذه القوائم (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة الموارد و الاستخدامات و قائمة التدفقات النقدية). إلى جانب هذه القوائم توجد مجموعة من الملاحظات و الإيضاحات المتممة للقوائم المالية و التي تنشر بعض الحقائق و الأحداث المؤثرة في المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها.[4]

---

[1] القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، ***المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية***، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق لـ 25 مارس 2009، ص: 22.

[2] محمد مطر ، ***المحاسبة المالية*** ، دار حنين ، عمان ، الأردن ، 1993 ، ص: 577.

[3] وليد ناجى الحيالى ، ***التحليل المالي في المنشأة التجارية*** ، دار الكتاب الوطنية ، طرابلس 1991 ، ص 22 .

[4] عاطف وليم أندراوس، ***التمويل والإدارة المالية للمؤسسات***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص: 56.

- تعتبر القوائم المالية جزء من التقرير المالي، وهي الوسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها ممن هم خارج المؤسسة.[1]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج التعريف التالي للقوائم المالية :

- ✓ القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات التي من خلالها يستطيع المحلل المالي التعرف على الوضعية المالية للشركة ومنه التقليل من المخاطر و ضمان استمرارية نشاط المؤسسة .
- ✓ القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة، و تعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية. كل عنصر من مكونات القوائم لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:
  - ✓ التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.
  - ✓ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماجيه).
  - ✓ تاريخ الإقفال .
  - ✓ العملة المستعملة و مستوى التقريب.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية سواء كانت تخص الوحدات التجارية أو غير التجارية في:

- ❖ توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم و أخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية.
- ❖ إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعد الوحدة على إخلاء مسؤوليتها .
- ❖ تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة. بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.[2]

وايضا هناك عدة أهداف نذكر منها ما يلي:

- ➢ تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين.
- ➢ القياس الدوري لدخل المنشاة .
- ➢ تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي.

[1] مفيد عبد اللاوي، ***النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (الإطار التصوري)***، مزوار للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي–الجزائر، 2008، ص: 31.

- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشاة و مصادرها.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية التي يجب احتواء القوائم المالية عليها مثل:

1- الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.

2- الأموال الناتجة من القروض أو المستخدمة في تسديد القروض.

3- الأموال الناتجة من استثمارات جديدة من قبل أصحاب أ رس المال أو الموزعة على أصحاب رأس المال.

ثالثا : أهمية القوائم المالية

تتمثل أهمية القوائم المالية في ما يلي:

1- تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين التي تساعدهم على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية .

2- القياس الدوري لدخل الشركة .

3- تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفق النقدي حيث أن الشركة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد.

4- تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للشركة وكيفية استخدام هذه الأموال.

5- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية .[1]

إن المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر هي الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي، وأهميتها تعتبر كمادة خام للتحليل المالي، و ذلك للأسباب التالية:

1. موضوعية القوائم المالية ، إذ أنها تعطي صورة عن نتائج تاريخية فعلية.

2. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والاستنتاج منها.

3. استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة.

المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية والفرضيات والقواعد الأساسية لإعداد للقوائم المالية

يؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية، كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، لمساعدة المستفيدين الخارجيين (مساهمين، مستثمرين...) في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعمليات توظيف الأموال. وحتى يتحقق هذا لابد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والقواعد الواجب اعتمادها والتي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة جودتها.

[1] محمد مطر ، ***المرجع السابق*** ، ص: 577.

أولا: الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية

حدد النظام المحاسبي المالي أربع خصائص نوعية ينبغي توفرها في القوائم المالية حتى تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل في:

1- **الملائمة:** لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها ، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.

2- **القابلية للفهم:** القابلية للفهم متعلقة بالمعلومات الصادرة في القوائم المالية و التي يجب أن تكون مفهومة من طرف المستخدمين، حيث من المفروض أن يكون لديهم حد أدنى و معقول من المعرفة بالنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، و أن يكون لديهم الاستعداد لبذل الجهد الكافي و الاجتهاد لدراسة هذه المعلومات

3- **الموثوقية:** حتى تكتسب المعلومات المالية صفة الموثوقية يجب أن تكون خالية من الأخطاء و الانحياز و يمكن الاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية، وحسب الإطار المفاهيمي حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تتوفر فيها لشروط التالية: [1]

- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية و الأحداث الأخرى في المؤسسة و عن وضعيتها المالية و مختلف تغيراتها و كذا الأداء المالي لها، و تأتي هذه الصورة الصادقة من خلال تطبيق واحترام المبادئ و الفرضيات الأساسية في المحاسبة و إعداد القوائم المالية.
- **الشمولية:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة، حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و بالتالي تصبح غير موثوقة و غير ملائمة.
- **تسبيق المضمون على الشكل:** حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد ع رض و تم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس شكلها القانوني فقط، وهذا لأن جوهر العمليات المالية غير متوافق دائما مع

[1] محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، ***المرجع السابق*** ، ص:8.

الشكل القانوني لتلك العمليات، فعلى سبيل المثال عند وجود عقد تأجير تمويلي، يقوم المستأجر بتسجيل و إظهار الأصل في سجلاته و قوائمه المالية بالرغم من أن الملكية القانونية هي بيد المؤجر، وهذا نظرا لانتقال مخاطر و منافع الملكية إلى المستأجر.

- **الحياد:** تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد و عرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو تحقيق غرض أو هدف محدد و إنما للاستخدام العام و دون تحيز، على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن دائرة الضرائب لخدمة مصالح المؤسسة و تحي زًا لها، كما لا يجب استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة و تحسين تقييم الأداء[1].
- **الحيطة و الحذر:** تعني هذه الخاصية التقدير المعقول للأحداث و العمليات في ظل ظروف عدم التأكد، لتجنب تحويل أثر هذه الظروف إلى المستقبل و بالتالي احتمال تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث يجب أن لا نرفع من تقييم الأصول و المداخيل و لا نخفض في تقييم الخصوم و التكاليف، و هذا لتجنب إنشاء المؤونات ضخمة وغير ضرورية.

4- **القابلية للمقارنة:** يجب أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية قابلة للمقارنة من مؤسسة لأخرى و داخل المؤسسة نفسها من فترة زمنية لأخرى(قابلية المقارنة في المكان و الزمان)، و تقتضي هذه العملية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية، حيث يستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار و التمويل و تتبع الأداء المالي للمؤسسة[2].

5- **اتساق الأساليب المحاسبية** : يجب أن تكون الأساليب المحاسبية المتبعة داخل المؤسسة ثابتة من سنة مالية لأخرى فيما يتعلق بتقييم عناصر القوائم المالية و عرض المعلومات المحاسبية، وهذا لضمان قابلية المقارنة من فترة لأخرى، حيث كل إقصاء لهذا المبدأ لا يمكن تبريره إلا إذا كان الهدف منه البحث عن إعطاء معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم، و يجب ذكره في الملحق التفسيري.

6- الأهمية النسبية: القوائم المالية تعرض كل المعلومات الهامة أي كل المعلومات التي لها تأثير على الحكم الذي يصدره مستخدمو هذه القوائم بشأن المؤسسة، حيث يكون التسجيل المحاسبي على حسب أهمية العملية و المبالغ المتعلقة بها.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، ***نفس المرجع*** ، ص: 9.

[2] طارق عبد العال حماد، ***تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 51.

ثانيا: الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

1- محاسبة الالتزامات (أساس الاستحقاق): يجب على المؤسسة إعداد قوائمها المالية بموجب أساس الاستحقاق، و يتطلب هذا الأساس الاعتراف بالمصاريف التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم و كذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة و المكاسب الأخرى سواء تم قبضها أو لم يتم، أي بغض النظر عن واقع الدفع أو القبض، و تطبيق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية المتمثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها خلال فترة معينة[1].

2- مبدأ الاستمرارية: يتم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، حيث يكون من المفروض أن المؤسسة ليس لها النية أو الحاجة لإنهاء نشاطها أو لخفضه بحسم كبير، و أنها ستستمر في أعمالها لمستقبل معروف، وفي حالة ظهور أحداث أو مؤشرات قبل إصدار القوائم المالية توحي بأن المؤسسة ستوقف نشاطها و تعلن إفلاسها في المستقبل القريب، لا تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ويجب ذكر في الملحق التفسيري كل الأسباب التي أدت إلى هذا القرار، و كذا الأساس الذي أعدت عليه القوائم المالية في غياب مبدأ الاستمرارية.

ثالثا: قواعد إعداد القوائم المالية

توجد مجموعة من القواعد يجب احترامها عند إعداد القوائم المالية:

1- على المؤسسة التأكد من أن فرضية استمرارية النشاط قائمة، وفي حالة عدم استمرارية المؤسسة لنشاطها لا بد من شرح الأسباب وتبيان كيفية إعداد هذه القوائم في هذه المرحلة.

2- أن فرضية محاسبة الالتزامات متوفرة.

3- أن المعلومة أعدت بنفس الطريقة من دورة إلى أخرى إلا إذا كان هناك تغيير ملحوظ في طبيعة العمليات أو تغييرات التي جاء بها المعيار.

4- كل عنصر معتبر يظهر بمفرده مستقلا، وكل العناصر غير المعتبرة تجمع.

5- لا تتم المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا ألزم ذلك أو سمح معيار خاص بذلك.

6- أن كل معلومة رقمية تعطي تقارن بالدورة السابقة.

7- كل قائمة مالية تحمل: اسم المؤسسة، ذكر هل الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أم المجمع، تاريخ الوثيقة العملة المستعملة والتقريب في الأرقام.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، ***المرجع السابق***، ص ص:12-13.

8-كما أنه في حالة التغيير في تاريخ القوائم المالية، مما يؤدي إلى دورة أطول أو دورة أقصر، على المؤسسة ذكر أسباب تغيير مدة الدورة مع ذكر عدم إمكانية مقارنة الأرقام المحتوات مع أرقام الدورات السابقة والدورات اللاحقة للدورة المعنية.[1]

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية ومكوناتها

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسة ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال الكشوفات المالية، لذا ركزنا على من هم مستخدمي القوائم ومكونات القوائم المالية فيما يلي:

أولا: مستخدمو القوائم المالية

1. **الموردين:** هم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.
2. **العملاء:** يحتاج العملاء إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.[2]
3. **الجمهور:** تؤثر المؤسسات على الجمهور بطرق متنوعة، كتقديم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين. ويمكن للكشوفات المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع نشاطاتها.[3]
4. **الإدارة:** وهي الجهة التنفيذية المسؤولة عن تحقيق أهداف المؤسسة وتسعى بذلك للقيام بالعديد من الأنشطة في مختلف المجالات الوظيفية واستغلال الموارد أفضل استغلال ولمساعدتهم في عملية صنع القرارات والتخطيط والتسعير والرقابة في المؤسسة.
5. **المحللين الماليين:** وهم الأفراد أو المؤسسات الاستشارية التي تسعى لإجراء التحليلات المالية اللازمة لتقييم المخاطر المحتملة والعوائد المرتبطة بالمؤسسة وتقديم النصائح للزبائن.
6. **البورصات وأسواق رأس المال:** تسعى اللجان المشرفة على البورصات وأسواق رأس المال إلى وضع بعض الضوابط والمعايير التي تضمن شفافية المعلومات المحاسبية وتلزم البورصات المؤسسات المصدرة لهذه

[1] محمد بوتين، ***المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية***، منشورات الصفحات الزرقاء، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 69.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، ***المرجع السابق*** ، ص: 4.

[3] طارق عبد العال حماد، ***المرجع السابق***، ص: 90.

الكشوفات على الالتزام ببعض معايير الإفصاح في محاولة منها لتحفيز عمليات الاستثمار وتداول الأوراق المالية في أسواقها.[1]

7. **المستثمرون:** يهتم المستثمر بسلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرون في سلامة المركز المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال الطويلة. وتتعرض حقوق المستثمرين لعوامل مخاطرة عديدة غير مرئية تصنف في مجموعتين هما:

المخاطر الاقتصادية والسياسية مثل تلك التي تنجم عن التضخم والركود والقرارات السياسية المحلية والدولية ومخاطر العمل التي تنجم عن زيادة عدد المنافسين والتغيرات التكنولوجية وندرة الأيدي العاملة المدربة وغيرها. كما يحتاج المستثمر إلى المعلومات المحاسبية لمساعدته في اتخاذ قرارات بخصوص مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة.

8. **المقرضون:** المقرضون هم مصدر من مصادر تمويل المؤسسة ويستثمرون أموالهم في المؤسسة، ولأنهم يريدون استرداد ديونهم وعوائدها فإنهم دائما أصحاب مصلحة في المؤسسة، ومستوى أدائها الاقتصادي خاصة مقدرة المؤسسة على سداد الدين وفوائده، والتي تتوقف بدورها على رأس المال العامل والسيولة في المقام الأول. كما يحتاج المقرض إلى المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات تتعلق بمدى إمكانية تقديم قروض للمؤسسة. مثل مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بقيمة القرض.
9. **الموظفين:** يحتاج الموظف في المؤسسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية. .[2]
10. **الهيئات الحكومية ووكالاتها:** تعد الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والجمارك صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاحها ومعدلات أدائها الاقتصادي المرتفعة، لأن ذلك يضمن لهذه الجهات مقدرة المؤسسة على سداد الضرائب والجمارك بانتظام. كما أن جهات الرقابة الرسمية، مثل سوق المال والبنك المركزي، أصحاب مصلحة في استقرار المؤسسة وأدائها الاقتصادي المميز وحفاظها على توزيع الأرباح على الملاك

---

[1] عثمان زياد عاشور، ***مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم -1- (دراسة تحليلة من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)***، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة عمادة الدراسات العلياالجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008،ص: 60-61.

[2] مدحت فوزي عليان وادي، ***أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة ماجستير***، تخصص محاسبة وتمويل ،قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، مارس 2006 ، ص ص:133-136.

بانتظام. كما تحتاج الأجهزة الحكومية إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في عملية التخطيط الاقتصادي وفي الرقابة على الأداء، كما تحتاجها في عملية تحصيل الزكاة والضريبة وفي تقديم التسهيلات للمؤسسات.

ثانيا: مكونات القوائم المالية

1- الميزانية:

أ- تعريف الميزانية:

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ الاعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى :
حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية .و للميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة ا تجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين .[1]

ب- أهمية الميزانية:

تبرز اهمية الميزانية من حيث انها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة .ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة .
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها . في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية .

2- حسابات النتائج:

وسوف نتطرق فيه هو الآخر لمفهوم حساب النتائج، أهميته، المعلومات الدنيا وأخيرا طريقتي عرض هذه القائمة.

أ- تعريف حسابات النتائج:

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات و رقم صافي الربح للفترة، مثل :قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان

[1] وليد ناجي الحيالي، ***المحاسبة المتوسطة***، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007 ، ص61.

المصروفات والإيرادات .و مهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة .ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه :"بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)."[1]

ب- أهمية حسابات النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:[2]

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3- قائمة التدفقات النقدية:

أ- تعريف قائمة التدفقات النقدية:

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB(المعيار 95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية .1 والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي :

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة.
- لصفقا تها الاستثمارية.
- لصفقاتها التمويلية.
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

ب-أهمية قائمة تدفقات النقدية:

قائمة تدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا و الإجبارية في النظام المحاسبي المالي حسب المعيار(IAS7)، فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي .والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل

---

[1] القرار العدد 19 ، ***المرجع السابق***، المادة رقم 1.230 ، ص24 .

[2] فايز زهدي الشلتوني، ***مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية***، رسالة مقدمة بكلية التجارة ،استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005 ، ص:20.

المتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية و فيما استخدمت و مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية.[1]
و تعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي
يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين، و توزيع الأرباح للمساهمين .ويرى الاختصاصيون أن تدفقات الخزينة الناشئة عن الأنشطة العملية أكثر أهمية على أساس أنها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية، والتي يمكن أن تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية، وتسديد الالتزامات اتجاه الدائنين و كذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في توسيع نشاط المؤسسة.

أما التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري تبين مدى الزيادة أو الانخفاض في الطاقة الإنتاجية، حيث أن الزيادة في الاستثمارات يمثل إشارة ايجابية مما يجلب المستثمرين و المساهمين.

أما النشاط التمويلي فيبين مصادر الحصول على التمويل من المستثمرين والدائنين وعملية السداد للدائنين.

و تمكن قائمة تدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير
بها المؤسسة و تستعمل نقديتها و العناصر المعادلة للنقدية فقائمة التدفقات النقدية تسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، و هيكلها المالي بما فيها النقدية و قدرتها على الوفاء.

ج- أنواع تدفقات النقدية:

إن طبيعة تدفقات الخزينة تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة و هي:

- ✓ **الأنشطة التشغيلية :**

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية .و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات و الاحداث الاخربالتي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية :[2]

- المتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

[1] عباس مهدي الشيرازي: **نظرية المحاسبة** ، ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت،1990، ص:224 .

[2] رضوان حلوة حنان، ***المرجع السابق*** ، ص:347 .

✓ **الأنشطة الاستثمارية :**

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية:

– المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.

– المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.

– المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى .

✓ **الأنشطة التمويلية :**

عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة . وتتضمن التدفقات التالية[1]:

–المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.

–المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.

–المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا .فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على انها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي .[2]

4– قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

وسوف يتم دراسة هذا المطلب وفق الطرق السابقة الذكر، أي بعرض مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة، أهمية هذه القائمة، المعلومات الدنيا الواجب توفرها حسب النظام المحاسبي المالي، وأخيرا كيفية إعداد هذه القائمة.

أ– تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة

[1] أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية**، الدار الجامعية، مصر، 2003 . ، ص:7 .

[2] .أمين السيد أحمد لطفي، ***المرجع السابق***، ص:282 .

بأنها :"تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.[1]

ب-أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.[2]

ج-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5- الملاحق:

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة[3] .

وتخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للمؤسسة، وهي :اقتصادية، قانونية، جبائية واجتماعية.

أ- محتوى ملحق القوائم المالية:

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و تحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير، و أي نقص يجب أن يشرح ويبرر).
- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، قائمة الدخل، جدول تدفقات الخزينة، و جدول تغيرات الأموال الخاصة.

---

[1] القرار العدد 19 ، ***المرجع السابق*** ، المادة رقم 1.250 ، ص :26 .

[2] فايز زهدي الشلتوني، ***المرجع السابق*** ، ص :23 .

[3] عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، ***المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد***، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2011، ص: 48.

- المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم و فروعها .و كل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها : طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم و قيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.
- المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

وعليه فالملحق يجب أن يحتوي فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية و نتيجة المؤسسة[1].

ثالثا: ماهية جودة القوائم المالية

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين المؤسسات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام والسعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية ، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة القوائم المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.[2]

1- مفهوم الجودة:

للجودة مفهوم متعدد الجوانب يصعب حصره في دائرة ضيقة لاشتماله على أبعاد مختلفة تتضمن مفاهيم فنية، إدارية، سلوكية واجتماعية، ومنه فإن تعريف الجودة هو:

- **تعريف الجودة من الناحية اللغوية:**

تشتق صفة الجودة من كلمة جادً وتعبر عن كون الشيء جيدا، والجودة لغة هي من أجاد وأتى بالجيد من قول أو عمل. والجيد يعني نقيض الرديء.

- **تعريف الجودة من الناحية الاصطلاحية:**

يرجع مفهوم الجودة إلى الكلمة اللاتينية Qualitas التي يقصد طبيعة الشخص أو الشيء ودرجة صلاحيته. وكانت تعني قديما الدقة والإتقان. وفي قاموس أكسفورد الجودة هي الدرجة العالية من النوعية أو القيمة، وأحيانا تعني بعض العلامات أو المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الشيء أو فهم بنيته.[3]

- **أما تعريف الجودة من الناحية العلمية:**

فهو يركز على قابلية المنتج أو الخدمة على تلبية مجموعة من الرغبات لدى مستخدميه وذلك بتميزه بعدة خصائص تتمثل فيما يلي:

---

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، ***المرجع السابق*** ، ص: 49.

[2] نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، ***إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة "مفاهيم وأسس وتطبيقات"***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص: 136.

[3] نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، ***نفس المرجع*** ،ص: 137.

- خصائص اقتصادية مثل التكلفة، السعر، المردودية والإنتاجية.
- خصائص تقنية مثل السرعة، القوة والصلابة.
- خصائص حسية مثل الرائحة، الذوق واللون.
- خصائص طبيعية مثل النظافة والتلوث.[1]

والجودة تعني "الخلو من أي عيوب" أو أخطاء تتطلب إعادة العمل أو التسبب بأعطال المنتجات أو استياء الزبائن.[2]

2- مفهوم جودة القوائم المالية:

وطبقاً لتعريف Financial Analysts Federation (FAF) فإن الجودة تعنى الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب. أما منظمة Accounting International (AICPA) Certified Public Accountant فإن اللجنة الخاصة بالقوائم المالية ترى أن الجودة هي مدى القدرة على إستخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها. فالجودة هي الوجه الشفاف للقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المؤسسة.[3]

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

إن تحديد أهداف القوائم المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية.

---

[1] حمداوي وسيلة، ***الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية***، مديرية النشر لجامعة قالمة "ديوان المطبوعات الجامعية- المطبعة الجوهرية قسنطينة"، الجزائر 2009، ص: 14.

[2] محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص، ***إدارة الجودة المعاصرة (مقدمة في غدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات)***، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009، ص: 31.

[3] مجدي محمد سامي، ***دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية***، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (2) المجلد رقم (46)، يوليو 2009، ص: 27.

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع، تبويب، معالجة تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإطراف الخارجية وإدارة المؤسسة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية[1]

كما تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[2]

لهذا تعتبر جودة القوائم المالية هي أحد وسائل التوصيل ومتمثلة في:

- مدى صدق هذه القوائم المالية.
- مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.
- مدى الاعتماد عليها.
- مدى ملائمتها لاتخاذ القرار.
- مدى سلامة عرض بنود تلك القوائم المالية.
- مدى الإفصاح في تلك القوائم المالية (الإفصاح الكافي) والذي قد يتعارض مع التكلفة والعائد وقد يستند إلى الأهمية النسبية.
- مدى اعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (وسيلة القياس) حتى يسهل عملية المقارنة.

رابعا: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية

تعتبر جودة القوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعي المؤسسات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:

1. **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. **المقومات البشرية:** وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
3. **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، ***أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)***، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة–عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2009، ص: 54.

[2] هوام جمعة، لعشوري نوال، ***مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)***، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، أيام 07–08 ديسمبر 2010، ص: 12.

4. قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.[1]

خامسا: معايير جودة القوائم المالية

من المعروف أن إدارات المؤسسات جميعها، وبلا استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال المؤسسة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم المؤسسات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم المالية ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:

1- معايير مهنية:

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد القوائم المالية تتمتع بالنزاهة والأمانة. ومن هذا يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة المؤسسات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

2- معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة القوائم المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.[2]

3- معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة القوائم المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة

---

[1] بن عيشي عمار، عمري سامي، ***تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية- حالة ولاية بسكرة)***، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 9.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، ***المرجع السابق*** ، ص: 58

الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

4- **معايير رقابية:**

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة القوائم المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل المؤسسات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المؤسسة. ولذلك فإن مهنه المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.[1]

المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات كضرورة لضمان جودة القوائم المالية

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أو أي معيار منها لا يوجد له مقابل في المعايير الجزائرية، من شأنه أن يرفع من جودة القوائم المالية. من ناحية أخرى، فإن خضوع المؤسسات لقواعد نظامية تعتبر من قواعد النظام العام بدرجة تساعد حملة الأسهم في فرض آليات فاعلة للحوكمة يؤدى إلى قوائم مالية ذات جودة عالية. وبهذا فإن التزام المؤسسة بتحسين درجة الشفافية، من خلال اتخاذ إجراءات إضافية بخلاف القواعد النظامية، يؤدى أيضا إلى زيادة درجة الجودة التي يمكن أن تتصف بها القوائم المالية.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، ***نفس المرجع*** ، ص: 59.

المطلب الأول: ماهية حوكمة المؤسسات الاقتصادية

يعتبر الأساس النظري والتاريخي لحوكمة المؤسسات والذي يرجع أولا لنظرية الوكالة (Théoried'agence, Principal– Agent) التي يعود ظهورها أولا للأمريكيين (Berls & means) سنة 1932، الذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال المؤسسة وعملية الرقابة والإشراف داخل المؤسسات المسيرة وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء المؤسسة. ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للإقتصاد Jensen & Meckling سنة 1976 حين قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة: (نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص "الرئيسي"–Principal– صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "العامل" Agent لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة.[1]

إن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والتسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالمؤسسة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، غير أنه حسب فرضيات هذه النظرية فإن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذا الأهداف بين المسيرين والمساهمين تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذه الاثنين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى. يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه أو ما يعرف (بتجذر المسيرين) عن طريق استغلال نفوذه، شبكة العلاقات بالموردين والعملاء... وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة (خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل). لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلالا بشروط العقد الذي يربط المسير بالمؤسسة يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي وللحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة المؤسسات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية (المراجعة بنوعيها، لجنة المراجعة مجلس الإدارة)، إذا فحوكمة المؤسسات جاءت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين ولفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية المؤسسة أيضا.[2]

[1] هوام جمعة، لعشوري نوال، ***المرجع السابق*** ، ص: 3.

[2] هوام جمعة، لعشوري نوال، ***نفس المرجع***، ص: 4.

أولا: مفهوم حوكمة المؤسسات الإقتصادية

يركز مصطلح حوكمة الشركات على عدة نقاط لإدارة الشركات والاقتصاد بوجه عام ، يأتي في مقدمتها وأكثرها أهمية على الإطلاق الشفافية في معاملات الشركات والعمليات المحاسبية والقوائم المالية ، وكذلك تطبيق معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والبنوك التي تقدم القروض للشركات لمنع حدوث أزمات مصرفية ، وتبني طرق عادلة في إجراءات الإفلاس في حالة تعرض الشركة للفشل وذلك بتوزيع المخاطر بطريقة عادلة بين المساهمين والعمال والمالكين الدائنين .

ونتيجة لارتباط حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ، ظهر كثير من التعريفات لحوكمة الشركاتنذكر منها:

- مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال ايجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة ، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء و الإفصاح والشفافية و المساءلة بالشركة و تعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل ، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة .
- نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة ، مبنى على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات ، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة ، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام.
- استراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية و ذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة و قائمة بذاتها و لها من الأنظمة و اللوائح الداخلية و الهيكل الإداري ما يكفل لها .تحقيق تلك الأهداف بقدرها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها و ذلك بالقدر الذي لا يتضارب و مصالح الآخرين ذوي العلاقة . [1]

ومن التعريفات السابقة نستخلص التعريف التالي:

أن مفهوم حوكمة المؤسسات هو تعبير واسع يتضمن القواعد والإجراءات والمبادئ التي تحكم العلاقة بين المؤسسة والأطراف المتقابلة معها بصورة تحقق الكفاءة والعدالة لكل الأطراف. كما تحدد كيفية اتخاذ القرارات داخل مصالح المساهمين بشكل خاص وأصحاب المصالح الأخرى بشكل عام. ويحقق التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات العديد من المزايا المتمثلة في زيادة درجة حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالمؤسسات والعمل على تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى رفع مستويات الأداء بالمؤسسات.

[1] فاتح غلاب، ***تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة (دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)***، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011، ص: 11.

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة المؤسسة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين.

ومن خلال العرض السابق للتعريفات التي وردت في الأدبيات المختصة بالموضوع ،يمكن القول أن حوكمة الشركات تقوم على ثلاث محاور رئيسية هي:

1- **محور السلوك الأخلاقي** : أي ضمان الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني الرشيد و التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة و الشفافية عند عرض المعلومات المالية.

2- **المحور المالي و المحاسبي** : ذلك من خلال:

- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشراقية كهيئة سوق المال و البنك المركزي ، و الأطراف المباشرة للإشراف و الرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة.
- وضع نظام متكامل للرقابة و المساءلة لاكتشاف الانحرافات و التجاوزات.
- التأكيد على الإفصاح و الشفافية كعنصر أساسي لجودة المعلومات سواء المالية أو غير المالية.
- إدارة المخاطر : من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر و الإفصاح عن المخاطر المحتملة إلى العاملين و أصحاب المصلحة ووضع استراتيجيات طويلة المدى لتحديد تلك المخاطر.
- ومن خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة المؤسسات الإقتصادية، نستنتج أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم:[1]
  - **الانضباط:** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
  - **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
  - **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط.
  - **المساءلة:** إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
  - **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة .
  - **العدالة:** يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
  - **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

[1] فاتح غلاب، ***نفس المرجع***، ص: 12.

ثانيا: اساليب و دوافع حوكمة المؤسسات الاقتصادية

أهم الأسباب والدوافع التي تؤكد ضرورة تبني مفهوم حوكمة المؤسسات هي:

1. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
2. تحسين الكفاءة الاقتصادية.
3. إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
4. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة في أداء المؤسسات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمون ممثلون في الجمعية العامة للمؤسسة.
5. عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
6. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
7. تمكين المؤسسات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المؤسسات.[1]

ثالثا: مزايا حوكمة المؤسسات الإقتصادية

يتضح لنا من أن مفهوم حوكمة المؤسسات له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للمؤسسات أوالدول من أن تجني ثمارها وتتمثل فيما يلي:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات والدول.
- رفع مستويات الأداء للمؤسسات، وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات.
- جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية.

وهناك مزايا أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها نذكر منها:

- زيادة قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.
- حماية المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم.
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة في ضوء قواعد حوكمة المؤسسات.

[1] عوض بن سلامة الرحيلي، ***لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (حالة السعودية)***، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد والإدارة، مجلة 22 العدد 1، 2008، ص: 184-185.

- الحصول على مجلس إدارة قوي.[1]

المطلب الثاني: ركائز، آليات ومبادئ حوكمة المؤسسات الإقتصادية

إن التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات الإقتصادية يتطلب ركائز محددة والالتزام بمجموعة من الآليات وكذا المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية للممارسة الإدارية. وقد حددت هذه المبادئ من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، وتمت إعادة صياغتها عام 2004، وتتمثل هذه المبادئ، والتي حازت على اهتمام عدة هيئات عالمية مثل بورصة الأوراق المالية بنيويورك وبنك التسوية الدولي، فيما يلي:

أولا: ركائز حوكمة المؤسسات الإقتصادية

1. **السلوك الأخلاقي:** لضمان إلتزام السلوك الأخلاقي يجب:
   - الإلتزام بالأخلاقيات الحميدة.
   - الإلتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد.
   - التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.
   - الشفافية عند تقديم المعلومات.
   - القيام بالمسؤولية الإجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.
2. **الرقابة والمساءلة:** لتفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المؤسسة يجب توفر:

- أطراف رقابية عامة: مثل هيئة سوق رأس المال، مصلحة المؤسسات، البورصة والبنك المركزي في حالة البنوك.
- أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون.
- أطراف أخرى: الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون والمقرضون.

3. **إدارة المخاطر:**

- وضع نظام لإدارة المخاطر.
- الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.[2]

ثانيا: آليات حوكمة المؤسسات الإقتصادية

تتمثل أهم آليات حوكمة المؤسسات في الآتي:

1. ضرورة تطبيق معايير الشفافية والإفصاح على كافة المؤسسات التي تنشر حساباتها وكشوفها المالية للجمهور، ويستلزم ذلك التطبيق السليم لكل من القوانين واللوائح التي تحدد مواصفات القوائم المالية والتقارير

[1] سليماني رشيدة، ***دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات)***، مذكرة الماستر، تخصص مالية وحوكمة الشركات، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013 ص:16.

[2] طارق عبد العال حماد، ***المرجع السابق***، ص: 49.

والتي تتضمن الإفصاح الكامل عن كل المعلومات والأحداث التي تؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر على سلامة المركز المالي للمؤسسة وعلى نتيجة نشاطها والعمل على الحد من أساليب الإحتيال والغش ومعالجة تضارب المصالح، وتقديم المعلومات الكافية خاصة عن الأنشطة التي لا تظهرها القوائم المالية، مع ضرورة توافر البساطة والإيضاح الكامل، من خلال تقديم كافة المعلومات في صورة سهلة مبسطة تمكن كل من المختصين وغير المختصين من فهمها.

2. ضرورة تطبيق معايير جيدة لإختيار أعضاء مجلس الإدارة على تحديد المهارات والخصائص والقدرات التي يجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل تشكيل المجلس، وكذلك تحديد التأهيل العلمي والخبرات العلمية والعملية التي يتعين توافرها في أعضاء مجلس الإدارة.[1]

ثالثا: مبادئ حوكمة المؤسسات الإقتصادية

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في عام 1999، وتتمثل في:

1. **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية، التنظيمية والتنفيذية المختلفة.
2. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.[2]
3. **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
4. **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
5. **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، ***مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة***، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006-2007، ص: 98.

[2] هواري معراج، حديدي آدم، ***مداخلة بعنوان: نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية***، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 06-07 ماي 2012، ص: 9.

عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6. **مسئوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.[1]

وعلى الرغم من ضرورة تأكيد فصل إدارة المؤسسات عن أصحاب هذه المؤسسات، وتحقيق فكرة الإدارة الخبيرة، وتحقيق مبدأ الإستقلالية، وتأكيد مبدأ المحاسبة عن المسؤولية، وهي جمعيها تتحقق عندما تصبح مسئوليات مجلس الإدارة واضحة ومحددة ومعلنة. ويجب أن يتيح إطار أسلوب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة الخطوط الإرشادية الإسترشادية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفاعلة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة، من قبل المؤسسة والمساهمين.[2]

وفي هذا السياق يعتبر من أهم مبادئ حوكمة المؤسسات مبدأ الإفصاح والشفافية، ولهذا لابد أولا من التفرقة بين مبدئي الإفصاح والشفافية، حيث يقصد بالشفافية قيام المؤسسة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة، وعليه فالشفافية هي الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي.[3]

وللشفافية عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية حيث يجب:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون لا قيمة لها ولا يعلن عنها أحيانا فقط لإستيفاء الشكل فقط.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تكون واضحة فما قيمة الشفافية غامضة أو غير شفافة.

---

[1] بلعادي عمار، جاوحدو رضا، ***دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح (المحور الثاني: مبادئ و ممارسات الحوكمة المحاسبية)***، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 5-6.

[2] سالم سيف الغريب، ***دور إستقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية***، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الثاني 2012، ص: 32.

3 عطيوي سميرة، ***مداخلة بعنوان: دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)***، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر أيام 07-08 ديسمبر 2010، ص: 10.

- الشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والإقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين جودة القوائم المالية وإدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات الإقتصادية

يمكن القول بأن علاقة الحوكمة بإدارة الأرباح علاقة واضحة كانت ومازالت محل إهتمام الباحثين، وذلك انطلاقا من أن حوكمة جيدة من شأنها أن تحد من سلوك الإدارة في إدارة الأرباح.

أولا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وجودة القوائم المالية

إن دلالة القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها وتقديمها في التوقيت المناسب وشفافيتها بالإضافة إلى إرشاد المستثمر في قراراته لم تعد واضحة، وخاصة بعد تزايد حالات الانهيارات والتي ترجع إلى التلاعب وعدم دقة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية الخاصة بها، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية.

ويعتبر كل من استعادة ثقة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد من أهم دوافع تطبيق حوكمة المؤسسات، كما يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة والذي يضمن توفير المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير المحاسبية عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب والتكلفة الملائمة.

وبالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة المؤسسات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى بإهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات، وتشمل الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة ثلاث مراحل هي:

1. مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي، وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما الرقابة السابقة والآخر الرقابة اللاحقة للعمل المحاسبي.
2. مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي سواء من ناحية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وكيفية تقييم ومتابعة الأداء، والإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.[2]
3. مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية، وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وبذلك يتضح أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هي إنتاج معلومات محاسبية ذات استخدامات متعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة، حيث يمكن عن طريق هذه المعلومات المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه المؤسسة، لذلك يجب أن تعد هذه المعلومات بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن

---

[1] محمد طارق يوسف، ***حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق رأس المال (الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات)***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو 2007، ص: 22-23.

[2] سامح محمد رضا رياض، ***دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية)***، المجلة العربية للمحاسبة أكتوبر 2012، ص: 32.

الاعتماد عليها ويزيد من ثقة الأطراف الأخرى في المؤسسة وإدارتها ويرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث سيؤدي التطبيق الفعال للحوكمة إلى دقة وموضوعية القوائم المالية، وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية.

كما تعتبر مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للمؤسسات تتوقف على مدى تطبيق الحوكمة ووجود لجان مراجعة منبثقة عن مجالس إدارة هذه المؤسسات، وأن لجان المراجعة تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002م قانون Sarbanes–Oxley Act والذي تناول ضرورة التوسع في الإفصاح، وضرورة تقديم القوائم المالية من جانب المؤسسات المساهمة والحوكمة والإشراف على مراجعي الحسابات.[1]

كما يمكننا القول بأن هناك ارتباطا وثيقا بين تطبيق حوكمة المؤسسات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن هذا العامل يمثل أحد المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية. وقد أكدت هذا العديد من الدراسات، والتي تناولت العلاقة بين تطبيق حوكمة المؤسسات وتحقق جودة المعلومات المحاسبية، ومن النتائج المستخلصة من بعض هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- ضرورة توفر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، مع ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية والمالية، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة والتدقيق، لأنها تحقق الشفافية في إعداد الكشوفات المالية، وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنتجة والموزعة، وهذا سينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة وعلى حركة أسواق المال.
- أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات. فكلما كان هنا تحقق للإفصاح الأمثل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها، كان هناك أثر ايجابي مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء المؤسسات.[2]

أيضا تتضح علاقة حوكمة المؤسسات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، حيث يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة المؤسسات التي يجب على مجلس الإدارة الاهتمام بها من خلال القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة الذي يوضح أهم العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة من الناحية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أهمية العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوفات المالية، حيث تتأثر المعلومات المحاسبية بقواعد وآليات الحوكمة باعتبار

---

[1] سامح محمد رضا رياض، ***نفس المرجع*** ،ص: 33.

[2] بديسي فهيمة، ***مداخلة بعنوان: الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)***، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07–08 ديسمبر 2010، ص: 7.

الحوكمة تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية، وأن تطبيقها يؤدي لزيادة الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والتي يتم إعدادها لكافة الأطراف المستفيدة منها سواء داخليا وخارجيا. لهذا تتطلب الضرورة العلمية أن تهتم المؤسسات المساهمة بمستوى الإفصاح في القوائم المالية باعتبارها أساس أي نظام لحوكمة المؤسسات، وبتقارير مجلس الإدارة وشفافية المعلومات التي تتضمنها، بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات لمساعدتهم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الإهتمام بالمسئولية الإجتماعية وحماية البيئة لمالها من تأثيرات مهمة على خدمة المجتمع، وأخيرا تعميق الوعي بأهمية دور لجنة المراجعة في المؤسسة لمالها من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المستثمرين بالكشوفات المالية، كل ذلك سيلعب دورا كبيرا في تفعيل نظام حوكمة المؤسسات وتعزيز موثوقية الكشوفات المالية لخدمة الصالح العام.[1]

ثانيا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وإدارة الأرباح

نظرًا لعدم قدرة المعايير المحاسبية وحدها على مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح كان لابد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح خاصة بعد ما تسببت به من سقوط وإفلاس للعديد من المؤسسات، وقد تم تفعيل ما يعرف بحوكمة المؤسسات التي تعمل في تناسق وتكامل مع طرق اكتشاف إدارة الأرباح الأخرى للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح المؤسسة وأسعار أسهمها في البورصة والتي تجعل كذلك قدرة المؤسسة على الاستمرار مستقبلا محل شك دائم، فمفهوم الحوكمة يشير إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، التي تساعد أيضا على وجود سوق يتمتع بكفاءة عالية وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والإفصاحات المناسبة بحيادية وموضوعية أكبر، ومن هنا جاءت فرضية السوق الكفء لتعطي عمقًا أكبر لمفهوم حوكمة المؤسسات.[2]

وفيما يلي نتناول أبعاد هذه العلاقة ببعض التفصيل:

1. العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح

في هذا الصدد إستهدفت دراسة (Yul) سنة 2006 بحث العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات المختلفة وإدارة الأرباح، حيث تم إختيار فئتين من آليات حوكمة المؤسسات (الآليات الداخلية وفيها تركيز الملكية وهيكل مجلس الإدارة، والآليات الخارجية وفيها ضغط السيطرة والملكية المؤسسية)، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من 500 مؤسسة من سنة 1984 إلى سنة 1991 وكانت نتائجها كالتالي:

- تزيد إدارة الأرباح في المؤسسات ذات التركيز الأعلى للملكية وحجم أقل لمجلس الإدارة.

---

[1] محفوظ صالح التميمي، ***حوكمة الشركات والقوائم المالية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة***، نشرة نصف سنوية، العدد 57، السنة السابعة عشر، 2013، ص: 9.

[2] علي عبد الجابر علي إسماعيل، ***العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي***، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 31.

- ليس هناك أي علاقة جوهرية بين إستقلال مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
- بالنسبة لآليات الحوكمة الخارجية، تعتبر الملكية المؤسسية أفضل للحوكمة، لأن المستثمرين المؤسسين لديهم دافع وموارد أكثر لمعاقبة المديرين عن المستثمرين الأفراد. كما يعتبر ضغط السيطرة جيدا للحوكمة لأن السيطرة تكون قوية لمعاقبة المديرين.
- تقل إدارة الأرباح في المؤسسات التي لديها ملكية مؤسسة أكبر.
- تزيد إدارة الأرباح في المؤسسات التي لديها ضغط أقل للسيطرة خاصة بعد إصدار التشريعات التي كانت في غير صالح السيطرة.
- يوضح تأثير تركيز الملكية وهيكل مجلس الإدارة أن الآليات الداخلية للحوكمة غير قادرة على التخفيض الفعال لإدارة الأرباح، كما أن لها تأثير عكسي في بعض الأحيان، بينما الآليات الخارجية للحوكمة أحيانا يكون لها دور فعال في الحد من إدارة الأرباح.
- أن إدارة الأرباح تزيد أو لا تتأثر بوجود آليات للحوكمة الداخلية، بينما تقل إدارة الأرباح في ظل آليات الحوكمة الخارجية. وهذا يدل على أن ليس التعارض بين الملكية والرقابة هو المحرك الأساسي لإدارة الأرباح، ولكن المحرك الأساسي لها هو التعارض بين حملة الأسهم الحاليين والمستقبلين، لأن المساهم الحالي يركز على أداء الإدارة قصير الأجل وهذا من شأنه أن يولد الدافع لدى الإدارة الدافع للتلاعب في الأرباح.

لذلك يجب تصميم آليات داخلية للحوكمة تكون في صالح المساهم الحالي وتتخلص من التعارض بين الملكية والرقابة وتكون قيدا فعالا على إدارة الأرباح. [1]

2. حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح والقيمة المضافة للمساهمين

استهدفت دراسة (Sebou & Ali) سنة 2006 إختبار ما إذا كانت إدارة الأرباح و آليات الحوكمة قد تساعدان على سد الفجوة بين القيم المحاسبية، والتقريب من خلال القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) والقيم السوقية، والتقريب من خلال خلق قيمة للمساهمين (CSV). وخلصت الدراسة إلى مايلي:

- هناك إرتباط إيجابي محدد بين القيمة الإقتصادية المضافة وخلق قيمة للمساهمين بدلا من إدارة الأرباح.
- توجد بعض آليات الحوكمة التي يمكن أن تسد الفجوة بين القيمة الإقتصادية المضافة وخلق القيمة للمساهمين، بينما آليات أخرى يمكن أن تشكل تلك العلاقة.
- أن المسؤولين عن الحوكمة الخارجية للمؤسسات عليهم إدراك أهمية الإعتماد على بعض آليات الحوكمة الخارجية مثل المراجعة في تحديد الآثار الممكنة لهذه العلاقات على شفافية ومصداقية القوائم المالية.[2]

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، ***موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية***، الجزء 04، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 630.

[2] عبد الوهاب نصر علي ،***نفس المرجع***، ص: 631.

3. إدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات والأداء المالي الحقيقي

في هذا الشأن استهدفت دراسة (Marcia & al) سنة 2006 عادة اختبار تأثير حوافز المكافآت وحوكمة المؤسسات على أداء المؤسسة في إدارة الأرباح المحتملة. إذ أنه هناك مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- تنخفض إدارة الأرباح عندما تزداد الرقابة والتي تكون مصدرها تمثيل الملاك المؤسسين في مجلس الإدارة والمديرين الخارجيين المستقلين في مجلس الإدارة.
- تزداد إدارة الأرباح عندما تكون مكافأة كبيري المديرين التنفيذيين في شكل خيارات الأسهم.
- يكون التأثير الإيجابي على الربحية للمكافأة في شكل خيارات شكلية و مفتعلا بسبب إدارة الأرباح التي تمت بسبب المكافأة.
- من المحتمل أن ينتقل تأثير إدارة الأرباح و يتحرك إلى تقديرات الربحية والعلاقة بين الأداء والمكافأة في شكل خيارات أسهم تختفي.
- تتحسن جودة الأرباح المعلنة بشكل منتظم مع الرقابة وتنخفض بشكل منتظم مع المكافأة في شكل خيارات الأسهم.[1]

ثالثا: العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة القوائم المالية

إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة لابد أن تكون واضحة ومفهومة، ونظراً لأن هذه البيانات والمعلومات المحاسبية يتم إعدادها وفقاً لطرق ومبادئ وتقديرات محاسبية مختلفة، فإنه يكون من الضروري قيام المؤسسات بالإفصاح عن تلك الطرق والمبادئ المحاسبية، والأسس المتبعة في إعداد التقديرات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك لأهمية هذا الإفصاح في تفسير البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم.

ويلاحظ أن المبادئ المحاسبية هي التي تحدد أسس إعداد التقديرات المحاسبية، وبالتالي فإن أي تغيير في المبادئ المحاسبية، سوف ينعكس على التقديرات المحاسبية، وبالتالي على الكشوفات المالية. هذا ونتيجة للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية في معالجة البنود الواردة بالكشوفات المالية، ومع وجود الحرية لإدارات المؤسسات في اختيار الطريقة، والسياسة المناسبة لها، من خلال الممارسات البديلة المتعددة لتلك الطرق والسياسات، والتي تؤدى إلى مجموعة متباينة من البيانات والمعلومات المحاسبية، فقد ترتب على ذلك ظهور ما يعرف بإدارة الأرباح.

كما يلاحظ أن التغيير في المبادئ والطرق المحاسبية يعتبر أمراً مقبولاً إذا ما روعيت مجموعة من الاعتبارات، منها أن يكون التغيير أمراً ملحاً، أو استجابة لمستجدات جوهرية، ويؤدى إلى إظهار الأحداث والمعاملات بالقوائم المالية بطريقة أكثر شفافية لمستخدميها، فالتغييرات في المبادئ والطرق المحاسبية قد تكون

[1] عبد الوهاب نصر علي، ***نفس المرجع*** ، ص ص: 632-636.

إلزامية أو اختيارية، أو قد تكون ذات آثار اقتصادية حقيقية، أو ذات آثار تجميلية. كما يجب على المؤسسة أن تفصح عن أسباب التغيير في المبادئ، والطرق المحاسبية.

هذا، وتشير العديد من الدراسات والتي حاولت البحث عن مدى الارتباط بين قرار الإدارة بشأن اختيار أوتغيير المبادئ والطرق المحاسبية، والحالة المالية للمؤسسة سواًء كانت ناجحة أو متعثرة، فقد أشارت بأن الحالة المالية للمؤسسة تؤثر على ذلك القرار، فإن إدراك الإدارة لوجود مخاطر لتعثر المؤسسة، وتقديرها أن المؤسسة لن تصل إلى مرحلة الفشل الحقيقي في الأجل القصير، قد يؤدى بها إلى أن تصبح أكثر ميلاً لإجراء اختيارات أوتغييرات اختيارية للمبادئ والطرق المحاسبية من شأنها زيادة رقم الدخل، وبالتالي إظهار أرقام القوائم المالية في أفضل صورة.[1]

إن تغيير الطرق والمبادئ والتقديرات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية وإفصاحاتها وبالتالي جودة البيانات والمعلومات المحاسبية، ومن البديهي أن أي تحريف للأرقام المحاسبية يعتبر أمراً غير مرغوباً فيه من قبل مستخدمي تلك القوائم المالية، ويوجد العديد من الدوافع أو المحددات الكامنة قد تدفع إدارات المؤسسات إلى اختيار مبادئ محاسبية دون أخرى لمعالجة البنود الواردة في القوائم المالية وذلك لتحقيق أغراض معينة، مثل إخفاء مشاكل الأداء بها أو تجميل حساباتها، وإعطاء صورة جيدة عن المؤسسة وتتوقف مدى الفائدة الحقيقية من استخدام هذه الكشوفات المالية بالنسبة للقرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك القوائم على مدى إدراك وفهم هؤلاء المستخدمين للمغزى الحقيقي لها، وكذلك معرفتهم بالأسس والقواعد والسياسات التي أعدت على أساسها، وأيضاً الدوافع أو المحددات الحقيقية والكامنة وراء التغيير الاختياري لتلك المبادئ والتقديرات المحاسبية المتبعة والمستخدمة في إعداد تلك القوائم المالية.

رابعا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات الإقتصادية وإدارة الأرباح وجودة القوائم المالية

تمارس إدارات بعض المؤسسات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

ولكن في ظل تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقهم مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة المؤسسات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج المؤسسة، وكذلك خبرتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة المؤسسة لإدارة الأرباح.

---

[1] سامح محمد رياض، ***أثر التطورات الإقتصادية المعاصرة في ظهور الممارسات الإحتيالية للمحاسبة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية***، المملكة الأردنية الهاشمية، العددين 3 و4، المجلد 19، السنة التاسعة عشر-كانون الأول (ديسمبر) 2011، ص ص: 66-67.

وبذالك يمكن القول أن دور حوكمة المؤسسات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. [1]

كما أنه بشأن العلاقة المنطقية بين جودة القوائم المالية كوسيلة للشفافية وإدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات، إستهدفت دراسة (Christof) سنة 2005 تحليل ومناقشة جودة القوائم المالية بشكل تجريبي وإختبار ما إذا كانت إدارة المؤسسة تتلاعب في أرقام الأرباح لزيادة فرصهم في جذب رأس المال الخارجي. وأيضا ما إذا كان إعداد القوائم المالية بشكل سليم يتأثر بالمراقبة المكثفة وآليات الحوكمة. وفي نفس السياق كانت خلاصة القول أن سلوك الإدارة في إدارة الأرباح من جهة وجودة القوائم المالية من جهة أخرى تلك أمور تتأثر بدرجة حوكمة المؤسسة نفسها.

كما أن الإفصاح يتغير قبل وبعد التمويل خاصة في السنة الأولى قبل التمويل حيث تحاول المؤسسات الإفصاح عن معلومات متكاملة عن المؤسسة لجذب الإستثمارات وهذا يوضح أن الإدارة توظف الإفصاح كآلية لحل عدم تماثل المعلومات في فترة ما قبل الإستثمار والتمويل.

نستنتج مما سبق، أن العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة الكشوفات المالية هي علاقة تبين أنه في ظل غياب حوكمة المؤسسات الإقتصادية تكون هناك ممارسات لإدارة الأرباح من قبل الإدارة وبالتالي تصبح جودة القوائم المالية مضللة، والعكس صحيح. حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح وشفافية المؤسسات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية أمام مستخدميها، وبالتالي يمكن القول بأن الإفصاح والشفافية يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية الحوكمة.

أيضا أن عمليات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية الموجودة في الكشوفات وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمين لها. أي تبرز خطورة إدارة الأرباح في ظل غياب حوكمة المؤسسات الإقتصادية وعدم الشفافية وغياب دور مستخدمي تلك البيانات. كما يعتبر معدو البيانات المالية الذين يتورطون في إدارة الأرباح يستغلون بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع "مضلل" عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم. أي العلاقة بين الحوكمة وإدارة الأرباح وجودة القوائم المالية علاقة منطقية، وحوكمة المؤسسات الإقتصادية جاءت للحد من ظاهرة إدارة الأرباح والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وهذا لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية. [2]

[1] عبد الوهاب نصر علي، ***المرجع نفس***، ص ص : 637-638.

[2] صديقي مسعود، دريس خالد، ***نفس المرجع*** ،ص:639.

خلاصة الفصل الثاني:

الأجزاء المكونة للقوائم المالية متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى، فمع أن كل قائمة تحتوى معلومات مختلفة عن الأخرى، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضا واحدا أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين. ان الجودة هي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين المؤسسات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستخدمين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد الكشوفات المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك الكشوفات، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك الكشوفات، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

أن تطبيق حوكمة المؤسسات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح في البيانات المالية والإدارية للمؤسسات، والمؤكد أن كلا من الإفصاح والشفافية وحوكمة المؤسسات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل واحد منهما في الآخر وتتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار إجراءات الحوكمة للمؤسسات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية.

مما سبق ومما لا شك فيه أن مكافحة ممارسات إدارة الأرباح تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بإدارة الأرباح وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها. حيث أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة، بسبب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق، حيث أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة المؤسسات وذلك للحد من ظاهرة إدارة الأرباح والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وهذا لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى تقديم إطار نظري حول إدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية وأثرها على جودة القوائم المالية. وفي إطار تدعيم الجانب النظري تم التطرق إلى الجانب التطبيقي الذي سوف يتم فيه الاعتماد على الاستبيان لهذا سوف نحاول إسقاط ما سبق على عينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول: عرض الاستبيان ومنهجية الدارسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان لواقع ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية

المبحث الأول: عرض الاستبيان ومنهجية الدارسة

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على واقع إدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال استجواب مهنيين – محافظي الحسابات – أكاديميين لمعرفة مجموعة من القضايا المرتبطة بالموضوع، عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ولاية بسكرة، وأساتذة جامعيين. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال الاستبانات التي تم إعدادها لهذا الغرض وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج المعالجة باستخدام برنامج SPSS (Statiscal Pakage For Social Sience).[1]

المطلب الأول: عرض الاستبيان

قصد استيفاء جزء من الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان لما له من أهمية في الحصول على بيانات عينة من الأفراد، بالإضافة إلى معرفة أراء المتخصصين حول الموضوع.

كما سنتعرض لتحليل الظروف التي اعد فيها الاستبيان وكيفية بناءه، ثم إخضاعه للتحكيم العلمي وفي النهاية اختباره بالشكل الذي يفي بالغرض، إضافة إلى ذلك سنوضح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

أولا: مراحل إعداد الاستبيان

1. بناء استمارة الاستبيان:

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، كما تم صياغته باللغة العربية، حيث تضمن 66 سؤالاً. ثم اخضاعه للتحكيم العلمي من طرف أساتذة متخصصين في المجال الإحصائي والمجال المحاسبي، وبعدها تم نشر الاستبيان.

2. نشر استمارة الاستبيان على عينة الدراسة:

اعتمدنا في توزيع الاستبيان على المقابلة الشخصية لمحافظي الحسابات وموظفي مصلحة المحاسبة والمالية، وموظفي مصلحة المبيعات، ولقد كانت المساعدة الأكبر من طرف أساتذة تخصص محاسبة ومالية.

3. معالجة استمارة الاستبيان:

تم في هذه المرحلة تكوين مصفوفة الاستبيان متعلقة بثلاث فرضيات، الفرضية الأولى التي تضم 28 سؤالاً، والفرضية الثانية تضم 12 سؤالاً، أما الثالثة تضم 20 سؤالاً. وبعد ذلك تم تفريغ المصفوفة في البرنامج SPSS للحصول على النتائج المطلوبة. و بذلك بلغ عدد عبارات المحاور 60 فقرة، كانت الإجابة عليها وفق مقياس ليكارت الثلاثي مستخدمين بذلك ثلاث أنماط للإجابة هي (معارض، محايد، موافق)،

[1] تم إستخدام SPSS Version 16 في الدراسة.

حيث تعطى للإجابة التي تمثل أعلى مستوى للاتجاه الإيجابي ثلاث درجات، وللإجابة التي تليها درجتين ثم درجة واحدة وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): قيم مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	معارض	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: الأساليب الاحصائية المستخدمة

بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله يتم تعميمه على العينة المستهدفة من الدراسة، وبعد جمعه من المبحوثين يتم تحليله وهناك عدة برامج للتحليل الإحصائي ولكننا سنستخدم برنامج SPSS 16 وهو اختصار لعبارة Statistical Package For the Social Sciences وتعني (المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج، وفيما يلي سنحلل استبيان باستخدام البرنامج حيث إعتمدنا على الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات الدراسة وتمثلت في:

1. **معامل الثبات Reliability:** يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

ولإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان نستخدم معامل الثبات ألفا آرونباخ. ومعامل الثبات يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمه المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً.

2. **معامل الصدق Validity:** يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه. ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات.[1]
3. **المتوسط الحسابي Average or Mean:** ويصلح للبيانات الكمية فقط وهو وحيد ويتأثر بالقيم الشاذة.[2]

ويتم حساب المتوسط الحسابي المرجح لتحديد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان بإستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، 2009، ص: 38.

[2] وليد عبد الرحمن خالد الفرا، نفس المرجع، ص: 15.

جدول رقم (02): معايير تحديد الإتجاه

التصنيف	معارض	محايد	موافق
المتوسط المرجح	[1 -1.66]	[1.67 -2.33]	[2.34 -3]

المصدر :من إعداد الطالبة

4. **الانحراف المعياري Standard Ddeviation:** هو الجذر التربيعي الموجب للتباين.
5. **معامل الارتباط:** يستخدم لقياس التغير الذي يطرأ على المتغير التابع (dependent) ويرمز له y عندما تتغير قيم المتغير المستقل (Independent) ويرمز له x أوالعكس، ويستخدم هذا المقياس في حالة العينات الكبيرة والبيانات الكمية.[1]

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

أولا: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان 66 سؤالاً قسمت في اربعة محاور، ولقد تم إعداد الأسئلة طبقا لطريقة الإستبيان المقيد، وتم تقسيم اسئلة الاستبيان وفق المحاور التالية:

المحور الأول: يتضمن أسئلة عامة، الغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب والتي تبدأ من السؤال 01 إلى غاية السؤال 06.

المحور الثاني: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بمدى ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح، وهي من 07 إلى غاية 34.

المحور الثالث: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بجودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وهي من السؤال 35 إلى 46.

المحور الرابع: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بحوكمة المؤسسات في المؤسسة الاقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح، وهي من السؤال 47 إلى غاية 66. حيث جاء هذا التقسيم متماشيا مع الفرضيات التي تم بنائها، لتحديد مدى تحققها من عدمها.

[1] وليد عبد الرحمن خالد الفرا، نفس المرجع، ص: 16.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان لواقع ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية

سيتم التحقق من الاهداف الموضوعة لهذه الدارسة واختبار صحة الفرضيات من خلال تبني المنهج التحليلي الذي سيتم إتباعه عند تناول الجوانب والأبعاد الخاصة بالدارسة الميدانية حيث سيتم جمع البيانات من أفراد العينة باستخدام الاستبانة.

المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية لمجتمع وعينة الدراسة

1. **مجتمع الدارسة:** يتكون مجتمع الدارسة من 56 مشاهدة تتكون من: موظفي مصلحة المحاسبة والمالية موظفي مصلحة المبيعات، محافظي الحسابات، وأساتذة جامعيين تخصص محاسبة ومالية.
2. **عينة الدارسة:** تم اختيار العينة بطريقة مقصودة ممثلة لمجتمع الدارسة، بحيث تكونت عينة الدارسة من أفراد متخصصين في المجال المحاسبي والمالي. حيث أن (56) مشاهدة استرجع منها (42) استبانة و(12) استبانة لم تسترجع، أما (02) استبانة المتبقية استبعدت وذلك لعدم مطابقتها لشروط تتيح لنا إمكانية الحصول على البيانات المرغوبة. وبذلك تكون النسبة المئوية للردود حوالي 75% وهي نسبة معقولة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03) كمايلي:

جدول رقم (03): عدد استمارات الإستبيان الموزعة على عينة الدراسة

عدد استمارات الاستبيان	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات غير المسترجعة	عدد الاستمارات المستبعدة
التكرار	56	42	12	2
النسبة%	100%	75%	21%	4%

المصدر: من اعداد الطالبة

شكل رقم (01): تقسيم عينة الدراسة حسب عدد الاستمارات الموزعة

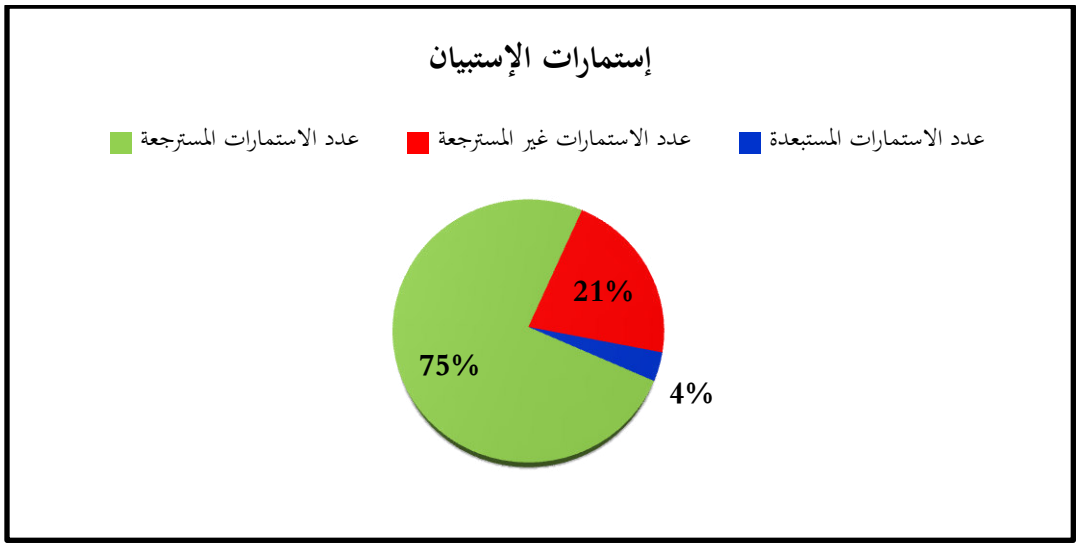

المصدر: من إعداد الطالبة

وتتمثل الخصائص الديمغرافية للعينة والتي اختيرت بطريقة العينة المقصودة حيث يبين الجدول سمات وخصائص مجتمع الدراسة كالتالي:

يبين الجدول رقم (04) أن 26% موظفين بمصلحة المحاسبة والمالية، و19% موظفين من مصلحة المبيعات، و19% يعملون كمحافظي حسابات، و36% أساتذة جامعيين.

جدول رقم (04): توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	موظف بمصلحة المحاسبة والمالية	موظف بمصلحة المبيعات	محافظ حسابات	أستاذ جامعي	المجموع
تكرار الوظيفة	11	8	8	15	42
نسبة الوظيفة%	26%	19%	19%	36%	100%

مصدر: من إعداد الطالبة

شكل رقم (02): تقسيم عينة الدراسة حسب الوظيفة

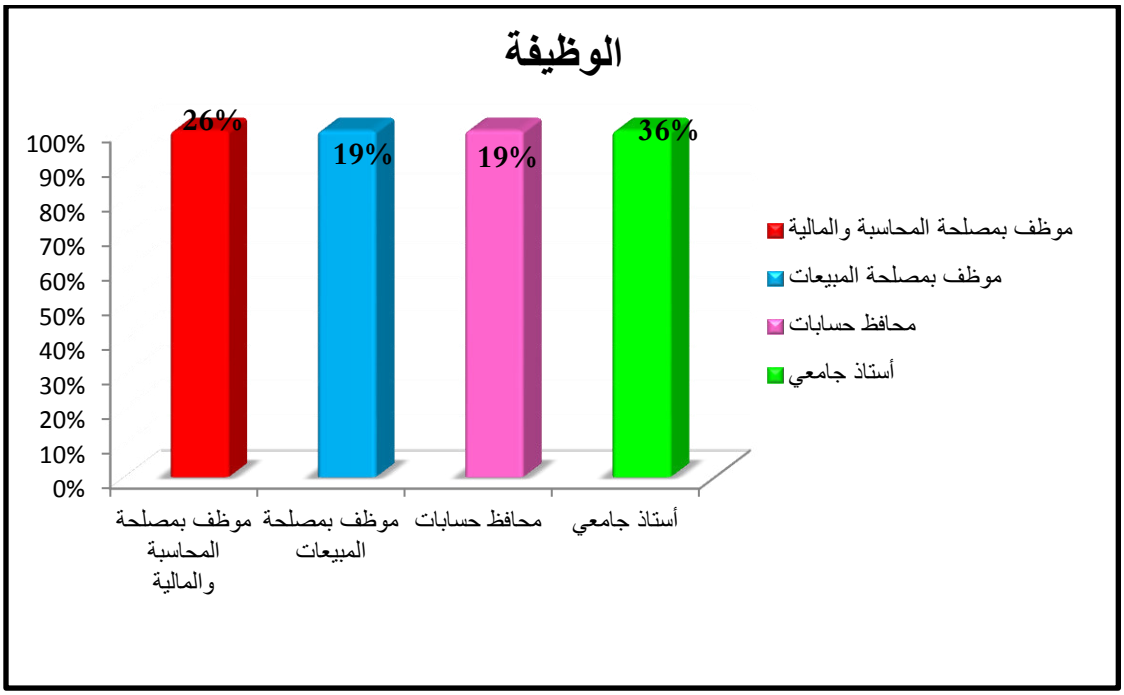

المصدر: من إعداد طالبة

يبين الجدول رقم (05) أن 48% من عينة الدراسة هم حاملي شهادة ليسانس تخصص محاسبة، و14% هم حاملي شهادة ماجستير تخصص محاسبة، و31% هم حاملي شهادة دكتوراه والذين أغلبهم درسوا المسائل المحاسبية والمالية، و7% هم تقني سامي في المحاسبة.

جدول رقم (05): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	تقني سامي في المحاسبة	المجموع
التكرار	20	6	13	3	42
النسبة	%48	%14	%31	%7	%100

المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم(03): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

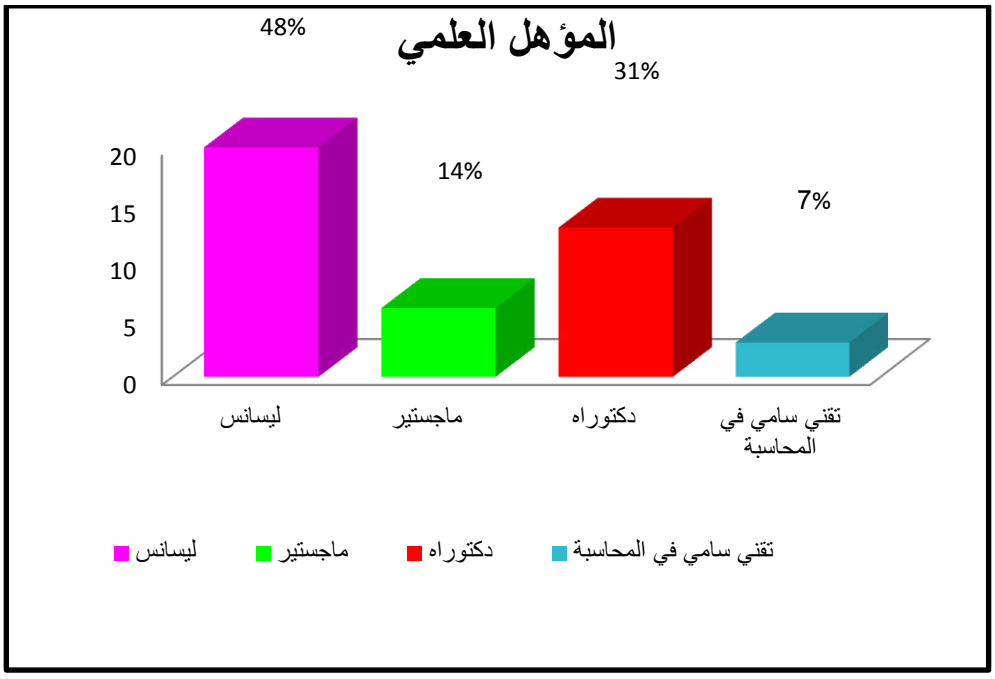

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (06) أن 43% النسبة الأكبر في عينة الدراسة مدة خبرتهم هي أقل من 5 سنوات.

جدول رقم (06): توزيع العينة حسب الخبرة

مدة الخبرة	مدة الخبرة	من 5 – 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع
التكرار	18	10	14	**42**
النسبة %	43%	24%	33%	**100%**

المصدر: من اعداد الطالبة

شكل رقم (04): توزيع العينة حسب الخبرة

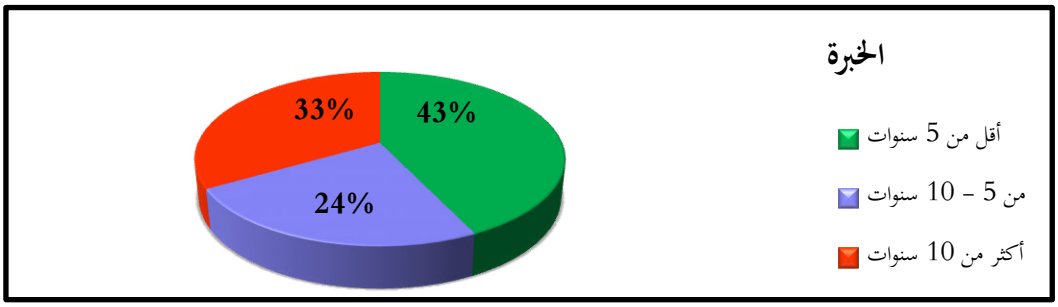

المصدر: من اعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (07) أن 55% من عينة الدراسة ذكور، و45% إناث.

جدول رقم (07): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	23	19	42
النسبة %	55%	45%	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة

شكل رقم (05): توزيع العينة حسب الجنس

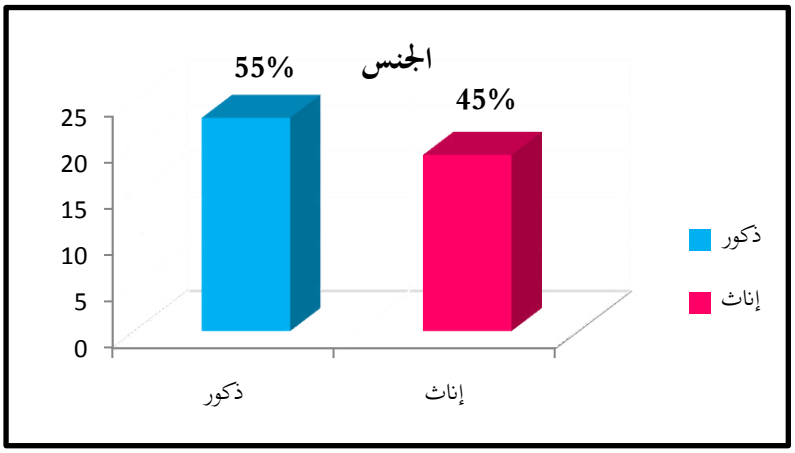

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: دراسة درجة صدق وثبات الإستبيان

يقصد بصدق الأداة مدى صلاحية الأداة لقياس الجانب التي تود قياسه، وهو عبارة عن مؤشر على قدرتها على قياس الجانب موضوع الإهتمام فيها، أما الثبات يعني الحصول على نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، بعبارة أخرى ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

1. ثبات الإستبيان: وقد تم التحقق من ثبات إستبانة البحث من خلال حساب معامل ألفا كرومباخ ، في حين معامل الصدق تم حسابه من خلال جذر معامل ألفا كرومباخ وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	28	0,757	0,870
المحور الثاني	12	0,632	0,794
المحور الثالث	20	0,848	0,920
الإجمالي	60	0,878	0,937

المصدر: من نتائج المعالجة بإستخدام SPSS Version 16

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (08) أن معامل الثبات للمحور الأول 75,7% في حين المحور الثاني 63,2% أما المحور الثالث 84,8 % وهي قيم مقبولة لقبول معامل الصدق حيث نجد في المحور الأول 87% وفي المحور الثاني 79,4% والمحور الثالث 92%.

كما نلاحظ أن معامل الثبات لجميع محاور الدراسة 87,8% ومعامل صدق 93,7% وهي نسب مقبولة لأغراض الدراسة، و منه فإن أداة القياس (الإستبيان) صادقة في ما وضعت لأجله وثابتة بدرجة كبيرة. وبهذا يعني أن أداة الدارسة تتميز بالثبات والدقة، وعليه يمكننا القول أن هذه الإستبانة تتميز بالصدق مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحميل النتائج والإجابة على كافة تساؤلات الدارسة، واختبار الفرضيات.

2. صدق الإتساق الداخلي لعبارات الإختبار:

تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان لكل محور، وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له. وهذا كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (09): معاملات الإرتباط بين كل عبارات الإستبيان والدرجة الكلية لعبارات الإستبيان

رقم العبارة	معامل الإرتباط	رقم العبارة	معامل الإرتباط	رقم العبارة	معامل الإرتباط
X1	0,3917	Y1	0,4771	**Z1**	0,1910
X2	0,1373	Y2	0,3277	**Z2**	0,2304
X3	0,2360	Y3	0,0547	**Z3**	0,5027
X4	0,1026	Y4	0,0953	**Z4**	0,1205
X5	0,3753	Y5	0,2048	Z5	0,4413
X6	0,4594	Y6	0,2879	Z6	0,3810
X7	0,3857	Y7	0,3506	Z7	0,6133
X8	0,4387	Y8	0,3182	Z8	0,5386
X9	0,3219	Y9	0,4511	Z9	0,2024
X10	0,0465	Y10	0,1875	Z10	0,4978
X11	0,4059	**Y11**	0,4059	Z11	0,2981
X12	0,1605	**Y12**	0,3044	Z12	0,5187
X13	0,4566			Z13	0,6010
X14	0,4087			Z14	0,2663
X15	0,3377			Z15	0,3643
X16	0,1205			Z16	0,2035
X17	0,1390			Z17	0.4684
X18	0,0271			Z18	0,6350
X19	0,1833			Z19	0,5384
X20	0,4262			Z20	0,3999
X21	0,3809				
X22	0,1817				
X23	0,2627				

X24	0,4661				
X25	0,1861				
X26	0,3277				
X27	0,2876				
X28	0,2461				
متوسط معامل الإرتباط لـ x	**0,2747**	**متوسط معامل الإرتباط لـ y**	**0,2767**	**متوسط معامل الإرتباط لـ z**	**0,4247**
متوسط معامل الارتباط الاجمالي					**0,3251**

المصدر: من نتائج المعالجة بإستخدام SPSS Version 16

من خلال نتائج الدراسة نجد أن متوسط معامل الارتباط للمحور الأول يساوي 27.47% وهذا يدل على العلاقة الطردية بين عبارات المحور الأول. بينما بلغ متوسط معامل الارتباط للمحور الثاني 27.67% الذي يدل على العلاقة الطردية بين عبارات المحور الثاني. في حين أن متوسط معامل الارتباط للمحور الثالث يساوي 42.47% الذي يدل على العلاقة الطردية بين عبارات المحور الثالث.

بينما بلغ متوسط معامل الارتباط الإجمالي 32,51% الذي يدل على العلاقة الطردية بين عبارات المحاور.

المطلب الثالث: حساب المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لكل محور

1. بالنسبة للمحور الأول:

يبين الجدول الموالي المتوسط المرجح والإنحراف المعياري بالنسبة للمحور الأول كمايلي:

جدول رقم (10): إتجاهات آراء أفراد العينة حول ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح

المحور الأول	معارض	محايد	موافق	الإنحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
هل لديكم دراية بإدارة الأرباح	10	15	17	0,79	2,17	محايد
	23,8%	35,7%	40,5%			
إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسة	4	9	29	0,66	2,6	موافق
	9,5%	21,4%	69%			
إدارة الأرباح تحقق دائما أهداف الملاك	8	11	23	0,79	2,36	موافق
	19%	26,2%	54,8%			
تؤدى إدارة الأرباح إلى أضرار في الأجل الطويل	15	11	16	0,87	2,02	محايد
	35,7%	26,2%	38,1%			
المؤسسة لم تتعرض لمخاطر زيادة مؤشر الأرباح الذي ينتج عنه إرتفاع التكاليف السياسية وزيادة في معدلات الضرائب	10	25	7	0,64	1,93	محايد
	23,8%	59,5%	16,7%			
المؤسسة لم تتعرض لمخاطر ارتفاع الأداء كتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المؤسسة	13	24	5	0,63	1,81	محايد
	31%	57,1%	11,9%			
المؤسسة لم تتعرض لمخاطر طلب المساهمين لأموالهم مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة	10	18	14	0,76	2,1	محايد
	23,8%	42,9%	33,3%			
إدارة الأرباح لا تقوم بانتهاك النظام المحاسبي المالي "SCF"	11	9	22	0,86	2,26	محايد
	26,2%	21,4%	52,4%			
المؤسسة لا تتجاوز النطاق القانوني المسموح لها في ممارسة إدارة الأرباح	5	10	27	0,71	2,52	موافق
	11,9%	23,8%	64,3%			

المؤسسة تقوم بممارسات إدارة الأرباح لاستخدامها كأداة أو كحل لمشاكل الأداء الضعيف	9	11	22	0,81	2,31	محايد
	21,4%	26,2%	52,4%			
المؤسسة لديها موظفين ذو مهارات وكفاءات يتورطون في إدارة الأرباح عند إعداد الكشوفات المالية	12	18	12	0,77	2	محايد
	28,6%	42,9%	28,6%			
إدارة الأرباح تمارس على مستوى كل المصالح الموجودة في المؤسسة	15	14	13	0,82	1,95	محايد
	35,7%	33,3%	31%			
للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابعة	3	10	29	0,62	2,62	موافق
	7,1%	23,8%	69%			
كل ما يزيد عدد المساهمين تزيد إدارة الأرباح	12	14	16	0,82	2,1	محايد
	28,6%	33,3%	38,1%			
المؤسسة كلما ازداد حجمها كلما كانت إحتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر	4	8	30	0,66	2,62	موافق
	9,5%	19%	71,4%			
المستثمر يفضل أن تكون أرباح المؤسسة مستقرة	7	5	30	0,77	2,55	موافق
	16,7%	11,9%	71,4%			
المقرض يفضل أن تكون للمؤسسة قدرة على الوفاء بقيمة القرض	2	2	38	0,47	2,86	موافق
	4,8%	4,8%	90,5%			
المورد يعتبر المؤسسة كعميل جيد قادر على سداد ديونه	3	6	33	0,6	2,71	موافق
	7,1%	14,3%	78,6%			
إدارة الأرباح سلوك تقوم به المؤسسة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية	6	8	28	0,74	2,52	موافق
	14,3%	19%	66,7%			
تستخدم المؤسسة إدارة الاستحقاق في إدارة الأرباح للتأثير على الدخل	7	21	14	0,7	2,17	محايد
	16,7%	50%	33,3%			
تمارس المؤسسة إدارة الأرباح الاقتصادية وتنتج عن الأنشطة الحقيقية للمؤسسة للتأثير على الدخل و يؤثر على التدفق النقدي	3	18	21	0,63	2,43	موافق
	7,1%	42,9%	50%			
تعجل المؤسسة الاعتراف بالإيرادات لتظهر في السنة الحالية بدلاً من السنة التالية	9	11	22	0,81	2,31	محايد
	21,4%	26,2%	52,4%			

تقوم المؤسسة بزيادة المبيعات بشكل غير اعتيادي كإعطاء خصومات عالية وتسهيلات كبيرة الدفع عند نهاية السنة الحالية	6	17	19	0,72	2,31	محايد
	14,3%	40,5%	45,2%			
تعمل المؤسسة على تخفيض أو رفع بعض المصاريف لتظهر مصاريف السنة الحالية بأقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي	13	17	12	0,78	1,98	محايد
	31%	40,5%	28,6%			
تعجل المؤسسة عملية البيع بتحفز العملاء على الشراء بسعر منخفض بغرض زيادة المبيعات وتضخيم الارباح	8	9	25	0,8	2,4	موافق
	19%	21,4%	59,5%			
المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية بغرض تضخيم الأرباح	13	13	16	0,84	2,07	محايد
	31%	31%	38,1%			
المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية بغرض تقليل الخسائر	15	14	13	0,82	1,95	محايد
	35,7%	33,3%	31%			
المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية لأسباب ضريبية	11	9	22	0,86	2,26	محايد
	26,2%	21,4%	52,4%			
الانحراف المعياري العام	**0,74**		**المتوسط المرجح العام**		**2,28**	**محايد**

المصدر: من نتائج المعالجة بإستخدام SPSS Version 16

يظهر الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1,81 ؛ 2,86)، بإنحرافات معيارية تراوحت بين (0,60 ؛ 0,87) بدرجة تقدير بين موافق ومحايد، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (2,28) بانحراف معياري (0,74)، وبدرجة تقدير محايد، مما يشير إلى إتفاق كبير على وجود ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح لكن بدرجة متوسطة وهذا لأنه لا يوجد فصل كبير بين الملكية والتسيير، إذ حصلت العبارة رقم (17) "المقرض يفضل أن تكون للمؤسسة قدرة على الوفاء بقيمة القرض" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,86) وانحراف معياري (0,47) وبدرجة تقدير موافق، ثم تليها العبارة رقم (18) "المورد يعتبر المؤسسة كعميل جيد قادر على سداد ديونه" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2,71) وانحراف معياري (0,6)، ثم جاءت العبارة (13) في المرتبة الثالثة "للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابعة" بمتوسط حسابي (2,62) وانحراف معياري (0,62) وبدرجة تقدير موافق....وبرغم من أن الاتجاه العام للمحور الأول كان بدرجة تقدير محايد إلا أن إجابات العبارة رقم (01) "هل لديكم دراية بإدارة الأرباح" أخذت أكبر درجة في تقديرات الإجابات على العبارة بدرجة تقدير موافق وبنسبة 40,5%، أي أن المؤسسات الاقتصادية على دراية بوجود إدارة الأرباح والتي تعتبر جزء من السياسة

المحاسبية في المؤسسة وهذا ما جاء في إجابات العبارة رقم (02) "إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسة" حيث أخذت أيضا أكبر درجة في تقديرات الإجابات على العبارة بدرجة تقدير موافق وبنسبة 69% من إجابات أفراد العينة بالنسبة لهذه العبارة، وبما أن إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هذا يدل على وجودها ولكن بصورة غير واضحة، كما كانت إجابات العبارة رقم (03) "إدارة الأرباح تحقق دائما أهداف الملاك" حيث أخذت أكبر درجة في تقديرات الإجابات بموافق على العبارة وبنسبة 54,8%، وهذا يدل على لجوء الملاك لإدارة الأرباح بسبب تحقيق أهدافهم الخاصة. كما كانت إجابات العبارة رقم (09) "المؤسسة لا تتجاوز النطاق القانوني المسموح لها في ممارسة إدارة الأرباح" حيث أخذت أكبر درجة في تقديرات الإجابات على العبارة بدرجة تقدير موافق وبنسبة 64,3%، وهذا يدل على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تقوم بممارسة إدارة الأرباح ولكنها لا تقوم بانتهاك النظام المحاسبي المالي "SCF".... إلى غاية العبارة (24) "تعمل المؤسسة على تخفيض أو رفع بعض المصاريف لتظهر مصاريف السنة الحالية بأقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي" بمتوسط حسابي (1,98) وانحراف معياري (0,78) وبدرجة تقدير محايد، ثم آخر عبارة (06) "المؤسسة لم تتعرض لمخاطر ارتفاع الأداء كتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المؤسسة" بمتوسط حسابي (1,81) وانحراف معياري (0,63) وبدرجة تقدير محايد.

ويمكن أن يعزي السبب إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن إدارة الأرباح في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لا تمارس بصورة كبيرة، ولكن بدرجة متوسطة فقط وهذا حسب رأيهم يعزى إلى العديد من النقاط أهمها:

- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الغالب مؤسسات صغيرة ومتوسطة وغير كبيرة مما يضعف من فعالية إدارة الأرباح، وبالتالي لا يوجد فصل كبير بين الملكية والتسيير. لكن كلما ازداد حجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كلما كانت احتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر.
- تعتبر إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسة لكنها لا تمارس بصورة كبيرة وإنما تمارس بدرجة متوسطة.
- ضعف أنظمة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.
- أن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لا تتجاوز النطاق القانوني المسموح لها في ممارسة إدارة الأرباح وبالتالي لا تقوم بانتهاك النظام المحاسبي والمالي "SCF".
- أن إدارة الأرباح لا تمارس على مستوى كل المصالح الموجودة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، بل لديها موظفين ذو مهارات وكفاءات على مستوى مصالح معينة يتورطون في إدارة الأرباح عند إعداد الكشوفات المالية، لهذا يصعب إيجاد التلاعبات التي تقوم بها المؤسسات.
- أن إدارة الأرباح تحقق دائما أهداف الملاك، وبالتالي تضليل مستخدمي الكشوفات المالية.
- تلجأ لمؤسسة إلى تعجل عملية البيع بتحفز العملاء على الشراء بسعر منخفض بغرض زيادة المبيعات وتضخيم الأرباح.

- أن إدارة الأرباح سلوك تقوم به المؤسسة ويؤثر على الدخل الذي تظهره الكشوفات المالية ويؤدى إلى أضرار في الأجل الطويل كما يمكن أن يكون في الأجل القصير، أي معرفة المخاطر تكون في أغلب الأحيان في الأجل الطويل، لهذا عمليات ممارسة إدارة الأرباح تنعكس سلباً على أداء المؤسسة.
- للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك بتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابعة.

ومن أجل إختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، تم إستخدام المتوسط الحسابي العام للمحور الأول وكانت النتيجة هي (2,28) وبدرجة تقدير محايد، وعليه لا نقبل فرضية "إدارة الأرباح تمارس بصورة كبيرة في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية".

2. بالنسبة للمحور الثاني:

يبين الجدول الموالي المتوسط المرجح والإنحراف المعياري بالنسبة للمحور الثاني كمايلي:

جدول رقم (11): إتجاهات آراء أفراد العينة حول جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية

المحور الثاني	معارض	محايد	موافق	الإنحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
المؤسسة تعد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	2	4	36	0,50	2,81	موافق
	4,8%	9,5%	85,7%			
غاية المؤسسة من إعداد ونشر القوائم المالية هو تزويد المستخدمين لها بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات الإقتصادية	1	6	35	0,45	2,81	موافق
	2,4%	14,3%	83,3%			
القوائم المالية تقدم معلومات حول المركز المالي ونتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة	1	0	41	0,30	2,95	موافق
	2,4%	0%	97,6%			
القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية	12	7	23	0,88	2,26	محايد
	28,6%	16,7%	54,8%			
المؤسسة تعد قوائمها المالية بموجب أساس الإستحقاق بإستثناء قائمة التدفقات النقدية	10	16	16	0,78	2,14	محايد
	23,8%	38,1%	38,1%			
الجودة هي الوجه الشفاف للقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المؤسسة	5	8	29	0,70	2,57	موافق
	11,9%	19%	69%			
جودة القوائم المالية هدف تسعي المؤسسات	10	7	25	0,85	2,36	موافق

لتحقيقه	23,8%	16,7%	59,5%			
المعلومات المالية المعروضة في القوائم يجب أن تكون سهلة وواضحة ومفهومة	2	2	38	0,47	2,86	موافق
	4,8%	4,8%	90,5%			
المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز	5	12	25	0,70	2,48	موافق
	11,9%	28,6%	59,5%			
جودة القوائم المالية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية	1	5	36	0,43	2,83	موافق
	2,4%	11,9%	85,7%			
مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين يجب أن تخلو من التحريف والتضليل	3	4	35	0,57	2,76	موافق
	7,1%	9,5%	83,3%			
المؤسسة تقدم القوائم المالية ذات جودة من اجل الحصول على قروض من البنوك	5	21	16	0,66	2,26	محايد
	11,9%	50%	38,1%			
الانحراف المعياري العام	**0,6**	**المتوسط المرجح العام**			**2,59**	**موافق**

المصدر: من نتائج المعالجة باستخدام SPSS Version 16

يظهر الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2,14 ؛ 2,95)، بانحرافات معيارية تراوحت بين (0,30 ؛ 0,88) بدرجة تقدير بين موافق ومحايد، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (2,59) بإنحراف معياري (0,6)، وبدرجة تقدير موافق، مما يشير إلى اتفاق كبير على وجود جودة القوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، إذ حصلت العبارة رقم (03) "القوائم المالية تقدم معلومات حول المركز المالي ونتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,95) وانحراف معياري (0,30) وبدرجة تقدير موافق، ثم تليها العبارة رقم (08) "المعلومات المالية المعروضة في القوائم يجب أن تكون سهلة وواضحة ومفهومة" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2,86) وانحراف معياري (0,47)، ثم جاءت العبارة (10) في المرتبة الثالثة "جودة القوائم المالية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية" بمتوسط حسابي (2,83) وانحراف معياري (0,43) وبدرجة تقدير موافق.... إلى غاية العبارة (12) "المؤسسة تقدم القوائم المالية ذات جودة من اجل الحصول على قروض من البنوك" بمتوسط حسابي (2,26) وانحراف معياري (0,66) وبدرجة تقدير محايد، ثم آخر عبارة (05) "المؤسسة تعد القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية" بمتوسط حسابي (2,14) وانحراف معياري (0,78) وبدرجة تقدير محايد.

من خلال ما سبق نجد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تطبق بصورة واضحة.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، تم استخدام المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني وكانت النتيجة هي (2.59) وبدرجة تقدير موافق، وعليه نقبل فرضية " القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات جودة".

3. بالنسبة للمحور الثالث:

يبين الجدول الموالي المتوسط المرجح والإنحراف المعياري بالنسبة للمحور الثالث كمايلي:

جدول رقم (12): إتجاهات آراء أفراد العينة حول حوكمة المؤسسات في المؤسسة الإقتصادية كضرورة لضمان جودة القوائم المالية في إطار إدارة الأرباح

المحور الثالث	معارض	محايد	موافق	الإنحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
هل المؤسسة تطبق حوكمة المؤسسات	9	22	11	0,7	2,05	محايد
	21,4%	52,4%	26,2%			
حوكمة المؤسسات نظام لإدارة المؤسسة والرقابة عليها	2	6	34	0,53	2,76	موافق
	4,8%	14,3%	81%			
تهتم المؤسسة بتعظيم ربحيتها وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين من خلال تطبيق حوكمة المؤسسات	3	16	23	0,63	2,48	موافق
	7,1%	38,1%	54,8%			
الحوكمة تحمي المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم	5	9	28	0,71	2,55	موافق
	11,9%	21,4%	66,7%			
ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة من قواعد حوكمة المؤسسات	3	8	31	0,61	2,67	موافق
	7,1%	19%	73,8%			
المؤسسة تعمل على الحصول على مجلس إدارة قوي بتطبيق حوكمة المؤسسات	4	13	25	0,67	2,5	موافق
	9,5%	31%	59,5%			
تلتزم الحوكمة بقواعد الأخلاقيات الحميدة والسلوك المهني	2	9	31	0,56	2,69	موافق
	4,8%	21,4%	73,8%			
ترفع الحوكمة مستويات الأداء الفعلي للمؤسسة	2	6	34	0,53	2,76	موافق
	4,8%	14,3%	81%			

المؤسسة من خلال الحوكمة تقوم بالإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة	9	2	31	0,83	2,52	موافق
	21,4%	4,8%	73,8%			
دوافع تطبيق الحوكمة هو تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد	5	6	31	0,7	2,62	موافق
	11,9%	14,3%	73,8%			
ظاهرة إدارة الأرباح هدفها تضليل البيانات المالية	22	9	11	0,86	1,74	محايد
	52,4%	21,4%	26,2%			
حوكمة المؤسسات دورها الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح الذي ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	10	12	20	0,82	2,24	محايد
	23,8%	28,6%	47,6%			
إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات	18	12	12	0,84	1,86	محايد
	42,9%	28,6%	28,6%			
إدارة الأرباح تستغل بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع مضلل عن الأرباح	13	12	17	0,85	2,1	محايد
	31%	28,6%	40,5%			
إدارة الأرباح تستغل بعض الثغرات القانونية ذلك لخدمة مختلف أغراض وأهداف معدو البيانات المالية	11	15	16	0,8	2,12	محايد
	26,6%	35,7%	38,1%			
حوكمة المؤسسات تعمل على اكتشاف طرق إدارة الأرباح وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح المؤسسة التي تجعل قدرة المؤسسة على الاستمرار مستقبلا محل شك دائم	8	12	22	0,79	2,33	محايد
	19%	28,6%	52,4%			
فعالية تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقهم لديها تأثير كبير على أن تصبح إدارة الأرباح لا وجود لها	3	23	16	0,6	2,31	محايد
	7,1%	54,8%	38,1%			
دور حوكمة المؤسسات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	4	14	24	0,67	2,48	موافق
	9,5%	33,3%	57,1%			
تحقق الحوكمة مبدأ الشفافية في إعداد القوائم المالية وتوفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية ينعكس	2	14	26	0,59	2,57	موافق
	4,8%	33,3%	61,9%			

بالإيجاب على أداء المؤسسة						
مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على القوائم المالية	0	11	31	0,45	2,74	موافق
	0%	26,2%	73,8%			
الانحراف المعياري العام	**0,68**	**المتوسط المرجح العام**			**2,4**	**موافق**

المصدر: من نتائج المعالجة باستخدام SPSS Version 16

يظهر الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1,74 ؛ 2,76)، بانحرافات معيارية تراوحت بين (0,45 ؛ 0,86) بدرجة تقدير بين موافق ومحايد، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (2,40) بانحراف معياري (0,68)، وبدرجة تقدير موافق، مما يشير إلى اتفاق كبير على وجود حوكمة المؤسسات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح، إذ حصلت العبارة رقم (02) "حوكمة المؤسسات نظام لإدارة المؤسسة والرقابة عليها" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,53) وبدرجة تقدير موافق، ثم تليها العبارة رقم (08) بنفس المرتبة "ترفع الحوكمة مستويات الأداء الفعلي للمؤسسة" وبنفس نتائج العبارة السابقة، ثم جاءت العبارة (20) في المرتبة الثالثة "مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على الكشوفات المالية" بمتوسط حسابي (2,74) وانحراف معياري (0,45) وبدرجة تقدير موافق.... إلى غاية العبارة (13) "إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات" بمتوسط حسابي (1,86) وانحراف معياري (0,84) وبدرجة تقدير محايد، ثم آخر عبارة (11) "ظاهرة إدارة الأرباح هدفها تضليل البيانات المالية" بمتوسط حسابي (1,74) وانحراف معياري (0,86) وبدرجة تقدير محايد.

من خلال ما سبق نجد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن وجود حوكمة المؤسسات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على الكشوفات المالية.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، تم استخدام المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث وكانت النتيجة هي (2,40) وبدرجة تقدير موافق، وعليه نقبل فرضية "إدارة الأرباح تقوم بتضليل جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية".

من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في استبيان عينة من الافراد المتخصصين في الجانب المحاسبي والمالي، توصلنا إلى أهم النقاط التالية:

- إدارة الأرباح لا تمارس بصورة كبيرة ولكن تمارس بدرجة متوسطة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك بمتوسط 2,86 من اتجاهات أفراد العينة.
- اتجاهات أفراد العينة يرون أن للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك بتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابعة وذلك بمتوسط 2,62.
- اتجاهات أفراد العينة كانوا محايدين بأن المؤسسة تعمل على تخفيض أو رفع بعض المصاريف لتظهر مصاريف السنة الحالية بأقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي وذلك بمتوسط 1,98؛
- اتجاهات أفراد العينة يرون أن القوائم المالية تقدم معلومات حول المركز المالي ونتائج أعمال من ربح أوخسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة وذلك بمتوسط 2,95.
- اتجاهات أفراد العينة يرون أن جودة القوائم المالية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بمتوسط 2,83.
- اتجاهات أفراد العينة يرون أن مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على القوائم المالية بمتوسط 2,74.
- اتجاهات أفراد العينة كانوا محايدين بأن إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات وذلك بمتوسط 1,86.

مما سبق، ومن خلال نتائج الاستبيان لاتجاهات أفراد عينة الدراسة، تبين أن إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية تمارس لكن بدرجة متوسطة، ولها دور مهم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تحقق دائما أهداف الملاك في غياب حوكمة المؤسسات، حيث تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها.

كما أن هناك ارتباط قوي بين إدارة الأرباح وحوكمة المؤسسات لأنه حسب رأيهم يمكن القول أن حوكمة المؤسسات لها دور في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي القوائم المالية ذات جودة.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة حول إدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتناولنا هذا الفصل في مبحثين، في المبحث الأول تم عرض الاستبيان ومنهجية الدارسة، وفي المبحث الثاني تم تحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة أراء أفراد عينة الدراسة لواقع ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية خلصت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح تمارس بدرجة متوسطة، وأن تطبيق حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على جودة القوائم المالية.

خـــاتـــمـــة

خاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع إدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية، معالجة إشكالية البحث المتمثلة ما هو اثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال الفصول الثلاثة باستخدام المناهج المشار إليها في المقدمة، انطلاقا من الفرضيات المعتمدة، وبهذا تقسم هذه الخاتمة إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات، والتوصيات والاقتراحات.

- **النتائج والتوصيات:**

من خلال ما سبق نجد أن إدارة الأرباح هي عملية تقوم بها الإدارة لكن في الإطار القانوني المسموح لها، أي أنها لا تمارس بصورة كبيرة ولكن تمارس بدرجة متوسطة لأنه لا يوجد فصل بين الملكية والتسيير بسبب أن أغلب المؤسسات صغيرة ومتوسطة. بالإضافة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تساعد الملاك على تحقيق أهدافهم وبالتالي كلما زاد عدد الملاك زادت ممارسات إدارة الأرباح، وهذه تؤدي إلى أضرار في الأجل الطويل.

من خلال الدراسة الميدانية للاستبيان لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي وجدنا أن:

1. تحليل نتائج الاستبيان:

- أن إدارة الأرباح تمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولكن بدرجة متوسطة كون أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تتوفر على الشروط التي تؤدي إلى تفعيلها والمتمثلة في: كبر حجمها، كثافة نشاطها وتعدد ملاكها.....إلخ.
- أن إدارة الأرباح تعتبر جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- أن إدارة الأرباح تحقق دائما أهداف الملاك خاصة وبالتالي كلما زاد عدد الملاك زادت إدارة الأرباح.
- أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تقوم بممارسات إدارة الأرباح لاستخدامها كحل لمشاكل الأداء الضعيف.
- أن حافز المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من إدارة الربح هو تقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابعة.
- أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لديها قوائم مالية ذات جودة في إطار النظام المحاسبي والمالي.
- أن إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم المالية.
- أن مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على جودة القوائم المالية.
- أن حوكمة المؤسسات دورها الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح الذي ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
- أن الهدف الرئيسي من حوكمة المؤسسات هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية.

- أن الحوكمة تحقق مبدأ الشفافية في إعداد القوائم المالية وتوفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية ينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة.

2. توصيات البحث:

على ضوء نتائج الدراسة، يمكن الأخذ بما يلي من التوصيات:

- ضرورة الإسراع في تفعيل تطبيقات قواعد الحوكمة على أن تتضمن فرض عقوبات على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح وذلك بهدف المساهمة في الحد من تلك الممارسات وبغرض توفير الشفافية والموضوعية في القوائم المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية.
- تعزيز دور حوكمة المؤسسات الاقتصادية للقيام بالواجبات المنوطة لها للكشف عن عمليات ممارسات إدارة الأرباح والحد منها.
- على الباحثين والأكاديميين والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بصورة اكبر بموضوع الحوكمة للوصول إلى إرساء مبادئ الحوكمة بشكل سليم، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات.
- عدم اكتفاء الحكومات على إصدار القوانين الخاصة بالحوكمة بل ينبغي الاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها، أي تلك البيئة التي تؤمن سيادة الشفافية.
- التأكيد على توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام، والمستثمرون بشكل خاص، بآثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية.
- ضرورة تفعيل حوكمة المؤسسات للحد من ممارسات المؤسسات الإقتصادية لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملاءمة فيها.
- ضرورة توعية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وإنعكاستها السلبية على أداء المؤسسات.

قـــائـــمـــة

المـــراجـــع

قائمة المراجع:

1. الكتب:

1) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.
2) حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة "ديوان المطبوعات الجامعية– المطبعة الجوهرية قسنطينة"، الجزائر، 2009.
3) رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن،2011.
4) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية–أسس الإعداد والعرض والتحليل–، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
5) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
6) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف)، ط2، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007–2008.
7) عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
8) عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2011.
9) عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2006.
10) عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء 04، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
11) عز الدين عبد الفتاح، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، الجزء الثالث، مصر بدون سنة.
12) فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن، 2013.
13) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية(الجوانب النظرية والعلمية) دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2008.
14) محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، منشورات الصفحات الزرقاء، متيجة للطباعة الجزائر، 2010.

15) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الإستثمار والتمويل– التحليل المالي– الأسواق المالية الدولية) دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

16) محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق رأس المال (الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو 2007.

17) محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص، إدارة الجودة المعاصرة (مقدمة في غدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2009.

18) محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، عمان، 2011.

19) محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

20) محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.

21) مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (الإطار التصوري)، مزوار للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي–الجزائر، 2008.

22) معن نعمان الصرصور ، ادارة الارباح في شركات القطاع المالي، دار الجليس الزمان ، عمان2009

23) مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامه، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن، 2013.

24) نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة (مفاهيم وأسس وتطبيقات)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2011.

25) وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان بإستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، 2009.

26) وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، ج1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك الدنمارك، 2007.

2. القوانين والتشريعات:

27) القانون رقم 7 المؤرخ في 11/7، المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق لـ 25 مارس 2009.

3. المقالات:

28) أيمن أحمد شتيوي، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الإسكندرية، العدد الأول 2009.

29) سامح محمد رضا رياض، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية)، المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر 2012.

30) سامح محمد رياض، أثر التطورات الإقتصادية المعاصرة في ظهور الممارسات الإحتيالية للمحاسبة مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المملكة الأردنية الهاشمية، العددين 3 و4، المجلد 19، السنة التاسعة عشر– كانون الأول (ديسمبر) 2011.

31) سعيدي يحي، سعيدي عبد الحليم، ***ضوابط تشكيل وعمل لجان التدقيق للحد من ممارسات إدارة الأرباح في إطار مهنة المحاسبة والتدقيق***، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، أيام 20–21 نوفمبر 2013

32) سمير كامل محمد عيسي، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 45، يوليو 2008.

33) عبد المطلب السرطاوي، علاّم حمدان، صبري مشتهى، عماد أبو عجيلة، أثر لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 27(4)، 2013.

34) علي سليمان النعامي، مفيد الشيخ علي، محمد رجب بدر، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الوحدات الإقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد 15، العدد 02، 2013.

35) عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (حالة السعودية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد والإدارة، مجلة 22، العدد 1، 2008.

36) مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2 المجلد رقم (46)، يوليو 2009.

37) محفوظ صالح التميمي، حوكمة الشركات والقوائم المالية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة نشرة نصف سنوية، العدد 57، السنة السابعة عشر، 2013.

38) هوام جمعة، فداوي أمينة، بوسنة حمزة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد رقم 14، 2013.

4. الملتقيات:

39) أوسرير منور، مجبر محمد، مداخلة بعنوان: أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية (حالة جدول حسابات النتائج)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2010.

40) بديسي فهيمة، مداخلة بعنوان: الحوكمة و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.

41) بلعادي عمار، جاوحدو رضا، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح (المحور الثاني: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.

42) بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مداخلة بعنوان: دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 06-07 ماي 2012.

43) بن عيشي عمار، عمري سامي، مداخلة بعنوان: تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية-حالة ولاية بسكرة)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.

44) سعيدي يحي، سعيدي عبد الحليم، مداخلة بعنوان: ضوابط تشكيل وعمل لجان التدقيق للحد من ممارسات إدارة الأرباح في إطار مهنة المحاسبة والتدقيق، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، أيام 20-21 نوفمبر 2013.

45) صديقي مسعود، دريس خالد، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الإستثمار، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية

للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.

46) عبد الرزاق الشحادة، سمير إبراهيم البرغوثي، مداخلة بعنوان: ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

47) عطيوي سميرة، مداخلة بعنوان: دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.

48) عماد محمد على أبو عجيلة، علام حمدان، مداخلة بعنوان: أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

49) عماد محمد علي أبو عجيلة، مداخلة بعنوان: أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.

50) هواري معراج، حديدي آدم، مداخلة بعنوان: نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، أيام 06-07 ماي 2012.

51) هوام جمعة، لعشوري نوال، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق) كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، أيام 07-08 ديسمبر 2010.

5. المذكرات والأطروحات (منشورة وغير منشورة):

52) بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح (دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية)، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012.

53) خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2013.

54) الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على البيئة السعودية)، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، بدون سنة.

55) سالم سيف الغريب، دور إستقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الثاني 2012.

56) سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات)، مذكرة الماستر، تخصص مالية وحوكمة الشركات، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

57) عثمان زياد عاشور، مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم -1- (دراسة تحليلة من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

58) علي عبد الجابر علي إسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

59) علي عبد الله أحمد شاهين، إدارة الأرباح ومخاطرها على البيئة المصرفية (دراسة تحليلية تطبيقية على مصارف الوطنية الفلسطينية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، يوليو 2011.

60) فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة (دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011.

61) ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، آيار 2009.

62) ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة–عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2009.

63) مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2004.

64) مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، مارس 2006.

65) هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة–عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.

6. مواقع الأنترنت:

66) WWW.Accdiscussion.com

الـــمـــلاحـــق

ملحق رقم (01): قائمة الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

قسم: العلوم التسير
السنة: الثانية ماستر
فحص محاسبي

إستبيان

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبيان التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا للحصول على شهادة الماستر في فحص المحاسبي بعنوان "ادارة الارباح واثرها على جودة القوائم المالية ".

و أتوجه إليكم بالشكر والاحترام بتعاونكم لاستكمال هذه الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلة الاستمارة بما يعبر عن وجهة نظركم، وذلك بوضع إشارة مميزة في الخانة المناسبة لرأيكم. ونشكركم على تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم، علمًا بأن جميع المعلومات التي سنزود بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تعريف إدارة الأرباح:

هي تدخل متعمد في عملية إعداد القوائم المالية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة بالملاك أوتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة. أي هي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد تؤدى في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الطالبة:
مرج خضرة

السنة الجامعية : 2014 - 2015

القسم الاول : البيانات الشخصية:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر :اقل من 30سنة ☐ من سنة 30 الى اقل من 40 سنة ☐

من 40سنة الى اقل من 50سنة ☐ من 50 سنة فأكثر ☐

3. الشهادة العلمية : بكلوريا ☐ ليسانس ☐ ما جستير ☐

دكتراه ☐ تقني سامي ☐

4. الوظيفة:.....

5. المؤسسة التي تنتمي إليها : .....

6. مدة الخبرة اقل من 5 سنوات ☐ من 5سنوات إلي 10سنوات ☐

أكثر من 10سنوات ☐

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح

عبارات ممارسة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح	معارض	محايد	موافق
هل توجد لديكم دراية بإدارة الأرباح			
إدارة الأرباح جزء من السياسة المحاسبية في المؤسسة			
إدارة الأرباح تحقق دائما أهداف الملاك			
تؤدى إدارة الأرباح إلى أضرار في الأجل الطويل			
المؤسسة لم تتعرض لمخاطر زيادة مؤشر الأرباح الذي ينتج عنه إرتفاع التكاليف السياسية وزيادة في معدلات الضرائب			
المؤسسة لم تتعرض لمخاطر ارتفاع الأداء كتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المؤسسة			
المؤسسة لم تتعرض لمخاطر طلب المساهمين لأموالهم مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة			
إدارة الأرباح لا تقوم بانتهاك النظام المحاسبي المالي "SCF"			
المؤسسة لا تتجاوز النطاق القانوني المسموح لها في ممارسة إدارة الأرباح			
المؤسسة تقوم بممارسات إدارة الأرباح لاستخدامها كأداة او كحل لمشاكل الأداء الضعيف			
المؤسسة لديها موظفين ذو مهارات و كفاءات يتورطون في إدارة الأرباح عند إعداد الكشوفات المالية			
إدارة الأرباح تمارس على مستوى كل المصالح الموجودة في المؤسسة			
للمؤسسة حافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح المؤسسة في الفترات المالية المتتابعة			
كل ما يزيد عدد المساهمين تزيد إدارة الأرباح			
المؤسسة كلما ازداد حجمها كلما كانت إحتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر			
المستثمر يفضل أن تكون أرباح المؤسسة مستقرة			
المقرض يفضل أن تكون للمؤسسة القدرة على الوفاء بقيمة القرض			
المورد يعتبر المؤسسة كعميل جيد قادر على سداد ديونه			

إدارة الأرباح سلوك تقوم به المؤسسة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية			
تستخدم المؤسسة إدارة الاستحقاق في إدارة الأرباح للتأثير على الدخل			
تمارس المؤسسة إدارة الأرباح الاقتصادية وتنتج عن الأنشطة الحقيقية للمؤسسة للتأثير على الدخل و يؤثر على التدفق النقدي			
تعجل المؤسسة الاعتراف بالإيرادات لتظهر في السنة الحالية بدلاً من السنة التالية.			
تقوم المؤسسة بزيادة المبيعات بشكل غير اعتيادي كإعطاء خصومات عالية وتسهيلات كبيرة الدفع عند نهاية السنة الحالية			
تعمل المؤسسة على تخفيض أو رفع بعض المصاريف لتظهر مصاريف السنة الحالية بأقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي			
تعجل المؤسسة عملية البيع بتحفز العملاء على الشراء بسعر منخفض بغرض زيادة المبيعات وتضخيم الارباح			
المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية بغرض تضخيم الأرباح			
المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية بغرض تقليل الخسائر			
المؤسسة تقوم بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية لأسباب ضريبية			

المحور الثاني: جودة القوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية

عبارات جودة الكشوفات المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية	معارض	محايد	موافق
المؤسسة تعد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي			
غاية المؤسسة من إعداد ونشر القوائم المالية هو تزويد المستخدمين لها بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات الإقتصادية			
القوائم المالية تقدم معلومات حول المركز المالي و نتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة			
القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية			
المؤسسة تعد القوائم المالية بموجب أساس الإستحقاق بإستثناء قائمة التدفقات النقدية			
الجودة هي الوجه الشفاف للقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المؤسسة			
جودة القوائم المالية هدف تسعي المؤسسات لتحقيقه			
المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون سهلة وواضحة			

ومفهومة			
المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز			
جودة القوائم المالية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية			
مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين يجب أن تخلو من التحريف والتضليل			
المؤسسة تقدم القوائم المالية ذات جودة من اجل الحصول على قروض من البنوك			

المحور الثالث: حوكمة المؤسسات في المؤسسة الإقتصادية كضرورة لضمان جودة القوائم المالية في إطار إدارة الأرباح

عبارات حوكمة المؤسسات في المؤسسة الإقتصادية كضرورة لضمان جودة الكشوفات المالية في إطار إدارة الأرباح	معارض	محايد	موافق
هل المؤسسة تطبق حوكمة المؤسسات			
حوكمة المؤسسات نظام لإدارة المؤسسة والرقابة عليها			
تهتم المؤسسة بتعظيم ربحيتها وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين من خلال تطبيق حوكمة المؤسسات			
الحوكمة تحمي المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم			
ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة من قواعد حوكمة المؤسسات			
المؤسسة تعمل على الحصول على مجلس إدارة قوي بتطبيق حوكمة المؤسسات			
تلتزم الحوكمة بقواعد الأخلاقيات الحميدة والسلوك المهني			
ترفع الحوكمة مستويات الأداء الفعلي للمؤسسة			
المؤسسة من خلال الحوكمة تقوم بالإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة			
دوافع تطبيق الحوكمة هو تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد			
ظاهرة إدارة الأرباح هدفها تضليل البيانات المالية			
حوكمة المؤسسات دورها الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح الذي ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية			

إدارة الأرباح تؤثر على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الموضوعية والمصداقية في إطار غياب حوكمة المؤسسات			
إدارة الأرباح تستغل بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع مضلل عن الأرباح			
إدارة الأرباح تستغل بعض الثغرات القانونية ذلك لخدمة مختلف أغراض وأهداف معدو البيانات المالية			
حوكمة المؤسسات تعمل على اكتشاف طرق إدارة الأرباح وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح المؤسسة التي تجعل قدرة المؤسسة على الاستمرار مستقبلا محل شك دائم			
فعالية تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقهم لديها تأثير كبير على أن تصبح إدارة الأرباح لا وجود لها			
دور حوكمة المؤسسات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية			
تحقق الحوكمة مبدأ الشفافية في إعداد القوائم المالية وتوفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية ينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة			
مبادئ حوكمة المؤسسات لها دور مهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على القوائم المالية			

ملحق رقم (02): مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول مدى ممارسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	X13	X14	X15	X16	X17	X18	X19	X20	X21	X22	X23	X24	X25	X26	X27	X28
1	3	3	2	1	2	1	2	3	3	2	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	3	3	3
2	3	1	3	1	3	3	3	3	1	2	1	1	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	2	3	1	1	2
3	1	3	1	2	1	1	1	1	2	3	2	1	3	2	2	1	1	2	2	2	3	2	2	2	3	3	3	3
4	3	2	3	1	2	1	3	1	2	3	1	1	2	1	2	2	1	2	3	1	2	1	2	1	3	1	2	3
5	2	3	3	3	2	2	2	1	3	1	1	3	2	3	3	3	2	2	3	2	2	2	2	2	2	1	1	1
6	2	2	3	1	2	2	2	1	1	3	2	2	3	2	3	3	3	3	2	3	2	2	2	2	2	2	1	1
7	1	1	1	3	1	1	1	1	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	1	1
8	1	3	2	1	2	1	1	2	2	1	2	2	3	2	2	1	3	1	2	1	2	2	1	2	3	1	2	3
9	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
10	2	3	3	2	2	1	2	3	3	2	1	3	2	3	3	1	3	3	3	2	1	2	3	2	3	1	1	2
11	1	3	3	1	1	1	1	2	1	3	3	1	3	3	3	1	3	3	3	3	2	1	3	1	1	3	3	3
12	3	3	3	2	2	2	2	3	3	3	2	2	3	1	2	3	3	3	3	2	3	1	2	2	2	2	2	3
13	1	1	1	3	1	1	1	2	3	3	2	2	3	3	3	2	3	3	3	2	2	3	1	2	3	2	2	3
14	3	3	3	1	2	2	2	3	3	1	2	1	3	2	3	3	3	3	3	2	2	1	2	1	3	2	2	2
15	1	2	2	3	1	1	1	1	2	2	2	1	2	2	2	3	3	3	3	2	2	3	3	2	3	3	3	3
16	3	3	2	2	1	2	3	2	3	3	3	2	3	2	3	2	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	1	3
17	1	1	1	3	1	2	1	1	1	1	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
18	2	2	3	3	1	1	2	1	2	3	3	1	2	1	1	2	3	3	3	1	1	2	3	3	3	2	1	1
19	3	3	3	1	2	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	1	2	1	3	2	2	3	1	1	3
20	2	3	3	2	1	2	2	2	3	3	2	3	3	2	3	1	3	3	3	1	3	3	1	1	3	2	2	2
21	3	2	2	2	3	3	3	2	3	2	1	2	3	3	3	3	3	3	2	3	3	2	2	3	3	3	3	3
22	1	3	3	3	2	2	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	1	1	3	3	3
23	3	3	3	3	2	2	3	3	3	1	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2	2	1	2	3	3	3	3
24	3	3	2	1	2	3	3	3	3	1	3	3	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	2	3	2	2	2
25	2	3	2	2	2	2	2	3	3	2	2	3	3	3	3	3	3	2	2	2	3	3	3	3	2	2	2	2

26	2	3	1	1	2	2	2	1	2	3	1	2	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2	1	1	1	2	2	3
27	2	3	2	1	2	2	2	3	2	2	2	2	1	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
28	1	2	2	2	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	1	3	3	2	2	2	2	3	2	2	2	3	2	2
29	1	3	1	1	2	1	1	2	3	3	1	3	3	1	3	3	3	3	1	2	3	3	3	1	1	1	1	1
30	3	3	3	3	2	2	3	2	1	3	1	1	3	1	3	1	3	3	3	2	3	3	2	3	1	3	3	3
31	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	1	1	2	3	3	3	3	1	1	1
32	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	1	1	2	3	3	3	3	3	1	1	1
33	2	3	3	1	2	2	2	3	3	1	2	1	3	2	3	3	3	3	3	2	2	1	2	1	3	2	2	2
34	2	3	3	2	2	2	2	3	3	3	2	2	3	1	2	3	3	3	3	2	3	1	2	2	2	2	2	3
35	2	3	2	1	2	1	2	3	3	2	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	3	3	3
36	3	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
37	2	3	3	3	2	2	2	3	3	2	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	2	3	3	1	1	1	1	1
38	2	3	3	1	2	2	2	3	3	1	2	1	3	2	3	3	3	3	3	2	2	1	2	1	3	2	2	2
39	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	1	1	2	3	3	3	3	1	1	1
40	2	3	3	2	2	2	2	3	3	3	2	2	3	1	2	3	3	3	3	2	3	1	2	2	2	2	2	3
41	2	2	1	3	2	2	2	1	2	1	1	1	1	1	1	3	3	3	1	2	2	2	2	1	1	1	1	1
42	3	2	1	2	2	2	3	3	2	2	2	2	2	1	1	3	3	2	1	2	2	1	1	1	1	1	1	1

ملحق رقم (03): مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y11	Y12
1	3	3	3	1	3	2	3	3	3	3	3	3
2	1	2	3	3	1	3	2	1	3	2	3	1
3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2
4	3	3	3	1	2	1	2	3	1	2	1	2
5	2	3	3	1	2	3	2	3	2	3	2	2
6	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
7	3	3	1	1	1	1	3	3	3	3	3	3
8	1	2	3	1	2	1	2	2	1	3	1	2
9	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
10	3	2	3	3	2	3	3	3	2	3	3	3
11	3	3	3	3	2	1	1	1	2	3	3	3
12	3	3	3	3	3	3	1	3	2	2	2	2
13	3	2	3	3	2	2	2	3	3	3	3	2
14	3	3	3	2	1	3	1	3	2	3	3	2
15	2	2	3	2	2	3	3	3	3	3	3	2
16	3	2	3	1	3	2	2	3	3	3	3	2
17	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	2
18	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
19	3	3	3	1	2	3	3	3	3	3	3	2
20	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3

21	2	1	3	2	2	2	1	3	1	3	3	2
22	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3
23	3	3	3	2	1	3	1	3	2	3	3	2
24	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2
25	3	3	3	2	2	2	2	2	3	3	3	3
26	3	3	3	1	2	2	3	3	3	3	3	3
27	2	3	3	3	2	3	3	3	2	3	3	2
28	3	3	3	3	3	3	3	3	1	1	1	3
29	3	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	1
30	3	3	3	3	3	1	3	3	1	3	3	3
31	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	1
32	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	1
33	3	3	3	2	1	3	1	3	2	3	3	2
34	3	3	3	3	3	3	1	3	2	2	2	2
35	3	3	3	1	3	2	3	3	3	3	3	3
36	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
37	3	3	3	3	3	2	1	3	3	3	3	3
38	3	3	3	2	1	3	1	3	2	3	3	2
39	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	1
40	3	3	3	3	3	3	1	3	2	2	2	2
41	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2
42	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	2

ملحق رقم (04): مصفوفة الاستبيان للاجوبة الاستبيان حول حوكمة المؤسسات الاقتصادية كضرورة لضمان جودة القوائم المالية في إطار إدارة الأرباح

	Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8	Z9	Z10	Z11	Z12	Z13	Z14	Z15	Z16	Z17	Z18	Z19	Z20
1	2	3	2	3	3	2	3	3	3	3	1	3	2	3	3	3	2	3	3	3
2	1	2	1	2	3	1	2	3	1	1	2	3	2	3	3	1	1	2	3	3
3	2	3	2	2	2	3	2	3	1	3	2	3	2	2	3	2	2	2	2	2
4	1	1	2	1	3	1	2	1	1	2	1	2	1	3	1	2	3	1	2	3
5	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
6	2	2	2	2	2	3	3	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
7	1	3	3	3	3	3	3	3	1	1	3	3	3	3	3	1	1	3	3	3
8	1	3	3	1	2	3	1	2	1	1	2	1	2	3	2	1	2	2	1	2
9	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
10	3	3	2	1	3	2	3	3	3	3	1	2	1	2	2	3	3	3	2	3
11	1	1	1	3	1	1	1	1	3	1	1	1	1	2	2	1	1	1	2	3
12	2	3	2	3	3	3	2	3	3	2	1	2	1	1	2	2	2	2	3	3
13	2	3	2	3	2	2	3	3	3	3	2	2	3	3	3	2	3	3	2	3
14	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2
15	2	3	2	2	2	3	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	3	2
16	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2
17	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
18	2	3	2	3	3	1	3	2	3	3	2	3	3	3	3	3	2	1	3	3
19	2	3	3	3	1	3	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	3	2	2
20	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	3	1	1	2	2	2	3	3	3
21	1	3	1	1	3	3	3	3	1	1	3	3	2	3	3	3	3	3	1	3
22	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3

23	1	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	3	3	3	3	3	3
24	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	2	2	3	2	3	3	3
25	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2	3	3	3	3	3
26	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	3	1	2	1	2	2	3	3	3
27	2	3	2	2	2	2	3	3	3	3	1	3	1	2	2	1	2	3	2	2
28	1	3	3	2	3	2	3	3	3	3	3	2	2	2	2	3	2	2	3	3
29	3	3	3	3	2	3	3	3	1	3	1	2	1	1	1	3	2	1	3	3
30	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3
31	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	3	3
32	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	3	3
33	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2
34	2	3	2	3	3	3	2	3	3	2	1	2	1	1	2	2	2	2	3	3
35	2	3	2	3	3	2	3	3	3	3	1	3	2	3	3	3	2	3	3	3
36	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
37	3	2	3	3	3	3	2	2	3	3	3	3	2	2	2	2	2	3	3	3
38	2	3	3	3	3	2	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2
39	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	1	3	3	3	3
40	2	3	2	3	3	3	2	3	3	2	1	2	1	1	2	2	2	2	3	3
41	2	3	3	2	1	3	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	3	3	2	3
42	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	1	1	1	1	3	3	3	3	3

ملحق رقم (05): درجة ثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة

Reliability Statistics:x, y, z

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0,8732208	0,8782418	60

Reliability Statistics: x

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0,7535251	0,7568912	28

Reliability Statistics: y

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0,6138644	0,6320539	12

Reliability Statistics: z

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0,8347091	0,8475123	20

ملحق رقم (06): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل محور

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
X1	2,1666667	0,7937766	42
X2	2,5952381	0,6647766	42
X3	2,3571429	0,7908448	42
X4	2,0238095	0,8692047	42
X5	1,9285714	0,6398497	42
X6	1,8095238	0,6339229	42
X7	2,0952381	0,7589956	42
X8	2,2619048	0,8570945	42
X9	2,5238095	0,706696	42
X10	2,3095238	0,8111448	42
X11	2	0,7650921	42
X12	1,952381	0,8249872	42
X13	2,6190476	0,6228331	42

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z1	2,047619	0,6967654	42
Z2	2,7619048	0,5323452	42
Z3	2,4761905	0,6339229	42
Z4	2,547619	0,7054623	42
Z5	2,6666667	0,6115421	42
Z6	2,5	0,6717287	42
Z7	2,6904762	0,5625766	42
Z8	2,7619048	0,5323452	42
Z9	2,5238095	0,8333914	42
Z10	2,6190476	0,6967654	42
Z11	1,7380952	0,8570945	42
Z12	2,2380952	0,8207529	42
Z13	1,8571429	0,8430904	42

X14	2,0952381	0,8207529	42
X15	2,6190476	0,660834	42
X16	2,547619	0,7715167	42
X17	2,8571429	0,4722251	42
X18	2,7142857	0,5961549	42
X19	2,5238095	0,7404051	42
X20	2,1666667	0,6955141	42
X21	2,4285714	0,630248	42
X22	2,3095238	0,8111448	42
X23	2,3095238	0,7152723	42
X24	1,9761905	0,7804969	42
X25	2,4047619	0,7981541	42
X26	2,0714286	0,8379085	42
X27	1,952381	0,8249872	42
X28	2,2619048	0,8570945	42

Z14	2,0952381	0,8499505	42
Z15	2,1190476	0,8025077	42
Z16	2,3333333	0,7860574	42
Z17	2,3095238	0,6043781	42
Z18	2,4761905	0,6712964	42
Z19	2,5714286	0,5902813	42
Z20	2,7380952	0,4450006	42

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Y1	2,8095238	0,5054867	42
Y2	2,8095238	0,4546827	42
Y3	2,952381	0,3086067	42
Y4	2,2619048	0,885094	42
Y5	2,1428571	0,7830967	42
Y6	2,5714286	0,7034014	42
Y7	2,3571429	0,850292	42
Y8	2,8571429	0,4722251	42
Y9	2,4761905	0,706696	42
Y10	2,8333333	0,4371006	42
Y11	2,7619048	0,5763436	42
Y12	2,2619048	0,6647766	42

ملحق رقم (07): عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الأول

X1

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	15	35,71428571	35,71428571
	3	17	40,47619048	40,47619048
	Total	42	100	100

X2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	4	9,523809524	9,523809524
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	29	69,04761905	69,04761905
	Total	42	100	100

X3

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	8	19,04761905	19,04761905
	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	23	54,76190476	54,76190476
	Total	42	100	100

X4

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	15	35,71428571	35,71428571
	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

X5

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	25	59,52380952	59,52380952
	3	7	16,66666667	16,66666667
	Total	42	100	100

X6

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	13	30,95238095	30,95238095
	2	24	57,14285714	57,14285714
	3	5	11,9047619	11,9047619
	Total	42	100	100

X7

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	18	42,85714286	42,85714286
	3	14	33,33333333	33,33333333
	Total	42	100	100

X8

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	11	26,19047619	26,19047619
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

X9

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	10	23,80952381	23,80952381
	3	27	64,28571429	64,28571429
	Total	42	100	100

X10

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	9	21,42857143	21,42857143
	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

X11

		Frequency	Percent	Valid Percent

X12

		Frequency	Percent	Valid Percent

Valid	1	12	28,57142857	28,57142857
	2	18	42,85714286	42,85714286
	3	12	28,57142857	28,57142857
	Total	42	100	100

X13

Valid	1	15	35,71428571	35,71428571
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	13	30,95238095	30,95238095
	Total	42	100	100

X14

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	10	23,80952381	23,80952381
	3	29	69,04761905	69,04761905
	Total	42	100	100

X15

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	12	28,57142857	28,57142857
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

X16

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	4	9,523809524	9,523809524
	2	8	19,04761905	19,04761905
	3	30	71,42857143	71,42857143
	Total	42	100	100

X17

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	7	16,66666667	16,66666667
	2	5	11,9047619	11,9047619
	3	30	71,42857143	71,42857143
	Total	42	100	100

X18

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	2	4,761904762	4,761904762
	3	38	90,47619048	90,47619048
	Total	42	100	100

X19

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	33	78,57142857	78,57142857
	Total	42	100	100

X20

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	6	14,28571429	14,28571429
	2	8	19,04761905	19,04761905
	3	28	66,66666667	66,66666667
	Total	42	100	100

Valid	1	7	16,66666667	16,66666667
	2	21	50	50
	3	14	33,33333333	33,33333333
	Total	42	100	100

X21

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	18	42,85714286	42,85714286
	3	21	50	50
	Total	42	100	100

X22

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	9	21,42857143	21,42857143
	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

X23

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	6	14,28571429	14,28571429
	2	17	40,47619048	40,47619048
	3	19	45,23809524	45,23809524
	Total	42	100	100

X24

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	13	30,95238095	30,95238095
	2	17	40,47619048	40,47619048
	3	12	28,57142857	28,57142857
	Total	42	100	100

X25

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	8	19,04761905	19,04761905
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	25	59,52380952	59,52380952
	Total	42	100	100

X26

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	13	30,95238095	30,95238095
	2	13	30,95238095	30,95238095
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

X27

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	15	35,71428571	35,71428571
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	13	30,95238095	30,95238095
	Total	42	100	100

X28

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	11	26,19047619	26,19047619
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

ملحق رقم (08): عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الثاني

Y1

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	4	9,523809524	9,523809524
	3	36	85,71428571	85,71428571
	Total	42	100	100

Y2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	1	2,380952381	2,380952381
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	35	83,33333333	83,33333333
	Total	42	100	100

Y3

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	1	2,380952381	2,380952381
	3	41	97,61904762	97,61904762
	Total	42	100	100

Y4

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	12	28,57142857	28,57142857
	2	7	16,66666667	16,66666667
	3	23	54,76190476	54,76190476
	Total	42	100	100

Y5

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	16	38,0952381	38,0952381
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

Y6

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	8	19,04761905	19,04761905
	3	29	69,04761905	69,04761905
	Total	42	100	100

Y7

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	7	16,66666667	16,66666667
	3	25	59,52380952	59,52380952
	Total	42	100	100

Y8

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	2	4,761904762	4,761904762
	3	38	90,47619048	90,47619048
	Total	42	100	100

Y9

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619

Y10

		Frequency	Percent	Valid Percent

	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	25	59,52380952	59,52380952
	Total	42	100	100

Y11

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	4	9,523809524	9,523809524
	3	35	83,33333333	83,33333333
	Total	42	100	100

Valid	1	1	2,380952381	2,380952381
	2	5	11,9047619	11,9047619
	3	36	85,71428571	85,71428571
	Total	42	100	100

Y12

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	21	50	50
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

ملحق رقم (09): عدد أنماط الإجابة لكل سؤال بالنسبة للمحور الثالث

Z1

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	9	21,42857143	21,42857143
	2	22	52,38095238	52,38095238
	3	11	26,19047619	26,19047619
	Total	42	100	100

Z2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	34	80,95238095	80,95238095
	Total	42	100	100

Z3

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	16	38,0952381	38,0952381
	3	23	54,76190476	54,76190476
	Total	42	100	100

Z4

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	28	66,66666667	66,66666667
	Total	42	100	100

Z5

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	8	19,04761905	19,04761905

Z6

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	4	9,523809524	9,523809524
	2	13	30,95238095	30,95238095

	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

Z7

	3	25	59,52380952	59,52380952
	Total	42	100	100

Z8

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

Z9

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	34	80,95238095	80,95238095
	Total	42	100	100

Z10

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	9	21,42857143	21,42857143
	2	2	4,761904762	4,761904762
	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

Z11

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	5	11,9047619	11,9047619
	2	6	14,28571429	14,28571429
	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

Z12

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	22	52,38095238	52,38095238
	2	9	21,42857143	21,42857143
	3	11	26,19047619	26,19047619
	Total	42	100	100

Z13

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	10	23,80952381	23,80952381
	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	20	47,61904762	47,61904762
	Total	42	100	100

Z14

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	18	42,85714286	42,85714286
	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	12	28,57142857	28,57142857
	Total	42	100	100

Z15

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	13	30,95238095	30,95238095
	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	17	40,47619048	40,47619048
	Total	42	100	100

Z16

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	11	26,19047619	26,19047619

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	8	19,04761905	19,04761905

	2	15	35,71428571	35,71428571
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

Z17

	2	12	28,57142857	28,57142857
	3	22	52,38095238	52,38095238
	Total	42	100	100

Z18

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	3	7,142857143	7,142857143
	2	23	54,76190476	54,76190476
	3	16	38,0952381	38,0952381
	Total	42	100	100

Z19

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	4	9,523809524	9,523809524
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	24	57,14285714	57,14285714
	Total	42	100	100

Z20

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	1	2	4,761904762	4,761904762
	2	14	33,33333333	33,33333333
	3	26	61,9047619	61,9047619
	Total	42	100	100

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	2	11	26,19047619	26,19047619
	3	31	73,80952381	73,80952381
	Total	42	100	100

ملحق رقم (10): معاملات الارتباط لكل عبارات الاستبيان

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Squared Multiple Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X1	61,7142857	52,0627178	0,39178	.	0,74
X2	61,2857143	55,3797909	0,13734135	.	0,75
X3	61,5238095	53,8164925	0,236027	.	0,75
X4	61,8571429	55,1010453	0,10260528	.	0,76
X5	61,952381	53,2659698	0,37530399	.	0,74
X6	62,0714286	52,5557491	0,45945622	.	0,74
X7	61,7857143	52,3675958	0,3857013	.	0,74
X8	61,6190476	51,0708479	0,43877814	.	0,74
X9	61,3571429	53,3571429	0,32196417	.	0,74
X10	61,5714286	55,9581882	0,04651285	.	0,76
X11	61,8809524	52,887921	0,33314845	.	0,74
X12	61,9285714	52,8484321	0,30442906	.	0,74
X13	61,2619048	55,0272938	0,19105117	.	0,75
X14	61,7857143	53,7334495	0,23049759	.	0,75
X15	61,2619048	51,9541231	0,50278597	.	0,73
X16	61,3333333	55,203252	0,12055525	.	0,76
X17	61,0238095	55,975029	0,13905641	.	0,75
X18	61,1666667	56,5813008	0,02719509	.	0,76
X19	61,3571429	54,6254355	0,18337651	.	0,75
X20	61,7142857	52,4041812	0,42629469	.	0,74

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Squared Multiple Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Z1	46,0238095	42,4140534	0,45661507	.	0,83
Z2	45,3095238	43,8774681	0,40874694	.	0,83
Z3	45,5952381	43,8077816	0,33771051	.	0,83
Z4	45,5238095	43,5238095	0,32466604	.	0,83
Z5	45,4047619	43,1248548	0,44132771	.	0,83
Z6	45,5714286	43,2264808	0,38106263	.	0,83
Z7	45,3809524	42,2415796	0,61337683	.	0,82
Z8	45,3095238	42,9994193	0,53866538	.	0,82
Z9	45,547619	44,1074332	0,20249731	.	0,84
Z10	45,452381	42,0586527	0,49786572	.	0,82
Z11	46,3333333	42,9593496	0,29812924	.	0,83
Z12	45,8333333	40,9227642	0,51873409	.	0,82
Z13	46,2142857	39,9285714	0,60105968	.	0,82
Z14	45,9761905	43,3408827	0,26630604	.	0,84
Z15	45,952381	42,583043	0,36439035	.	0,83
Z16	45,7380952	44,2955865	0,20357841	.	0,84
Z17	45,7619048	42,9663182	0,46849052	.	0,83
Z18	45,5952381	41,1248548	0,63509228	.	0,82
Z19	45,5	42,5487805	0,53843398	.	0,82
Z20	45,3333333	44,4715447	0,39998713	.	0,83

X21	61,452381	53,2781649	0,38097807	.	0,74
X22	61,5714286	54,3484321	0,18179453	.	0,75
X23	61,5714286	53,9094077	0,26272998	.	0,75
X24	61,9047619	51,3565621	0,46616971	.	0,73
X25	61,4761905	54,3530778	0,18612715	.	0,75
X26	61,8095238	52,4994193	0,32770298	.	0,74
X27	61,9285714	53,043554	0,28763136	.	0,75
X28	61,6190476	53,3635308	0,24615961	.	0,75

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Squared Multiple Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y1	28,2857143	9,37979094	0,47714197	0,7144746	0.5600792471520547
Y2	28,2857143	9,96515679	0,32771882	0,50830143	0.5864102564102559
Y3	28,1428571	10,9059233	0,05470179	0,50729719	0.6194675186368469
Y4	28,8333333	9,80081301	0,09535815	0,363182	0.642519405107542
Y5	28,952381	9,50987224	0,20488196	0,69673488	0.6088422081094272
Y6	28,5238095	9,37746806	0,28793343	0,67913331	0.5880108991825604
Y7	28,7380952	8,63704994	0,35067538	0,33554478	0.5731863107644714
Y8	28,2380952	9,94192799	0,31825312	0,67819323	0.5870093457943917
Y9	28,6190476	8,72938444	0,4511212	0,66885699	0.5505854177754111
Y10	28,2619048	10,3931475	0,18750952	0,72963443	0.6059004302397044
Y11	28,3333333	9,3495935	0,40597543	0,78857297	0.5673540372670794
Y12	28,8333333	9,99593496	0,16052975	0,67323428	0.6138732353453775